جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص سياسات عامة وتنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في السياسات العامة والتنمية
الموسومة بـ:

دور السياسات الإجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر

إعداد الطالبتين:
- مرزوقي حنان
- نقمورة أسماء

إشراف الأستاذ:
- شيخاوي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....موكيل عبدالسلام.....رئيساً
الأستاذ: ..... شيخاوي أحمد.....مشرفاً
الأستاذ.....إدريسي عبدالصمد....مناقشاً

السنة الجامعية 2016-2017

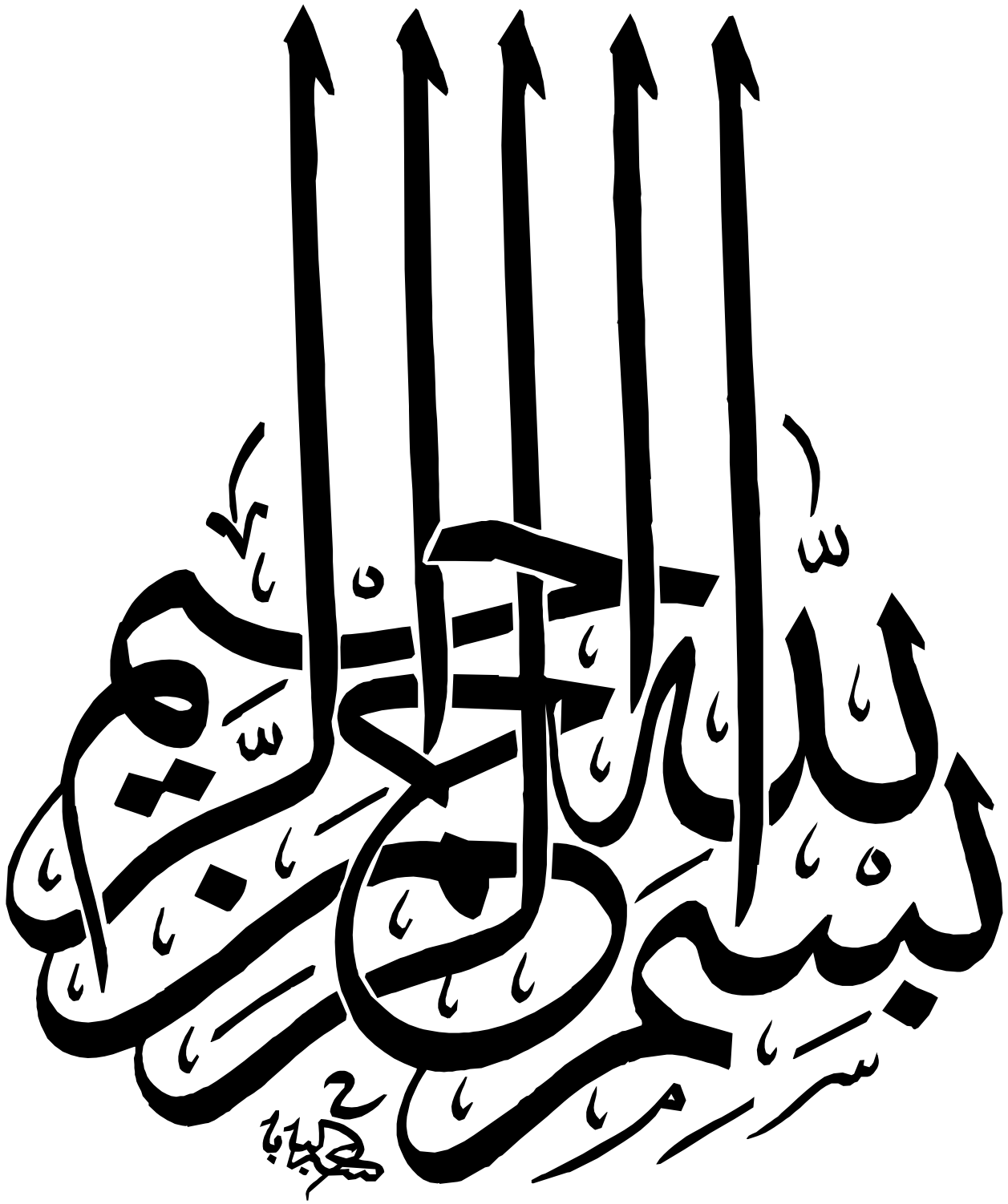
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

الحمد لله والشكرلله تعالى نحمده ونستعينه الذي قدرنا
في انجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على الرحمة المهداة وحبيبنا
المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم وجمعنا معه في الفردوس الأعلى
كمانحمده على إ لهامنا الصبر طيلة مشوارنا فقد اتخذنا سلاحا لنافي كل
خطوة خطوناها.
فكان لنا عون منه فنعم المولى، العلم دواء القلوب العليلة، وشحذ للأذهان الكليلة
ونوره في الظلمة وأنسه في الوحشة وصاحب في الوحدة، وشرفة للوضيع
وعزة الذليل، من تحلى بغيره فهو معطل ومن تعطل منه فهو مقفل.
ولا يسعنا ونحن نضع بحثنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل وعضيم الإمتنان
إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل خاصة إلى الأستاذ المشرف
"شيخاوي أحمد" الذي تفضل بإشراف على هذا البحث ومتابعته معنا ولم يبخل
علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة، ونتمنى له هو كذلك التوفيق في إتمام رسالة
الدكتوراه
وكما نتو جه بجزيل الشكر الى كافة اساتذة العلوم السياسية وخاصة اللجنة المناقشة:
الأستاذ المحترم موكيل عبد السلام ودريس عبد الصمد .
وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالص لوجهه
ومقبولا عندهورفعا يوم لأعمالنا ومزاياحسناتنا وسيدلنا في يوم لاتقبل
منه شفعة إلا لمن له الرحمن وصلى لله على سيدنا محمد
وعلى اله وأصحابه التابعين له إلى يوم الدين.

إهداء

إلى من قال فيهما ربه العزة "و اخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل ربه إرحمهما كما ربياني صغيرا "الوالدين
الكريمين حفظهما الله .
إلى كل من الإخوة و الأخواة وأبنائهم و إلى كافة عائلة
نقمورة ومرزوقي .
إلى جميع الأهل و الأصدقاء
وفي الأخير نسأل الله أن يجعل هذا العمل في موازين
الحسنات وأن ينفعنا في الحياة الدنيا وبعد الممات إنه ولي
ذلك وقادر عليه.

أسماء وحنان

مقدمة

إن التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية وما أحدثه من تغيير في الأنساق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية أدى إلى إحداث نقلة نوعية في حياة تلك المجتمعات، وعلى الرغم من الجوانب المضيئة لهذا التطور فقد كانت له تكاليف اجتماعية social costs دفعت ثمنها في بداية الرأسمالية المبكرة الطبقة العاملة التي تأثرت أكثر من غيرها من أثار الحروب والأزمات الإقتصادية وإنتشار الأمراض والأوبئة، وكان على الدول وتنظيمات المتجمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات القيام بفعل إجتماعي حيال هذه الأوضاع الناجمة عن أضرار التغير، وقد تمثل في التأسيس لسياسات إجتماعية من شأنها أن تؤمن لمتجمعات وخاصة المجتمعات النامية إحتياجاتها من تعليم، صحة، سكن، ومحاربة الفقر، والمحافظة على دخل الفرد وبالتالي تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية، حيث حاز هذا المفهوم على إهتمام كبير في الأدبيات الإقتصادية الحديثة فهو يرتكز على تحسين القدرات البشرية وتطويرها، فالتنمية البشرية تتأثر بالسياسات الإجتماعية المنتهجة من قبل الدولة، حيث أنه لابد من قيام الدولة بدور هام ومباشر لوضع وتنفيذ إستراتيجية لتنمية البشرية، وفي عام 1990 بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر تقارير سنوية عن التنمية البشرية في العالم تلقى الضوء على الحياة الفعلية التي يحياها الناس.

وقد أدركت دول العالم ومنها الجزائر ضرورة الإهتمام بعنصر البشري بصفة خاصة والتنمية البشرية بصفة العامة وذلك عن فريق التسيير الأمثل لسياسات الاجتماعية، فقد عملت الجزائر على تحسين مستوى التعليم الذي بدوره يعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي وبإنتهاج المزيد من الإصلاحات في قطاع التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد منه فهو السبل للإرتقاء بالمجتمع، أمّا فيما يخص السياسة الصحية فقد شهدت منذ بداية الثمانينات تقدما ملحوظا ومنتصرا في الارتقاء بالحالة الصحية للمواطن الجزائري، حيث تراجع معدل الوفيات بصفة عامة، وارتفع متوسط العمر عند الولادة كلها عوامل تدل على تحسن في هذا القطاع على الرغم ما يشوبه من معوقات، وعليه تواصل السلطات الجزائرية بذل مجهودات كبيرة في مجال تسير السياسات الإجتماعية، فلقد تم رصد غلاف مالي قدره بـ 286

مليار دولار لتغير مقومات الإقتصاد الوطني وبالتالي النهوض بمختلف القطاعات لسنوات الخامسة القادمة، والملاحظ هو أن التنمية البشرية تحظى بأهمية كبيرة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو.

1/- الإشكالية:

أ/- الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي:

♦ **كيف أثرت السياسات الإجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر؟**

ب/- التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية ضمن محتويات الدراسة وتتمثل في:

- ما المقصود بالسياسات الإجتماعية وما هي أهم خصائصها وأهدافها؟
- لماذا تعتبر التنمية البشرية من أهم المجالات التي تسعى دول العالم لتحقيقها؟
- هل الإهتمام بالدور الإجتماعي لدولة يؤثر في معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- ما مستوى مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر؟

2/- الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية، والتي سوف نعمل على إختبارها من خلال دراستنا، والتي تتمثل في الفرضيات التالية:

1. تقوم بشكل رئيسي على نجاح السياسات الصحة و التعليم و السكن ...إلخ.
2. تعتبر السياسات الإجتماعية سياسة حكومية التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق رفاه العنصر البشري.
3. التنمية لبشرية هي توسيع حريات البشر ليعيشو حياة مملؤة بالصحة والإبداع.
4. تركز السياسات الإجتماعية على تحقيق رفاه العنصر البشري.

5. تؤثر برامج الإنافق الاجتماعي والإعانات إيجابا على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وذلك لتحقيق التنمية البشرية.

3/- أسباب اختيار الموضوع:

نظراً للأهمية التي يحظى بها موضوع السياسات الإجتماعية والتنمية البشرية في الوقت الحالي جعلت من أسباب إختياره أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

4/- الأسباب الذاتية:

هو الإطلاع على السياسات الإجتماعية والتنمية البشرية بأنهما موضوع حديث في الجزائر له أسسه ومبادئه العلمية.

5/- الأسباب الموضوعية:

- تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر وأفاق التنمية البشرية فيها.
- نقص الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية بتحديد أبعاده وأهم مؤشراته.
- الوقوف على مسؤولية الدولة في مدى إهتمامها وتحقيقها للتنمية البشرية من خلال توفير لجميع أفراد المجتمع الحاجات العامة كالأمن والتعليم والصحة والسكن.

6/- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الإجتماعية في الجزائر من خلال البرامج التنموية، ويتجلى ذلك في مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

1. تحديد العلاقة بين السياسات الإجتماعية والتنمية البشرية.
2. واقع التنمية البشرية في الجزائر.
3. حصيلة نتائج الإنفاق على التنمية البشرية من خلال البرامج التنموية والنتائج المرتقبة من البرامج المقبلة.

7/- أدبيات الدراسة:

أ/- الدراسة الأولى:

دراسة طلعت مصطفى السروجي بعنوان "السياسات الإجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة"، لسنة 2003، بحيث يقدم الباحث في داسته تعريف السياسة الإجتماعية وأهم مرتكزاتها وعناصرها وأهدافها.

ب/- الدراسة الثانية:

دارسة إبراهيم مراد الدعمة بعنوان "التنمية البشرية الإنسانية"، لسنة 2010، بحيث يقدم الباحث من خلال إعطاء تعريف لتنمية والتنمية البشرية ونشأة وتطور التنمية البشرية وأهم المراحل التي مرت بها

ج/- الدراسة الثالثة:

دراسة حليم ليمام بعنوان "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر" لسنة 2014، بحيث يقدم الباحث من خلال إعطاء لمحة عن الفساد أي القيام بتعريف الفساد بجميع أشكاله وتطرق كذلك إلى قضية الفساد في الجزائر أي الفساد السياسي والإقتصادي.

د/- الدراسة الرابعة:

دراسة توفيق رزوقي بعنوان "النظام التربوي في الجزائر" لسنة 2008، بحيث يقدم الباحث من خلال إعطاء نظرة نقدية لواقع التوجه المدرسي في الجزائر وتطرق كذلك إلى مراحل تطور التعليم في الجزائر.

ه/- الدراسة الخامسة:

رسالة دكتوراه لـ: العوفي حكيمة، بعنوان "السياسات الإجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم) "وقدمت سنة 2016، وتناولت هذه الدراسة مفهوم لسياسات الإجتماعية في الجانب النظري وركزت في الجانب التطبيقي على تحليل السياسات الإجتماعية في الجزائر وذلك بالخصوص على سياسة السكن والصحة والتعليم وتطرقت كذلك إلى برامج النمو ودعم في الجزائر.

و/- الدراسة السادسة:

شملت التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنماني المرجع الأساسي لكل الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية في العالم بدءا من تقرير 1990 وصولا إلى تقرير 2014.

8/- منهجية الدراسة:

لقد حاولنا في عملنا هذا أن نقوم بإتباع بعض المناهج والتقيد بإستخدام أدوات البحث ، اكطريق نتبعه للوصول إلى ما نبتغيه في هذه الدراسة لهذا قمنا بمحاولة توظيف المناهج التالية:

أ- **المنهج الوصفي:** قمنا بإستخدام هذا المنهج في الجزء النظري من خلال المراجع والرسائل العلمية والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة، التي تناولت السياسة الاجتماعية والتنمية البشرية، وكذلك المواقع الإلكترونية والأبحاث والتقارير الدولية للوطنية، والتي تساهم في تشكيل الخلفية العلمية والتي تفيد في إستقراء الجوانب المختلفة لموضوع البحث.

ب- المنهج التاريخي: لا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن جذورها التاريخية، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم الظروف والمحيطة التي تحكم ميلاد الظواهر وإندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، ويساعد هذا المنهج كذلك في تطور مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، بحيث ساعدنا هذا المنهج في التعرف على التطور التاريخي لكل من مفهومين التنمية البشرية والسياسة الإجتماعية كمصطلح وتطور سياسات التعليم والصحة.

ج- المنهج الإحصائي: يستخدم في الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء تفسيرات منطقية، بحيث إستخدمنا هذا المنهج من أجل توافقه مع دراستنا خاصة في الجانب التطبيقي.

د- منهج تحليل المضمون: يستخدم في تحليل البيانات التي تحمل معلومات عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية واستخدامه في الدراسة لغرض تحليل مضمون تقارير التنمية البشرية التي يتم البحث في ضوؤها من خلال واقع التنمية البشرية في الجزائر.

9- صعوبات الدراسة:

لقدو واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة للإعداد هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

أ. ندرة المراجع المتخصصة بموضوع الدراسة، الكتب بدرجة أكبر، خاصة التي تناولت موضوع التنمية البشرية وسياسة الإجتماعية.

ب. نقص الدراسات التي تناولت موضوع القضايا الاجتماعية وتنمية البشرية في الجزائر عدم التطابق في القيم ومؤشرات الإحصائيات بينما وجدناه في التقارير العالمية وبينما هو موجود في التقارير الوطنية خاصة فيما يخص جانب التنمية البشرية.

10- تقسيم الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين فصل نظري والفصل الآخر تطبيقي وتفصيل ذلك فيما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري لسياسات الإجتماعية و التنمية البشرية، بحيث تضمن أربعة مباحث وفي كل مبحث ثلاث مطالب، حيث تطرقنا إلى السياق التاريخي لكلا المفهومين السياسات الاجتماعية و التنمية البشرية و المضامين المختلفة لهما.

الفصل الثاني: بعنوان دراسة لواقع التنمية البشرية من خلال السياسات الاجتماعية في الجزائر وهو الآخر تضمن كذلك أربعة مباحث، في كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، ويعتبر فصلاً عملياً يهدف إلى التعرف على واقع الظاهرتين المدروستين سابقا، حيث تطرقنا لتخطيط الإستراتيجي للسياسات الإجتماعية وأثرها على التنمية البشرية وواقع هذه الأخيرة والمعوقات التي تحول دون تطور مستوياتها في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الاجتماعية وتنمية البشرية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الإجتماعية

المبحث الثاني: المضامين المختلفة لسياسة الإجتماعية

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لعملية التنمية البشرية

المبحث الرابع: المضامين المختلفة لتنمية البشرية

تمهيد:

تلعب السياسات الإجتماعية دورا بارزا وإسهاما فعالا في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاه الفردي في المجتمع، وتمكين فئات مستهدفة من تحقيق الأهداف المجتمعية العامة، فهي تعد ضرورة إجتماعية تفرضها المسؤولية الإجتماعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع وتحقيق تنمية بشرية عالية ومتطورة عن طريق الاهتمام بالإنسان في حد ذاته، حيث تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة أي عن طريق تنميته في كل المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الإجتماعية

إن مصطلح السياسة الإجتماعية لديه مجموعة من التعاريف العديدة التي يطرحها الفكر الإجتماعي، والتي تباينت فيها مدلولات هذا المفهوم نتيجة إختلاف وجهات النظر بين المدارس التي ينتمي إليها المنظرون الإجتماعيون من الناحية العقائدية وإختلاف النواحي المنهجية بين الباحثين في العلوم الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الإجتماعية

عند تعريفنا للسياسة الإجتماعية نلاحظ أن هذا المفهوم يتكون من كلمتين هما سياسة والإجتماعي، فكلمة سياسة Policy تعني وجود غايات وأهداف يتطلب تحقيقها، أما لفظ الإجتماعي Social فتعني معايير مختلفة[1].

يحدد ريتشارد تيتمس R.Titmuss السياسة الإجتماعية، بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة موقف وتقدير المستقبل وتحديد الإتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويعرف ويمل دانيدجل D.gil في تحديده لسياسات الإجتماعية إلى نفس إتجاه تتمس حيث يعتبر السياسة الإجتماعية هي القوانين والممارسات التي تقوم بها الحكومة وتؤثر عن طريقها في العلاقات الإجتماعية بين الأفراد.

ويتجه باركر Barker في تحديده لسياسات الإجتماعيات بأنها تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والرعاية الإجتماعية وأيضا تتضمن الآثار والمشكلات الإجتماعية الناجمة عن المتغيرات الإجتماعية[2].

---

[1]– محمد محمود المهدي، **ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، مصر: المعهد العالي للمقدمة الاجتماعية بالإسكندرية، 2001، ص 63.

[2]– طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003، ص 12، 13.

بينما نجد ألفريد كان A.Kahn يرى أن السياسة الإجتماعية هي مجموعة الإستراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة، كما يربط الفعل بالوسائل والغايات المراد تحقيقها لحدوث تغييرات في الأنظمة والممارسات والمواقف.

ويؤكد كل من سلفان T.Sullvan، وثوميسون V.Thonpson على الممارسات الرسمية والغير رسمية والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الإجتماعية وأحداث تغير إجتماعي.

بينما نجد مارشال T.H marshall وهو من العلماء المميزين في السياسة الإجتماعية حيث يعتبر السياسة الإجتماعية بأنها سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الإجتماعية وخدمات الضمان الإجتماعي والإسكان وغيرها[1].

أما عن تعريفات المقدمة لهذا المفهوم من طرف المفكرين العرب تعريف دكتور عبد العزيز مختار يعرف السياسة الإجتماعية: "بأنها محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى إيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل".

أما دكتور ماهو أبو المعاطي فيعرفها أنها القواعد والإتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الإجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الإجتماعية[2].

أما الأستاذ الدكتور أحمد كمال أحمد فيعتبرها مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الإجتماعية العامة[3].

ومن خلال إستعرضنا للمجموعة من التعاريف سابقة الذكر يتضح لنا:

[1]– منى عويس وعبلة افندي، **التخطيط الإجتماعي والسياسة الإجتماعية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، سنة 1996، ص125.

[2]– محمد محمود المهدي، مرجع سابق، ص 66.

[3]– منى عويس وعبلة الأفندي، مرجع سابق، ص 126.

- إن السياسة الإجتماعية عبارة عن عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة وهي أعلى سلطة مسؤولة عن إتخاذ القرارات في المجتمع
- إن السياسة الإجتماعية هي عملية إتخاذ القرارات التي تتعلق بأهداف المجتمع خلال فترة زمنية على المدى البعيد.
- ترتبط بإيديولوجية المجتمع والإتجاهات السائدة فيه وأيضا بالمناخ الثقافي العام.
- السياسات الإجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية معا في برامج الرعاية الإجتماعية وهي عملية مشتركة بين الدولة والمواطنين المستفيدين منها.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الإجتماعية

ظهرت السياسة الإجتماعية نتيجة لعدة تفسيرات وممارسات ترجع للصراعات إجتماعية التي ظهرت داخل المجتمعات الغربية الرأسمالية.

حيث أن للعوامل السوسيو إقتصادية الكبرى دورا في تشكيل السياسة الإجتماعية فمشكلات النمو الإقتصادي الناتجة عن تصنع أدت إلى ظهور "دولة الرفاهية" وهي التي تسعى إلى تلبية الإحتياجات الإنسانية لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السياسية وضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها، وتوفير دخل ثابت، وتغذية ورعاية طبية، وتعليم وسكن وتقليص الفجوات الإجتماعية إلى حد معين.

للعوامل السياسة دور أساسي في ظهور السياسة الإجتماعية، حيث تطرح النظم الحاكمة سياساتها الإجتماعية تجنبا للإضطرابات التي قد تثور في المجتمعات ويتفاقم خطرها على النظام السياسي، وتوحي الدلائل التاريخية بأن النظم الحاكمة إنما تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الإجتماعي أو التوسع فيها في الأوقات التي تثور فيها الإضطرابات الإجتماعية[1].

[1]– أحمد السيد النجار وأخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية**، بيروت:مركز دراسات لوحدة لعربية، ط 1، 2006، ص 20.

أما خلال فترة الثمانيات والتسعينات، فإن نطاق السياسة الإجتماعية المرتكز على تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة يبقى غير كاف لتحقيق تنمية إجتماعية وإقتصادية متوازنة إذا كانت تعتبر ثانوية بالنسبة للنمو في حين ركزت نظرية التنمية السائدة على النمو الإقتصادي أولا فقد منحت السياسة الإجتماعية أهمية وتمويلا أقل، وغالبا ما كانت مرتكزة على التعامل مع النتائج غير المرجوة للتغير الإقتصادي وقد يبقى المنهج سائد خلال عقدين وأدى إلى زيادة التوتر والإستياء الإجتماعي، مما حتم في أوائل القرن العشرين إلى الإستثمار في إقتصاديات ذات[1]الدخل المرتفع بقوة في البنية الإجتماعية، وعلى هذا رأت العديد من البلدان النامية أيضا الحاجة إلى تطبيق السياسات الإ جتماعية كأداة لبناء الدولة، حيث ظهرت في أوائل القرن

الحادي والعشرين إجماع على أن السياسة الإجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، وتستطيع هذه السياسات إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان ورعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الإستعباد الإجتماعي والتغلب على الصراع وهي تشكل جزء أساسيا لأي إستراتيجية إجتماعية وطنية بهدف تحقيق النمو والعدالة الإجتماعية[2].

المطلب الثالث: نماذج صنع السياسة الإجتماعية

يعتبر صنع السياسات الإجتماعية عملية ديناميكية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والتي تسعي غالبا ألي تحقيق العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان ولقد ظهرت عدة محاولات لوضع نماذج صنع السياسة الإجتماعية منها:

- نموذج ألن والكر Allon Walker.
- نموذج بيرلمان وجورجين Perlman, Gurgine .
- نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت Neligilber.Harryspeht

[1]– أحمد سليمان بوزيد، **السياسة الإجتماعية التعريف ومجال والإستراتيجيات**، الإسكندرية: دار معرفة الجامعية، 2002، ص ص28، 29.

[2]– المرجع نفسه، ص 30

- نموذج كليف الكوك Cliff Alcock.
- نموذج ميشيل هيل Michael Hill.
- نموذج المهني والوصفي[1].

أولا: نموذج ألن والكر Alan Walker.

حدد نموذجه لصنع السياسة في ثلاث مراحل هي:

أ- مرحلة وضع السياسة الإجتماعية.

ب- مرحلة تنفيذ السياسة الإجتماعية.

ت- مرحلة تقويم السياسة الإجتماعية.

وفي هذه المراحل يتم فيها إختيار البديل الأفضل من بين البدائل وإتخاذ القرار في ظل أولويات التي يحتاجها المجتمع وتنفيذها وتقويمها[2].

ثانياً: نموذج بيرامان وجورن Perlman Jurim

ويتضمن خمس مراحل هي:

أ- تعريف وتحديد المشكلة.

ب- إقامة بناء قنوات الإتصال والتعريف بالمشكلة.

ت- دراسة الحلول والتوقعات البديلة وتبنى السياسة.

ث- تحديد وتنفيذ برامج تحقق السياسة.

ج- التغذية العكسية[3].

---

[1]- محمد شرقاوي، "سياسة الرعاية الإجتماعية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ملك فيصل: كلية الادب، 2015، ص 167.

2- سامية عطية نبيوة، "سياسة الرعاية الإجتماعية،" من الموقع: http://al-aqsa.ahlamontada.com/t45491-topic بتاريخ 2017/01/11، على الساعة 18 سا و30د .

[3]- محمد شرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص168، ص 169.

ثالثاً: نموذج "نيل جلبرت وهاري سبكت"

ويتضمن هذا النموذج ثمانية مراحل هي:

أ- تحديد المشكلة.

ب- تحليل المشكلة.

ت- إبلاغ الجمهور.

ث- تطوير وتنمية أهداف السياسة.

ج- بناء التأييد الشعبي والشرعية.

ح- مرحلة تصميم البرنامج.

خ- التنفيذ والتقويم[1].

سنقوم بشرح النموذج الأخير بتفصيل لأن النماذج الثلاث كلها تتشابه تقريبا من حيث خطوات صياغة السياسة الإجتماعية.

رابعاً: نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت

أ/- تحديد المشكلة:

وترتبط بالقوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية المؤسسية والمهام التي يجب أن تنجز خلال هذه المرحلة هي الحصول على البيانات الخاصة بالحاجات المطروحة وتسجيلها.

ب/- تحليل المشكلة:

بعد تحديد المشكلة تأتي مرحلة تحليلها عن طريق جمع المعلومات على طبيعة المشكلة ويجب توفر في هذه المرحلة هياكل تنظيمية على قدر كبير من الكفاءة تكون قادرة على تقديم

[1]- عبد الفتاح باغي، **السياسات العامةالنظرية والتطبيق**، جامعة :الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 239.

المعطيات الموضوعية الدقيقة عن خصائص المجتمع، كي يتسنى للقائمين على رسم السياسة الإجتماعية وإتخاذ قرارهم بشكل عقلاني[1].

ج/- جذب الفئات المستهدفة:

وفيها يتم عرض المشكلة وجذب الإهتمام والإنتباه إليها، ويتم عن طريق عقد إجتماعات وندوات والحث على حل المشكلة ومن هنا فإن الإستعانة في هذه المرحلة تكون بإخصائي تنظيم المجتمع.

د/- صياغة وتنمية الأهداف السياسة:

هنا تكون لدينا حلول كثيرة لتلك المشكلة والدور يكون هنا للمخططين الإجتماعين حيث تكون المهمة هي تحديد الأهداف الإستراتيجية لمواجهة المشكلة مع مراعاة أن تتوافر في تلك الأهداف القدرة على التنبؤ والتوقع أي وضع عريضة تتضمن الأهداف المراد تحقيقها[2].

هـ/- بناء التأييد الشعبي والشرعية:

وهنا يجب أن يتم التأثير على الجمهور للحصول على تأييد شعبي ويعتبر المنظم الإجتماعي هو أقدر المهنيين على تحقيق ذلك من خلال تعامله مع الجمهور المستفيد.

و/- تخطيط وتصميم البرنامج:

وفيها تتحول الأهداف الإستراتيجية إلى إجراءات عمل عن طريق إقتراح عدد من البرامج التي يمكن أن تحقق الأهداف والمفاضلة بينها للوصول إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ الفعلي.

ي/- التنفيذ والتطبيق:

وهنا يتم تنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه وتقع مسؤولية التنفيذ على الإداريين والفنين مراعين في ذلك الأولويات التي تم الإتفاق عليها لزيادة إستفادة المستحقين فعلا للخدمات[1].

---

[1]- محمد زكي أبو النصر، **الإستعباد الإجتماعي الوجه الآخر للسياسة الإجتماعية**، مصر: لمكتب جامعي حديث، سنة 2011، ص 208 .

[2]- محمد شرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

ك/- التقدير والتقويم:

ويقصد بها تقويم كل المراحل السابقة عن طريق رجال البحث العلمي ومتخصصين في التخطيط والسياسة وخبراء الخدمات المباشرة لتنبؤ بما يمكن أن يحقق من أهداف السياسة في ضوء الظروف المجتمعية والوسائل المحددة لتنفيذها.

ومن خلال عرضنا لمراحل صنع السياسة يتضح ما يلي:

1- إن وضع السياسة الإجتماعية عملية معقدة تتضمن التلاحم بين عديد من تخصصات لنجاحها.

2- إن عملية تكوين السياسة ليست قاصرة على مخططين الإجتماعين فقط بل تشمل أيضا خبراء الخدمات المباشرة كالأطباء والمهندسين ومعلمين وغيرهم.

3- على رغم من ضرورة تلاحم جهود كل المشتركين في صياغتها إلا أنه لكل مرحلة يتركز فيها على أحد الأدوار[2].

المبحث الثاني: المضامين المختلفة لسياسة الإجتماعية

المطلب الأول: ركائز وعناصر السياسة الإجتماعية

ترتكز السياسة الإجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهذه الدعائم هي الأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه السياسة.

[1]- محمد شرقاوي، مرجع سابق، ص 181.

[2] أحمد صلاح رفقي، **صنع وصياغة السياسة الإجتماعية**، 16 أوت 2014، https ://www.STARTIMES2.com ahmed rafik.

أولاً: ركائز السياسة الإجتماعية

1/- الشرائع السماوية:

إن مجتمعنا يؤمن بالله سبحانه وتعالى وبرسله صلوات الله عليهم أجمعين وبرسالاتهم المقدمة التي تدعو الناس إلى إتباع الحق ونشر العدل والخير وهي القيم والإتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها، فهي تمثل ضابطا للتصرف والسلوك خاصة دين الإسلام نجد أنه ما من أية في القرآن الكريم أو حديث أو سنة نبوية إلا وجد لها العلم مبررا وتفسيرا حضاريا رغم مضى القرون عل نزول القرآن، ومن هنا يجب أن تقوم بتوضيح أهمية الإسلام كركيزة من ركائز السياسة الإجتماعية من ناحية وتأثيره فيها من ناحية أخرى بإعتباره مجموعة من القرارات والإتجاهات المحددة لبرامج الرعاية الإجتماعية[1].

2/- الإسلام عقيدة وشريعة:

أ/- العقيدة: وهي الإيمان النظري لا يرقى إليه شك ولا تؤثر فيه شيعة.

ب/- الشريعة: وهي النظام التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها في علاقته بربه وعلاقته بأخيه المسلم وأخيه الإنسان.

ومن هنا فإن الدين الإسلامي بقاعد تيه القرآن والسنة النبوية مليئ بالنصوص والقواعد التي ترسم السياسة الإجتماعية للمجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان[2].

[1]- محمد محمود المهدى، مرجع سابق، ص 77- 78.

[2]- يوسف الياس وأخرون، **قضايا السياسة الإجتماعية الخليجية المفاهيم ومجالات والإشكاليات**، سلسلة الدراسات الإجتماعية، البحرين، العدد 66، ط1، 2012، ص16، ص17.

3/- التشريع:

تعد التشريعات من الأساليب الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الإجتماعية ويلاحظ أن عملية سن التشريعات ليست بالأمر السهل بل تحتاج إلى مهارة وخبرة عملية، خاصة في المجتمعات التي يوجد بها العديد من المجالس المتخصصة وتكون للمعارضة دورا رئيسيا في مناقشة أي تشريع يصدر من قبل فالدستور هو مصدر القوانين، ومسؤول عن إصدارها فالتشريع هو القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شؤون حياته وأساليب إستمرارية المجتمع[1].

4/- المواثيق والمعاهدات والإتفاقيات الدولية:

وتتمثل المواثيق الدولية في الإعلان العالمي للحقوق الإنسان عام 1948 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمنا العديد من المواد التي ترتكز على حقوق الفرد في الحرية والكرامة وعدم التميز والمساواة، وحرية التنقل وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحرية الرأي والتعبير والإشتراك في الجمعيات، والحق في التعليم ومستوى معيشي عالي عن طريق المحافظة على الحياة الصحية والرفاه لكل أسرة.

5/- مواثيق العمل الوطني:

وتتعد هذه المواثيق وتتمثل في برامج أحزاب السياسية وتعد منهجا يساهم في صنع السياسة الإجتماعية وتعديلها يمايز حزبه من الأهداف وأساليب العمل وإستراتيجيات وتكتيكات توجه السياسة الإجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب عمل محددة[2].

[1]- دريه السيد حافظ، **السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**، مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008 ص 18.

[2]- طلعت مصطفى السروجى، مرجع سابق، ص 19.

ثانياً: عناصر السياسة الاجتماعية

يقصد بعناصر السياسة الإجتماعية تلك المكونات الجزئية التي تتداخل وتتكامل بعضها البعض لتخرج لنا في نهاية ذلك الكل موحد الذي تطلق عليه مسمى السياسة الإجتماعية وتتمثل عناصر السياسة الإجتماعية التي يجمع عليها المختصين والخبراء في الجوانب التالية

1/- القرارات:

على الرغم من أهمية القرار وإرتباطه بعلوم الإجتماعية إلا ان الجهود التي بذلها أصحاب الإختصاص في توضيح مفهومه إلا أنهم لم يخلصوا إلى تعريف جامع له وعليه فالقرار هو إجراء وأسلوب معين للمواجهة أي مشكلة [1].

أما عن إتخاذ القرارات في السياسة الإجتماعية فتقوم به مجموعة متعددة من الأفراد والأجهزة المسؤولة، ومن بين هذه الأجهزة، رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء واللجان متخصصة وبجانب هذه الأجهزة توجد السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشعب ورجال القضاء وكذلك المستشارين ذوي التخصص والخبراء من أعلى المستويات وكذا الباحثين في مراكز البحث والدراسات العلمية، والذين يهتمون بدراسة الحاجات والموارد والإمكانيات وكيفية تحقيقها عن طريق السياسة الإجتماعية.

2/- الإيديولوجية السائدة في المجتمع:

الإيديولوجية هي أفكار مذهبية يعتنقها الغالبية العظمى في المجتمع وهي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاتها كافة وهي خليط من الذات الثقافية والإجتماعية والحضارية والآداب العامة المتفاعلة معا للشعب ومن الشعوب[2].

[1]- خليل حسين، **السياسات العامة في الدولة النامية**، بيروت: دار المنهل لبنان مكتبة راس النبع، 2007، ص81.

[2]- طلعت مصطفى السروجي وزملائه، **السياسة الإجتماعية** عمان: دار الفكر للنشر وتوزيع: ط 1 سنة 2015، ص 21.

3/- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية:

يمكن أن تتحدد هذه المجالات بميادين العمل الإجتماعي وقطاعاته المختلفة وفئات المواطنين الذين يشملهم هذا العمل وموجه إليهم، والمدة الزمنية أو الوقت المحدد الذي سينجز فيه العمل وكذا الاجهزة Action system التي يتم عن طريقها العمل وتخطيط وتنفيذ البرامج ومشروعات التنمية والسياسة الاجتماعية[1].

4/- الإتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الإجتماعي:

الإتجاهات هي الأسس والقواعد والمبادئ أو المناهج التي تحدد لنا أبعاد العمل ومستواه ونوع البرنامج والمشروع التي تحويه الخطط الإجتماعية المختلفة ويمكن تصنيف هذه الإتجاهات إلى ثلاث أنواع هي:

أ/- **إتجاهات غير ملزمة:** مثل إتجاه الدولة إلى توفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل.

ب/- **إتجاهات شبه ملزمة:** وتعني إتجاه الدولة إلى الإستفادة من جميع الإكتشافات والنظريات العلمية الجديدة في العالم لتحقيق الرفاه في المجتمع مثل توفير سكن صحي مناسب لكل أسرة.

ج/- **إتجاهات ملزمة:** وهي ترتفع إلى مستوى القاعدة أو المبدأ او معالم التي تساعد على أداء لعمل والوصول إلى الهدف[2].

5/- الأهداف الإستراتيجية البعيدة:

وتمثل الأهداف وغايات يفترض الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد من أجل زيادة معدل الرفاهية بين خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الإجتماعية والإقتصادية كافة[3].

---

[1]- سلام عبد علي العبادي وعبد الله عيسى الغزاوي،**السياسة الإجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه وإقتصاد السوق**، مجلة كلية الأدب، العراق، العدد 96، ص 20.

[2]- إبراهيم مبارك، **سياسات الرعاية الإجتماعية**،محاضرة، جامعة: سعودية الفيصلاوي ، ص 14.

[3]- سلام عبد علي العبادي وعبد الله عيسى الغزاوي، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف السياسة الإجتماعية

أولاً: أهداف السياسة الإجتماعية

1/- تتحدد أهداف السياسة الإجتماعية في مواجهة المشكلات الإجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات.

2/- أن السياسة الإجتماعية توضح مجالات العمل وإتجاهاته وأسلوبه بين القائمين على أدوار التخطيط والتنفيذ.

3/- تستهدف لإصلاح الإجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في المجتمع.

4/ أن السياسة الإجتماعية تمثل مستوى التنسيق الفكري بين مختلف البرامج والجهود الإجتماعية بالرغم من إختلاف الأجهزة القائمة على تنفيذها، وهي تضع الأسس الواضحة لتنظيم عمل وعلاقات هذه الأجهزة والبرامج.

5/- تعمل السياسة الإجتماعية على إستكمال الجهود المتتالية وتكاملها نتيجة لتوحيد الهدف البعيد، وتحقيقه ليحدث بذلك توازن وبناء الإجتماعي.

6/- إنها تساند المخططين في وضع وتحديد الأولويات عند وضع الخطط الإجتماعية للتنفيذ.

7/- تستهدف تحقيق رعاية إجتماعية وتنمية الإنسان في المجتمع، وتحقيق الإستقرار وإحداث التغير والتنمية الإجتماعية كعائد لتحسين نوعية الحياة.

8/- أن السياسة الإجتماعية توضح الأسس التقويمية للبرامج والخطط التي طرحت لتنفيذ.

9/- تزويد الأفراد والفئات الأكثر إحتياجات بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة[1].

[1]- درية السيد حافظ ، مرجع سابق، ص 199، ص 200.

ثانياً: وظائف السياسة الإجتماعية

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الإجتماعية في تحقيق تنمية في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:

أ/- الوظيفةالتنموية:

تحقق التكامل ودعم الإنتماء إلى المجتمع، فهي تتصل بالمجالات والتنظيمات الإجتماعية إلى تدعيم هذا التكامل وتمنع إغتراب الفرد عن مجتمعه وإعطائه مكانة متميزة في التنمية.

ب/- الوظيفة الوقائية:

إن السياسة الإجتماعية تعبر عن نفسها في العديد من أشكال الفعل الإجتماعي عن طريق التقليل من معاناة الأفراد وتوفير لهم الحماية الإجتماعية والأمن الإجتماعي والإرتقاء بمستوى درجة رفاهية الفرد والمجتمع في آن واحد، حيث تذهب إلى البحث عن الوقاية لكي تضمن تلك الحماية وهكذا يستطيع الأفراد الحصول على أقصى درجات الإشباع من خلال بيئة إجتماعية مناسبة[1].

ج/- الوظيفة الإندماجية:

تحاول السياسة الإجتماعية الوصول إلى تحقيق الاهداف والغايات التي يتبناها الأفراد والمجتمع، ولكن ماذا يحدث إذ ما حدث تعارض بين الأهداف، هنا يصبح العمل الرئيسي للسياسات الإجتماعية هو أن تحاول وباستمرار التوفيق بين الأهداف المتضارعة والتغلب على المواقف التي يسودها الإختلافات الإيديولوجية عن طريق تحقيق الإندماج والتكامل بين أفراد المجتمع[2].

---

[1]- نبيلة حمزة، **نماذج السياسة الإجتماعية التجربة التونسية ودلالاتها**، أعمال اللجنة الإقتصادية والإجتماعية ، 17 جويلية 2002، ص 07 .

[2]- وظائف السياسة الإجتماعية، من الموقع: Khttp ://www.comomma.net/vb/shonhhIhread.phpm:11520 يوم 2017/02/20، على الساعة 13:30.

د/- الوظيفة العلاجية:

وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن والذين لا مأوى لهم.

ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها[1].

المطلب الثالث: معوقات السياسة الإجتماعية.

إن أهم المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون وجود سياسة إجتماعية تحقق أهداف المجتمع سواء ارتبطت تلك التحديات بعدم إمكانية الوصول إلى سياسة ملائمة أو عدم تناسب أساليب تنفيذها مع متطلبات المرحلة التي يمر بها المجتمع، أو عدم توافر الموارد المادية والمالية والبشرية والتنظيمية اللازمة.

1/- الإعتماد على نماذج مستوردة لوضع السياسة

ويعتبر الإعتماد على نماذج مستوردة من المعوقات والتحديات التي تؤثر على وضع سياسة إجتماعية في أي دولة تتناسب مع ظروف الدول، لأن تلك النماذج المستوردة لا تستند إلى واقع ثقافي وقيمى وتاريخي يختلف كل الإختلاف عما هو قائم بتلك الدول خاصة إن السياسة الإجتماعية تحتاج إلى فهم واقعي وموضوعي لظروف وامكانيات ومشكلات تلك الدول، كما ان التغير من أجل الحياة أفضل لابد أن ينبع من داخل المجتمع نفسه بناء على استجابة مواطنيه لتلك التغيرات ومشاركتهم بوصفهم أصحاب المصلحة الحقيقية من البرامج التي تتضمنها السياسة الإجتماعية[2].

[1]- نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص 08.

[2]- ماهر أبو المعاطى علي، **السياسة الإجتماعية**، القاهرة: زهراء الشرق للتوزيع ونشر، ط 1، سنة 2013، ص 435.

2/- قصور البيانات اللازمة لصنع وتقييم السياسة الإجتماعية

إن عدم توفر الأجهزة الإحصائية المسؤولة عن توفير البيانات اللازمة لصنع السياسة الإجتماعية أو تحليلها وتقييمها لتتعرف على نتائجها، إلى جانب عدم توفر المتخصصين بتلك الأجهزة والقصور في الإمكانيات التي تمكن من توفير البيانات الدقيقة والموضوعية إلى توصل إلى صياغة سياسة اجتماعية بطريقة علمية وموضوعية[1].

3/- نقص تمويل برامج السياسة الإجتماعية:

يعتبر التمويل عصب تنفيذ البرامج حيث يمثل مصدرا للانفاق كما يعد نقص مصادر التمويل عامل من عوامل عدم تحقيق أهداف السياسة الإجتماعية ويعود ذلك إلى نقص تخصيص الموارد الحكومية.

4/- المشكلة السكانية وتأثيرها على السياسة الإجتماعية:

- انخفاض مستوى الدخل وارتفاع قاعدة الإعانة وزيادة أعباء الدولة
- تحول النشاط الإقتصادي إلى نشاط استهلاكي لمواجهة احتياجات السكان.
- انتشار الأمية وسوء التغذية وصعوبة الحصول على مسكن وارتفاع البطالة.
- تعثر جهود التنمية التي تسعى لتحقيقها السياسة الإجتماعية من خلال تزايد البطالة والتخلف[2].

5/- غياب التنسيق المؤسسي والتكامل بين المجالات السياسة الإجتماعية:

بسبب طبيعة السياسة الإجتماعية وارتباطها بمجالات متعددة (الصحة، تعليم، الإسكان العمل)، وعدم التكامل بين تلك المجالات، خصوصا بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف، عدم التنسيق المحكم بين الأهداف الإستراتيجية والبرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط

[1]- نانى محسن محمد، **تحديات ومحددات السياسة الإجتماعية**، المعهد العالي للخدمة إجتماعية:بورسعيد الدراسات العليا، ص 15، ص 16.

[2]- ماهر أبو المعاطى علي، مرجع سابق ص 436.

التي توضع لتحقيق السياسة إجتماعية مما ينعكس سلبا على كفاءة وفعالية السياسة الإجتماعية وضعف امكانيات البشرية والإقتصادية في المجتمع لعدم تحديد الأليات الملائمة لتحقيق الأهداف مع اتجاه بعض السياسات التي تبنى أهداف غير واقعية مما يجعل السياسة الإجتماعية غير مرتبطة بمشروعات التنمية الشاملة[1].

6/- ضعف مؤسسات الغير رسمية في القيام بمسؤولياتها اتجاه السياسة الإجتماعية:

يعتبر ضعف المؤسسات الغير رسمية كالمجتمع المدني والأحزاب السياسة في القيام بمسؤولياتها راجع إلى ضعف التنسيق بينها وبين المؤسسات الرسمية وعدم تحديد دور لكل منها في تكامله مع ادوار الأخرى في تنفيذ برامج ومشروعات.

ضعف الموارد المالية المخصصة للمؤسسات الغير رسمية واعتمادها في كثير من الأحيان على الإعانات الحكومية مما يقلل من مدى مساهمتها في القيام بمسؤولياتها اتجاه توفير الخدمات التي تقع في اطار اختصاصاتها.

افتقار جمعيات المجتمع المدني لفنين ومتخصصين التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في اطار عمليات السياسة الإجتماعية[2].

7/- ضعف مستوى أداء الأجهزة المسؤولة عن السياسة الإجتماعية:

الأجهزة التشريعية وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن السياسة الإجتماعية وتحديد الأهداف وتوزيع الموارد، أما الأجهزة التنفيذية وهي المسؤولة عن وضع الخطط التنفيذية بتفاصيلها الفنية في كل القطاعات ومن أسباب ضعف هذه الأجهزة هو عدم وجود قنوات

[1]- نانى محسن احمد عبد السلام، **تحديات سياسة الرعاية الإجتماعية**، مقال من الموقع http://kenanaonline.com /users/nannymuhsen1/posts/157203، تم التطرق له يوم: 2017/02/25 على الساعة 19:10.

[2]- نانى محسن احمد عبد السلام، مرجع سابق .

اتصال سليمة لتوفير سهولة التعامل بينهما لوضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الإجتماعية في اطار علمي[1].

جمود النظم واللوائح الإدارية وعدم توفر المرونة الكافية في تطبيقها بما يتماشى مع مختلف المرافق والبيانات.

نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في كافة الأجهزة المسؤولة عن السياسة الإجتماعية وضعا وتنفيذا وتقويما[2].

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لعملية التنمية البشرية

التنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل بحيث تطرقنا في هذا المبحث إلى مراحل التنمية البشرية ومفهومها وأهم أبعادها.

[1] فيصل محمود الغرابية، **أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية**، الأردن: دار بافا للنشر والتوزيع، 2010، ص 90.

2 – المرجع نفسه، ص91.

المطلب الأول: التطور التاريخي لتنمية البشرية

لقد نشأ علم التنمية البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها لم تبدأ من فراغ فقد بدأت سلوكها في تصرفاتنا اليومية الواقعية أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات فبدايتها الأولى بدأت في الترجمة اللغوية وذلك كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث كان هذا في التسعينات من القرن العشرين ليتطور هذا المفهوم ويشمل فيما بعد عدة مجالات أخرى ترتكز فيها على الطاقة البشرية بالدرجة الأولى.

أولاً: التنمية البشرية عند الكلاسيك وبعد الحرب العالمية الثانية

في هذه المرحلة كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي، وبالتالي التركيز كان على الجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى وهذا بهدف تعظيم الناتج القومي الإجمالي الذي يؤدي حتما إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة وبالتالي تحقيق إستقلال إقتصادي بالإضافة إلى الإستقلال السياسي المحقق[1].

ومنذ الخمسينات من القرن العشرين كان التركيز على تعظيم الناتج القومي الإجمالي وهذا بهدف الخروج من النفق المظلم الذي عانت منه الدول بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي خروج الدول التي كانت مصدومة من الدمار الإقتصادي والبشري الهائل.

فقد إعتقدت الدول المستعمرة أن سيطرتها على المواد الأولية أو الثروات الطبيعية للدول المتخلفة يعتبر من الطرق المؤدية إلى الثروات الأمم[2].

وبالتالي فمصطلح التنمية في تلك الفترة إرتبط بالدول النامية، فهذه البلدان منذ أواخر الأربعينات إلى أواخر التسعينات من نفس القرن عرفت بالبلدان التي ينخفض فيها مستوى

[1]– طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص 86.

[2]– علي الطرح وغسان سنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة**، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2004، ص 19.

الدخل الفردي، وإرتبطت التنمية في تلك الفترة بالزيادة المستمرة في مستوى الدخل الفردي وبالتالي عرفت التنمية في تلك الفترة بأنها الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد القومي (الذي ظل في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الأجمالي بمعدل يتراوح من 5 % إلى 7 % وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2 % إلى4 % رفض أن معدل نمو السكان هو 3 % سنويا.

وبهذا فالنظرة الغالبة هي نظرة إقتصادية بالدرجة الأولى، وقد إعتبر أن زيادة الناتج القومي الإجمالي سيؤدي بالضرورة إلى إرتفاع دخول الأفراد وبالتالي إحداث نمو سريع إلا أنهم أهملوا في ذلك جانب جد مهم وهو العدالة في توزيع الدخول وقد تعزز هذا الموقف بظهور قراءات التاريخ الإقتصادي، تفيد بأن توزيع الدخل لابد أن يتدهور في المراحل الأولى للنمو الإقتصادي قبل أن يأخذ في التحسين والإعتدال في مراحل متأخرة[1].

فإهمال جانب العدالة جعلت أغلب السكان في هذه الفترة يعانون من الفقر والعوز والحرمان، وعليه إستمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة أيضا ففي فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين غلب على مفهوم التنمية الطابع الإقتصادي وهذا بالتركيز على نمو الإقتصادي وتحقيق النمو السريع على اعتبار أن القضاء على الأمية وانتشار الأمراض وسوء توزيع الدخل في طريقهاالى الحل.

وفي نهاية فترة الستينات تبين ان العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها بل مرتبطة كذلك بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ليظهر في هذه الفترة الإهتمام المتزايد بالتعليم حيث لفت الإقتصادي شولتز الإنتباه إلى أن التعليم لا يجوز أن يعامل كمجرد خدمة استهلاكية فقط، بل هو استثمار بشري

[1]– ابراهيم العيسوى، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق والتوزيع،ط3، 2003، ص 13.

كما توصل الإقتصادي المعروف كوزنش إلى أن 90% من التنمية التي حدثت في الماضي في الدول الرأسمالية لم تكن راجعة إلى الإضافات المحققة في رأس المال بل إلى تحسينات في طاقات ومهارات الفرد فطاقة البشر لرأس المال هي العنصر المضاعف رقم واحد في التنمية.

هذا ما أدى إلى صقل مفهوم التنمية المرتبط ارتباطا مباشر بالنمو الإقتصادي إلى مفهوم التنمية المرتبط بإبراز مختلف الجوانب الهيكلية الإجتماعية والثقافية وكذا السياسية وبالتالي وجب التميز بين النمو الإقتصادي والتنمية، والتنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد أهم عناصرها[1].

ثانياً: التنمية البشرية بين السبعينات والتسعينات من القرن العشرين

ففي هذه الفترة ظهر الإهتمام بالتنمية البشرية، ففي الغرب وبشكل دقيق إبان تمرد الشباب في البلاد الغربية التي عبرت عن حقيقة هامة وهي أن هذه البلاد حققت تقدما كبيرا وتحسن في مستوى المعيشة ولكن التقدم المادي والعلمي لم يستطيع اسعاد الإنسان.

ولوحظ أيضا أن التعليم غلب طابع التمدرس على حساب تنمية القدرة الذاتية على التعلم ودعت تلك التطورات إلى اهتمام كبير من المشتغلين بالعلوم الإجتماعية أما الإقتصاديين اكتفوا بحديث عابر عن "تنمية الموارد البشرية"، حيث يتدنى بالإنسان إلى مستوى مورد لازم لزيادة الإنتاج هذا من حيث الطرح النظري أما التطبيقي فقد اقتصر على مفهوم "التأهيل المهني"، وقد سعت مجتمعات العالم الثالث للتنمية بمفهوم البقاء للأصلح، ونقد لنوع العقلانية التي تشكل مرجعية الفكر والعمل مطالبة بوقف النمو الإقتصادي في الدول الصناعية وتوجيه الجهود لتحسين نوعية الحياة، وبرز في هذا المسعى ما عرف باستراتيجية الوفاء بالإحتياجات

[1]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار الدجلة، ط1، 2008، ص ص 47– 48.

الأساسية للإنسان وفي هذا الإطار قدمت منظمة العمل الدولية تقريرا هاما بعنوان العمالة والنمو والحاجات الانسانية للإنسان.

وبهذا رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1970 ضرورة مراجعة مفهوم التنمية على أن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل انسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها [1].

بحيث ركزت هذه الفترة على عنصرين هما: تحسينات ثابتة لرفاه الأفراد والعنصر الثاني هو: استفادة الجميع من عنصر التنمية.

كما تركز هذه الفترة كذلك على قضايا الفقر من خلال منهج الحاجات الإنسانية الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية، بحيث يهدف هذا المؤتمر إلى إعادة توجيه الإستراتيجيات التنموية، وإلى ترقية فرص الإستخدام الدائم المرضي مجتمعيا، وتوجيه الناتج المحلي الإجمالي لصالح اشباع الحاجات الإنسانية من الخدمات والسلع.

أما في الثمانينات فقد كانت سنوات الأزمات الإقتصادية حيث كان الإهتمام الأولي بالإصلاح والنمو الإقتصادي، ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) إلى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية، بحيث ينظر إلى الناس كغايات ووسائل للتنمية فقط Ends And Means أكثر من النظر إليهم كوسائل للتنمية فقط، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990 بعنوان تقرير التنمية البشرية Human Devlopment Report[2].

وتعد دراسة بول ستريتن Rual Streeten 1994 من أكثر الدراسات لهذا المفهوم حيث يقول: أن تنمية الممكنات البشرية واستئصال الفقر وهي وسيلة لزيادة الإنتاجية، وتؤثر كذلك على الزيادة السكانية وعلى البيئة أيضا، ولها فوائد سياسية أي تؤدي إلى الإستقرار السياسي، بحيث أطلق على الوسائل التي تزيد الإنتاجية مثل: التعليم، التغذية الصحية المهارات

[1]– رعد سامي، عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

وتنشيط قوة العمل، وتنظيم حجم العائلة بـ(منميات الموارد الإنسانية Human Resource Devlopers)، وأطلق كذلك على الأبعاد الأخرى المتماثلة في تحسين البيئة وخفض معدلات الفقر، وفوائد السياسة ب (المحسنات الإنسانية Humanitarians).

ويرى ستريتن أن هناك ترابط بين الإنتاج الذي يتم قياسه بدخل الفرد وأبعاد التنمية البشرية، ويبين كذلك ضرورة التفريق بين منميات الموارد الإنسانية والمحسنات الإنسانية، ويؤكد أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من امكانية قياسه[1].

ولقد أضيف كذلك بعد آخر وهو بعد الإستدامة بحيث أصبح المفهوم يجمع بين بعدين من أبعاد التنمية أي أن البعد الأول: المتمثل في تلبية حاجات الأجيال الحالية بأفضل صورة ممكنة، دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة وهو البعد الثاني بعد (الإستدامة)، وقد أطلق عليه "التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Devlopment" وفي الأخير نلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية في أربعة مراحل وهي:[2]

المرحلة الأولى: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين بحيث كانت تطور التنمية فيه: التنمية: النمو الإقتصادي.

المرحلة الثانية: من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين وكانت تطور التنمية فيه:

التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل للثروة.

المرحلة الثالثة: بين منتصف السبعينات وفي أواخر عقد الثمانينات وتطور التنمية فيه: التنمية الشاملة: الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

المرحلة الرابعة: من 1990 حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكانت تطور التنمية فيه:

---

[1]– ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص18.

[2]– المرجع نفسه، ص 19.

التنمية البشرية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل + الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية[1].

الجدول رقم 01: يوضح ويلخص مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي
02	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية= النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل
03	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية
04	منذ سنة 1990 إلى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة= النمو الإقتصادي +التوزيع العادل للنمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية

المصدر: مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة، عدد 26 جوان 2010، ص 135.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية:

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا هاما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة 1990، بحيث يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية والتي يجب ان تستجيب للمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية وكذلك السياسية، وحسب الأمم المتحدة تعرف التنمية البشرية بعملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة صحية

[1] – رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق ،ص 50.

وأفضل، وكذلك الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

قبل تعريف التنمية البشرية يجب علينا تطرق إلى" تعريف التنمية ".

أولاً: تعريف التنمية

هي: الزيادة المستمرة في الناتج المحلي ومستوى الدخل الفردي عبر الزمن بحيث أن عملية التنمية تفوق النمو اتساعا وعمق ومعنى ومحتوى وهي تغيرات عميقة للبناء الإجتماعي والثقافي للدولة.

وان "النمو": هو الزيادة المفاجأة في الناتج المحلي ومن الممكن أن يتحقق النمو للمعدلات سريعة وارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وليس بالضرورة بعد ذلك حدوث التنمية.

ثانياً: تعريف التنمية البشرية

تحفظ التوازن بين اكتساب القدرات والإنتفاع بها وتركز على القدرات البشرية وأعمالها وتأثرها على العناصر البيئية المتوافرة [1].

ثالثاً: تعريف التنمية البشرية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

هي عملية توسيع اختيارات الناس وهذه الإختيارات لا نهائية بطبيعتها، غير أنها تحدد من الناحية الواقعية، أي بمحددات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الإختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة ...الخ [2].

[1]– أحمد المبارك، **دور الموارد البشرية في تنمية بلدان العالم (نموذج السودان)**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 203.

[2]– منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية: دار الكتب والوثائق القومية، ط 1، 2012، ص 100.

وتعتبر كذلك التنمية البشرية على أنها مفهوم مركب يشمل مجموعة من المكونات المضامين التي تتداخل وتتفاعل في عملياته و نتائجه حزمة من العوامل والمدخلات والسياقات وأهمها: عوامل الإنتاج السياسية، الإقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والإقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أدت للتقدم والتنمية، بالنتيجة تكمن أهمية التنمية البشريةبأنها ترتكز على بعدين أساسيين هما بعد النمو الإنساني وبعد أن التنمية البشرية تتصل باستثمار الموارد ومدخلات [1].

يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2010 والذي يحوي تقييم 20 سنة من ظهور مفهوم التنمية البشرية إلى أن فكرة التنمية البشرية فكرة دائمة التطور وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة، ومن خلال تتبع نشأت المفهوم نجد أن النمور الأسيوية قلبت مفهوم التنمية الإقتصادية حيث أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها [2].

وتعتبر التنمية البشرية كذلك هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في اطار من الإنصاف والإستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع من البشر وأفراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيد منها[3].

[1]– خالد صالح عباس، **مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات كلية الطب**، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، سنة 2013، ص 620.

[2]– نور العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، موقع الالكتروني/http://www.googl.com/url

[3]– جيني كلوغمان، **الثروة الحقيقية للأمم المتحدة: مسارات إلى التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشريةحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010، ص2

وإن التنمية البشرية الحقيقية هي تحصين اجتماعي ضد الجهل والقهر والتخلف وهي الضامن للحرية الديمقراطية وحقوق الناس وهي مفتاح الإنعتاق من قيود الظلم[1].

وتشمل التنمية البشرية الحريات الجديرة بالإهتمام ومرتبطة برفاه الإنسان في كل البلدان النامية والدول الصناعية، وأنها هي التنمية من قبل الشعب وللشعب لذلك الشعب هو كل من الفقراء والأغنياء، كالأفراد والجماعات الذين خلقوا التنمية البشرية[2].

مفهوم "التنمية البشرية في الإسلام" هو مفهوم شامل يهدف إلى إيجاد الإنسان الصالح الذي ينبغي الدار الاخرة ولا يتسنى نصيبه من الدنيا فتتحقق له الحياة الطبيعية وقد حث الإسلام على توفير المعرفة والإهتمام بالصحة وتوفير الأمن المادي والمعنوي وقد كشف واقع الدول الإسلامية عن تدني التنمية بها وهذا يحتم أهمية الإهتمام بالإستثمار البشري لإيجاد الإنسان الصالح، وبذلك من خلال توفير كافة الإحتياجات البشرية من سبل المعرفة والصحة والمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وتوفير فرص العمل وترسيخ مفاهيم العدل والمساواة والشورى و الحرية[3].

وتعتبر التنمية البشرية كذلك هي أنها تعبر عن إنشغال إنساني دائم يتجلى في تحقيق الرفاه الإجتماعي وضمان العدالة بين مختلف الأجناس، ويقوم المفهوم كذلك على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية تتجلى في توسيع خيارات الإنسان، وهذا يعني مركزية الحرية في عملية التنمية البشرية التي تهدف إلى التوصل لمستوى راقي في الرفاه الإنساني.

---

[1]– ذياب موسى البدانية، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 101.

[2]- human devlopent Report 1990, published by (undp), oxford university press, new york, p10

[3]– أشرف محمد دوابه، **واقع التنمية البشرية في إقتصاديات البلدان الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى دولي الثالث، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2008، ص 12.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية البشرية

لقد حظى مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي وعبر عنه في أدبيات الدول والمنظمات الدولية وباتت المقولة المحورية في منهج التنمية البشرية، هي أن التنمية البشرية تعد عملية توسيع قدرات الناس أكثر من كونها زيادة منفعة أو رفاه إقتصادي أو اشباع حاجات وبهذا المعنى تشكلت للتنمية البشرية "أبعاد "عدة منها:

أولاً: التمكين

وهو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفرادا وأعضاء في مجتمعاتهم أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم، أن الأفراد هم من مكونات التنمية البشرية وبالتالي مشاركة هؤلاء الأفراد فعالة في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، وأن مشاركة الأفراد في التنمية تكون عن طريق المشاركة في إتخاذ مختلف القرارات وهذا عن طريق تمكينهم من التعبير عن مختلف مشاكلهم وكذا آرائهم[1].

ثانياً: الإنصاف

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، وأن عملية الإنصاف هي العنصر الأساسي في عملية التنمية البشرية بحيث يستخدم الإنصاف كبديل لمصطلح المساواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارات، ويركز مبدأ الإنصاف هناعلى المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد:

أ- الإنصاف في الحصول على التعليم سواء بين الفقير والغني أو المرأة والرجل...إلخ .

[1]- عادل محمد بشير، **كلمة في التنمية الإدارية**، نشرة دورية تصدر عن ادارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر :كلية العلوم والتكنولوجيا، العدد الخامس، سنة 2013، ص 01.

ث- الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع .

ج- الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات .

ح- الإنصاف في توفير الحرية السياسية والإقتصادية .

1/- المشاركة:

وهي مشاركة المواطنين في صنع القرارات حتى يسهموا بفاعلية في كافة النشاطات التي تؤثر على حياتهم وباعتبار المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

2/- الإستدامة:

وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، والتي تعني توفير إحتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان وتعتبر الإستدامة من أهم أبعاد التنمية البشرية، فالتنمية البشرية المستدامة تركز على توسيع خيارات الأفراد الحالية دون تعريض خيارات الأجيال المستقبلية للخطر، وتركز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل.

يجب أن لا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم، فقد كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليها بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزارة النرويج[1].

بحيث أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الإستغلال والإستخدام للموارد الخاصة في حالة موارد غير

[1]- عادل محمد بشير، مرجع سابق، ص 02.

المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتشغيل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة[1].

3/- الحرية:

تعتبر بداية العقد الأخير من القرن الماضي، المرحلة الأكثر نضجا في ربط التنمية البشرية بالحريات السياسية وحقوق الإنسان، حيث وضع تقرير التنمية البشرية لعام 1991 لأول مرة دليل التنمية البشرية مكونا من أربعين معيارا من معايير حقوق الإنسان التي تركز على التحرر من الخوف والفقر والتمييز العنصري، حيث مثل هذا التقرير محطة مهمة في تحويل مضمون التنمية البشرية وربطها بالإنسان، الذي هو مادة التنمية، أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1992 فقد جعل العلاقة بين التنمية البشرية والحرية السياسية محور الإهتمام. معتمدا في ذلك على خمس حريات أساسية وهي:

- سلامة الفرد الجسدية.
- سيادة القانون.
- حرية التعبير والرأي.
- حرية المشاركة السياسية.
- تكافيءالفرص.

واعتبر هذا التقرير الأمن الشخصي في مقدمة الحريات السياسية، وقد حدد مدى إنجاز كل بلد لهذه الحريات، وفق لمقياس يتدرج من 1إلى 10، وتقسم دول العالم إلى دول ذات درجات عالية ومتوسطة ومنخفضة من حيث تطبيق الحريات السياسية والمدنية ومن خلال هذا

[1]- عصماني خديجةو عمومن الغالية، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة ورقلة: قصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 09.

التقرير يستشف أن مسألة الحرية أصبحت تشكل مركز محوريا في التنمية البشرية، إذ لا يمكن إطلاقا تصور تنمية بشرية دون وجود الحرية على تعبير أمارتياسن Amarya Sen[1].

المبحث الرابع: المضامين المختلفة لتنمية البشرية:

يرتكز هذا المبحث أساسا على متغير التنمية البشرية فقط ،بحيث كان الهدف من وراء ذلك هو ضرورة إلقاء نظرة بسيطة على أهم بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية البشرية، مع تبيان لأهم المؤشرات التي ترتكز عليها التنمية البشرية، كون وقوع أي خلل في إحدى هذه المؤشرات يؤدي بضرورة إلى حدوث خلل عام في التنمية البشرية ككل كما سيتم تعرض إلى أهم أهداف التنمية البشرية التي تسعى إلى تحقيقيها والوصول إليها.

[1]– الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، تقرير التنمية البشرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص30.

المطلب الأول: المفاهيم ذات الصلة بالتنمية البشرية:

أولا: مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق عليها لعملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة ولقد برز مفهوم التنمية Devlopment بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية وذلك لإحداث تغيرات جذرية في مجتمع معين بهدف إكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال[1].

تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف ايجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة، لذا فهي أكثر من عملية نمو إقتصادي يعبر فحسب عن وجود عملية تحولات في البناء الإقتصادي والإجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور.

وهكذا يمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادي لإفراد المجتمع[2].

[1]– ناصر عارف، **مفهوم التنمية**، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية من الموقع الإلكتروني
googl.com/url/psa.://https

[2]– عبد العزيز بن عبد الله النبل، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية لعلوم الأمنية، 2001، ص6.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة:

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الإستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الإيكولوجي، حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي مفهوم التنموي إستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد والعلم الايكولوجي[1].

ونظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية والبعض الاخر كنموذج تنموي جديد وهناك من يرى بان المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض ولإزالة ذلك غموض يجب عرض مجموعة من التعاريف:

1/- تعريف Edwerd:

بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو إقتصادي وإجتماعي وبيئي.

2/- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

فقد عرفتها على أنها التنمية التي تفي إحتياجات الحاضرون دون نسيان أجيال المستقبل، وقد إنتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة

[1]- أسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني، الجزائر: جامعة بويرة، 26-27 أفريل 2012، ص 10.

إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض سنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.

وأن هذا النوع من التنمية يجسد العلاقة بين النشاط الإقتصادي وإستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وإنعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي[1].

3/- تعريف آخر للتنمية المستدامة:

على أنها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والإستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[2].

ثالثا: التنمية الإقتصادية

هناك عدة مصطلحات ومنهم من يستخدم مصطلح النمو Gorth والبعض يستخدم مصطلح التنمية الإقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

إن التنمية الإقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات.

---

[1]- كربالي بغداد وحمداني محمد، **إستراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة: العدد 45،2010، ص 12.

[2]- أحمد السيد كردي، **دور التنمية الموارد البشرية في النهوض بالتنمية الإقتصادية**، مقال، جامعة :بنها ،كلية التجارة، 2010، ص 02.

وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيبا الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد وإستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[1].

إن التنمية الإقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي ذو قدرات خلاقة تتناسب وحاجة البلد للتطور والرقي في كافة المجالات ومواجهة التطورات في الإقتصاد العالمي.

بحيث أن الفشل في تطبيق التنمية الإقتصادية في البلدان النامية كان نتيجة إقتصار فكرتها على الرأسمال الصناعي أو المالي بعيدا عن الرأسمال البشري والذي هو أساس تقدم المجتمع الإقتصادي، وأن التأكيد على التنمية البشرية وتوجيه التعليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء إقتصاد البلد بعيدا عن التعبية الإقتصادية للدول الأجنبية، وكذلك استثمار المورد البشري بهدف استغلاله للموارد الطبيعية، وتعليم الإنسان المحافظة على بيئته.

رابعا: التنمية السياسية

ان التنمية السياسة مرتبطة لدى " صموئيل" هنتيجتون بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من الناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى.

ويعرف "جابريالألموند" التنمية السياسية بأنها: الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الإستجابة لمختلف الحاجات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع.

ويعرفها "لوسيان باي": أنها زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والإنتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (الإقتراع العام)، أو من خلال زيادة التعبئة السياسية.

[1]– أحمد الدوري، **التخلف الإقتصادي**، الجزائر: بديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 85.

اضافة إلى التعيين في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية، واستنادا إلى مجمل دراسات التنمية السياسية، فإن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يفترض أن يسعى إليها المجتمع، أنما تتمثل في ثلاث مفاهيم أساسية هي: المساواة و التمايز والقدرة.

بحيث تواجه التنمية السياسية مجموعة من الأزمات نذكر منها: أزمة الهوية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة التوزيع[1].

عرفها أحمد وهبان بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والإستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة، فضلا عن اضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما علي هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[2].

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية

يمكن تعريف مؤشر التنمية البشرية بأنه أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي ومستوى التنمية الإجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0-1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة[3]:

---

[1]- عناد أبو وندي، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**، الحوار المتمدن ،مواضيع وأبحاث ، العدد 55-2009.

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر: دار الجامعة، 2003، ص 140.

[3]- يوسف قريشي وإلياس بن سامي، **التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، 09-10 مارس 2004، ص 40.

- **الجانب الأول:** مدى الحياة ومستوى الصحة، وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.

- **الجانب الثاني:** فيمثل التمدرس وتلقي المعارف اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

- **الجانب الثالث:** فهو امكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

كما يمكن تعريف دليل التنمية البشرية ب:

يعد دليل التنمية البشرية ملخص لمقياس التنمية البشرية، إذ يقوم بقياس متوسط الإنجازات لبلد ما بحسب ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية وهي:

1- حياة مديدة وصحية وهي تقاس بالعمر المتوقع.

2- المعرفة وهي تقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بوزن الثلثين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي معا بوزن الثلث.

3- مستوى معيشة لائقة ويقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما يضم مؤشر التنمية البشرية ثلاث مجموعات:

أ. **الدخل (دالة الرفاهية):** ويعبر عنه عادة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية.

ب. **الصحة:** وتقاس بطول الأجل (العمر المرتقب لدى الولادة).

ج. **التعليم:** ويقاس بمتغيرين وهما معدل محو الأمية، ونسب التسجيل في المراحل التعليمية (أي المراحل الأساسية والثانوية والعليا).

وعلى الأساس هذه المؤشرات الثلاثة يبني مؤشر التنمية البشرية (IDH) حيث تقع قيمته بين الصفر والواحد، وبالتالي ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب من قيمته العظمى.

- وقد قامت الأمم المتحدة بوضع مجموعة من المؤشرات المكملة في مختلف التقارير منها:

▪ دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات مثل العمر المتوقع عند الولادة، معدل القراءة والكتابة بين الكبار (15 سنة فما فوق)، نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي[1].

▪ مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات، منها معدل القراءة والكتابة لدى الكبار العمر المتوقع عند الولادة، تقدير نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بالدولار بحسب تعادل.

▪ مؤشر الفقر البشري ويضم أحد عشر مؤشر نذكر منها مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية ومؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة.

▪ مؤشر التقدم في العمر ويضم خمسة مؤشرات مثل العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الرضع و النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى الخامسة والستين.

▪ الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات منها نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية، نسبة الأطفال المحصنين ضد السل والحصبة.[2]

▪ اختلال التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات منها:

▪ صافي نسبة القيد في التعليم الإبتدائي والثانوي، نسبة القيد في كليات العلوم والرياضيات كنسبة مئوية من طلاب التعليم العالي.

▪ الأداء الإقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

---

[1] −Alejandro ramirez. "world devlopmet" economic ghrouth and human devlopment. Vol_28.no 2.pp197_219_2000 .university of oxford .p422.

2−Glenda gallardo. thein index as an effeort to measur well_being in houduras.busan korea.27_30 october 2009.oecd .p66.

- الإتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

فهذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من امكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين، والتطور المحقق وكذا الأفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة[1].

الجدول رقم 02: يوضح عناصر التنمية البشرية

عناصر التنمية البشرية					
المقياس	**الصحة**	**التعليم**	**الممتلكات**	**المشاركة في الحياة السياسية**	**التماسك الإجتماعي**
	مؤشر التنمية البشرية			**مؤشر التمكين**	
الخصاصة	**مؤشر الفقر متعدد الأبعاد**				
الهشاشة	**المؤشرات: مؤشر التأقلم، المؤشر البيئي، الأمن البشري، الرفاهية و العمل اللائق**				
عدم المساواة	**مؤشر التنمية البشرية معدل بعدم المساواة**				
	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين				

مصدر: مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، مؤشرات التنمية البشرية، تقرير عالمي حول التنمية البشرية www.sossail.th/fieleadmin/micash.an.pdf.

[1]– بوحنيه قوى، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2008، ص 181.

المطلب الثالث: أهداف التنمية البشرية:

تصنف الأمم المتحدة التنمية البشرية بالعبارات التالية:

التنمية البشرية هي عملية تتضمن توسعة خيارات الناس، ويتم تحقيق توسعة خيارات الناس عن طريق توسعة القدرات البشرية، على كافة مستويات التنمية فإن القدرات الأساسية الثلاث لتنمية البشرية هي أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية وأن يحظو بالمعرفة وأن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة، وإذ لم يتم تحقيق هذه القدرات الثلاث، فإن العديد من الخيارات لن تكون ببساطة متاحة وستبقى العديد من الفرص متعذر الوصول إليها، إلا أن مجال التنمية البشرية يذهب لأبعد من ذلك، فمجلات الخيار الرئيسية، والتي تحظى بتقدير عال من قبل الناس، والتي تتراوح بين الفرص السياسية والإقتصادية والإجتماعية وأن يكون المرء مبدعا ومنتجا وصولا إلى التمتع باحترام الذات والتمكين والتمتع بإحساس الإنتماء لمجتمع ما".

بحيث قامت "الأونروا" بتحديد أربعة أهداف للتنمية البشرية لتكون نقاط التركيز لعمليات الوكالة:

1- **الهدف الأول:** المعرفة والمهارات المكتسبة: بحيث قدمت الأونروا تدريبا مهنيا للشباب لمساعدتهم على اكتساب مهارات العمل.

2- **الهدف الثاني:** العيش حياة مديدة وصحية: بحيث تعمل الأونروا بشكل مستمر من أجل تحقيق بيئة معيشة صحية للاجئي فلسطين.

3- **الهدف الثالث:** تحقيق مستوى لائق من المعيشة: بحيث تقوم الأونروا بتقديم خدمات الحماية الإجتماعية مركزيين جهودهم على اللاجئين الأشد فقرا، كما تقدم كذلك الإمدادات الغذائية الأساسية والإعانات النقدية علاوة على المنح النقدية الطارئة والمساكن الملائمة للاجئين الأشد عرضة للمخاطر وتحسين البيئة المادية والإجتماعية...إلخ[1].

[1]- الأونروا، **أهداف التنمية البشرية**، حقوق النشر الأونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، موقع الالكتروني "https//www.unrwa.org procurments."ar

4- الهدف الرابع: التمتع بحقوق الإنسان إلى الحد الأقصى الممكن أي ضمان حقوق الإنسان التي يتمتع بها إلى الحد الأقصى، وكذلك مراقبة وتوثيق الحوادث التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان والتدخل لدى السلطات وأصحاب المصلحة[1].

- ونذكر "أهداف" أخر كذلك تتمثل فيمايلي خارجة عن أهداف الأونروا:

1- تفعيل المشاركة الإيجابية من خلال اكتساب المبدأ والشعور بالثقة بالنفس بدلا من السلبية والإعتمادية.

2- تنمية القدرة على حل المشكلات المختلفة وذلك بتدريب مساعدي قادة على كيفية التعرف على أسس المشكلة وأسبابها الحقيقية، وذلك يخلق جيلا جديدا من القادة الفاعلين.

3- اكتشاف وتنمية مختلف المواهب والقدرات والطاقات واعتبارها مجالا لتحقيق الذات.

4- بناء الشخصية المتكاملة للطلاب من خلال تسليحهم بالخبرات والقدرات التي تمكنهم من النجاح في الحياة العملية.

5- تنمية الولاء والإنتماء لدى الجماعة لوطنهم وهذا يتطلب تضافر كل الجهود لحسن استغلال واستثمار القدرات.

6- تدريب أفراد الجماعة على التعامل مع الموارد المختلفة سواء أكانت موارد مادية أو بشرية[2].

---

[1]- الأونروا، مرجع سابق.

2- محمد حسيني العجمي، **الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2010، ص 217.

3- المرجع نفسه، ص 17.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال عرض الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات الإجتماعية والتنمية البشرية نستنتج ما يلي:

- أن السياسة الإجتماعية هي محصلة لتفاعل القوى الإجتماعية في المجتمع على أساس من الدراسة العلمية والمشاركة الشعبية.
- أن صياغة وتنفيذ السياسة الإجتماعية مسؤولية مشتركة بين الهيئات الحكومية وبين القيادات الشعبية باعتبارهم ممثلين للمستفيدين من برامج الخدمات التي تتضمنها السياسة الإجتماعية.
- أن السياسة الإجتماعية تنبع من الثقافة السائدة في المجتمع وترتبط بإيديولوجية والإتجاهات السائدة في اطار مجموعة من محددات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تميز المجتمع عن غيره من مجتمعات.
- أن السياسة الإجتماعية تقوم على مجموعة من الإهداف الإستراتيجية ونوعية في شتى مجالات الحياة التعليمية وصحية والثقافية في اطار مجموعة من الوظائف كوظيفة التنموية والوقائية والإندماجية وعلاجيه.

- تعترض السياسة الإجتماعية مجموعة من معوقات التي تحول دون وجود سياسة اجتماعية ملائمة تحقق أهداف المجتمع، منها الاعتماد على نماذج المستوردة قصور البيانات اللازمة لصنعها وتنفيذها.
- أن التنمية البشرية هي مسألة سياسة تقوم بها الدولة بقدر ماهي مسألة اقتصاد من حماية حقوق الانسان إلى تعميم الديمقراطية والعمل الاجتماعي .
- أن التنمية البشرية عبارة عن منهج التنمية الشاملة المتكاملة لمؤسسات المجتمعية والتي تسعى إلى ضرورة توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإجتماعية.
- أن مفهوم التنمية البشرية بدأ ينضج عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج البلدان التي شاركت في الحرب، التي كانت مصدومة من الدمار البشري واقتصادي الهائل.
- أن السياسة الإجتماعية تحقق تنمية بشرية شاملة في المجتمع وذلك في اطار الوظيفة التنموية التي تعطي للإنسان مكانة عالية في التنمية وتقوية الأسر.

الفصل الثاني

دراسة واقع التنمية البشرية من خلال السياسات الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي للسياسات الإجتماعية في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم السياسات الإجتماعية في الجزائر

المبحث الرابع: واقع ومعوقات التنمية البشرية في الجزائر

تمهيد:

تعد السياسات الإجتماعية أحد أهم ركائز التوازن والعدالة الإجتماعية في مجتمعنا وعالمنا المعاصر، بحيث تؤثر على التنمية البشرية، وأن التحسن الكبير الذي سجلته الجزائر في مؤشرات التنمية البشرية مؤخرا والتطور الإيجابي التي حققته في مجال التكفل باحتياجات المواطنين في مجالات الصحة والتعليم ومحاربة الفقر ينذر ببداية تحسن الوضع وذلك عن طريق التخطيط الإستراتيجي التي جاء به من برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو والمشاكل التي عانت منها الجزائر كمشكلة الفساد وإشكالية التسيير السياسات الإجتماعية.

المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي للسياسات الإجتماعية في الجزائر

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي من 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي في الجزائر وقبل التطرق إليهما يجب تعريف كل من الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو الإقتصادي.

أولا: تعريف الإنعاش الإقتصادي

هو البرنامج الذي يهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الإقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الأليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الإستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الإستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الإجور لتقليص الإستهلاك والحفاظ على المستوى التضخمي المقبول كما يمكن للدولة أن تلجأ اليه لتسهيل القروض الإنتاجية والإستهلاكية وتوسيع محفظتها لدفع بالألة الإنتاجية (الإستثمار والإستهلاك) [1].

ثانيا: سياسة دعم النمو

تسير سياسة دعم النمو آلية مكملة لسياسة الإنعاش والهدف منها ضخ أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضيف فجوه الفقر عن طريق انشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات مما إلى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية.

[1]-عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**،الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1 ، سنة 2011، ص 201.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي من 2001-2004

من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي لا يطمح فقط إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة، ولكن يرمي إلى تدارك التأخر المسجل والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة كما يعمل على تخفيف الكلفة الإجتماعية للإصلاحات والمساهمة في حل آليات نمو اقتصادي بقدرة 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار$ أمريكي، ولنشره تمتد من سنة 2001-2004 بحيث يضاف إلى هذا الغلاف غلاف مالي يفوق" خمسة مليار دج"، كأنفاق عمومي سنوي يكمل دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار برامج أخر مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

إن هذا البرنامج يتمحور حول مجموعة من الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص كذلك المصلحة العامة لميدان الري النقل ، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق تنمية محلية.[1]

بحيث يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة الإصلاحيات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العالمي حيث يتميز بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية وتجسد ذلك في إنجازات عديدة.[2]

أولاً: دعم النشاطات الإنتاجية

أ/- الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي وخاصة مواد واسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.[3]

---

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 202.

[2]- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، التواصل عدد 26 جوان 2010، جامعة : البليدة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 143.

[3]- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية والدولية**، جامعة: تيارت، ابن خلدون، سنة 2008، ص 140.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيني الرعوي وتحسن نوعية العلف.[1]
- مكافحة الفقر والتهميش، لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية التنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، بحيث قدرت تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج.

ب/- الصيد والموارد المائية:

برغم طاقته فإن هذا القطاع لا يخص بالعناية الكافية نظراً لطول ساحله أي الساحل الجزائري.

أن البرنامج يتضمن أساس (البناء تصليح وصيانة البحرية..... إلخ)، وكذلك التكييف التقييم التبريد والنقل...) للأنشطة الإنتاجية إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر بـ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني في المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري FNAPAA الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي CNMA الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتقاعدين من طرف المستخدمين ضد مشاريع EIDA وCEE.
- المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9.5 مليار دج.

[1]- خباية عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، سنة 2014، ص203.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

1/- التنمية المحلية:

- إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للموظفين.
- إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) (AEP تطهيرالماء) والمحيط وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للإتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية[1].

2/- التشغيل والحماية الإجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه النشرة في ميدان الشغل والحماية الإجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالمية اليد العاملة (TUP- HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها 07 ملايير دج أما عن النشاط الإجتماعي يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفاً (3 ملايير دج) إعادة الإعتبار للمؤسسات

[1]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي سياسة التشغيل**، عمان: دار الحماد، 2008،ص 284.

المتخصصة (3 ملايير دج) واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، (0.7 ملايير دج)، و3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[1]

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي

لقد قدر غلاف مالي قيمته 210.5 مليار دج، في إطار الأشغال الكبرى لتجهيز والتهيئة العمرانية، بحيث يشكل هذا البرنامج "03 جوانب" التجهيزات الهيكلية للعمران إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

1/- التجهيزات الهيكلية للعمران:

والهدف من هذه التجهيزات هو تحسين معيشة حياة الشكان في المراكز الحضرية الكبرى أي تمركز الفقر والعزلة بحيث قدر هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج، يتوزع على النوح التالي:

- البنى التحتية للموارد البشرية ←——— 31.3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية ←——— 54.6 مليار دج.
- الأشغال العمومية ←——————— 45.3 مليار دج.

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات بحيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الإقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفة بـ1.7 مليار دج.[2]

2/- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا والواحات:

ينص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى المراكز الحضرية بحيث يهدف هذا البرنامج الى تحسين حياة السكان المعنين، حيث يتوزع هذا البرنامج على نحو التالي:

---

[1]- عبو عمر، **واقع وتحديات التنمية**، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر،جامعة: شلف حسيبة بن بو علي ، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، ص 05.

[2]- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، ص 202.

- المحيط ← 6.1 مليار دج.
- الطاقة ← 16.8 مليار دج.
- الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) ← 9.1 مليار دج .
- السكن ← 35.6 مليار دج[1].

رابعا: تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج، ثم اختيار وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، والقدرات الموجودة مثل منشآت الصحة والتربية، كما احتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي بحيث توزع هذه البرامج على الشكل التالي:

الجدول رقم 03: يوضح توزيع ميزانية الإنعاش الإقتصادي على بعض القطاعات الوزارية

القطاع	قيمة ميزانية الإنعاش الموزعة
التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	9.5 مليار دج
التعليم العالي	18.9 مليار دج
البحث العلمي	12.38 مليار دج
الصحة والسكان	14.7 مليار دج
شباب ورياضة	04 ملايير دج
الثقافة والاتصال	2.3 مليار دج
الشؤون الدينية	1.5 مليار دج

المصدر: زرمان كريم، مرجع سابق، ص 203.

[1]– زرمان كريم، مرجع سابق، ص 203.

الشكل 01: أعمدة بيانية توزيع ميزانية الإنعاش الإقتصادي على بعض القطاعات الوزارية

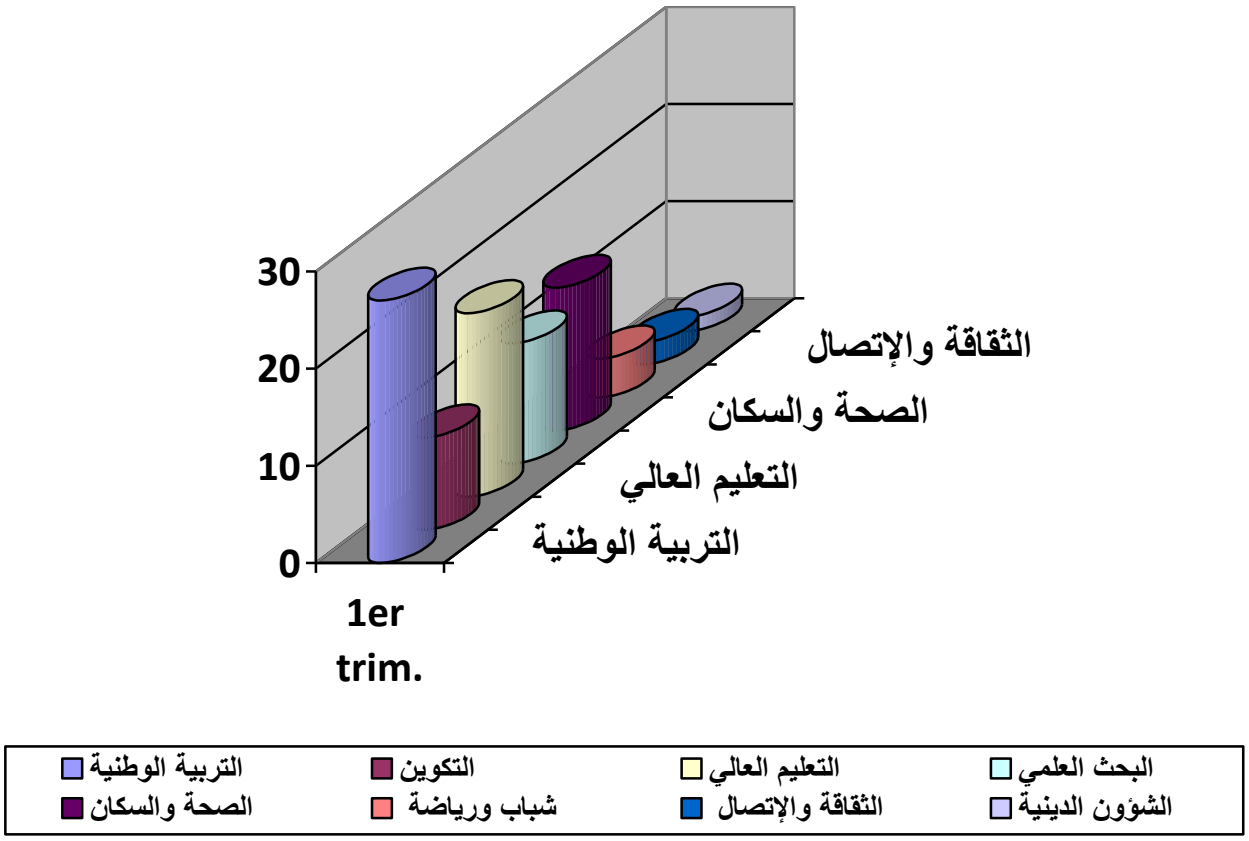

المصدر: من إعداد الطالبتين.

لقد تطلب برنامج الإنعاش الإقتصادي تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بحيث اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية.[1]

جدول رقم 04: يوضح السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع

[1]- عياش بولحية، "دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر: كلية العلوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، سنة 2010-2011، ص 100.

- عصرنة إدارة الضرائب.	0.2	2.5	7.5	9.8	20
- صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
- تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
- صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
المجموع	6.3	11.3	13.7	15.2	46.50

المصدر: كريم زرمان، مرجع سابق، ص 206

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضح السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

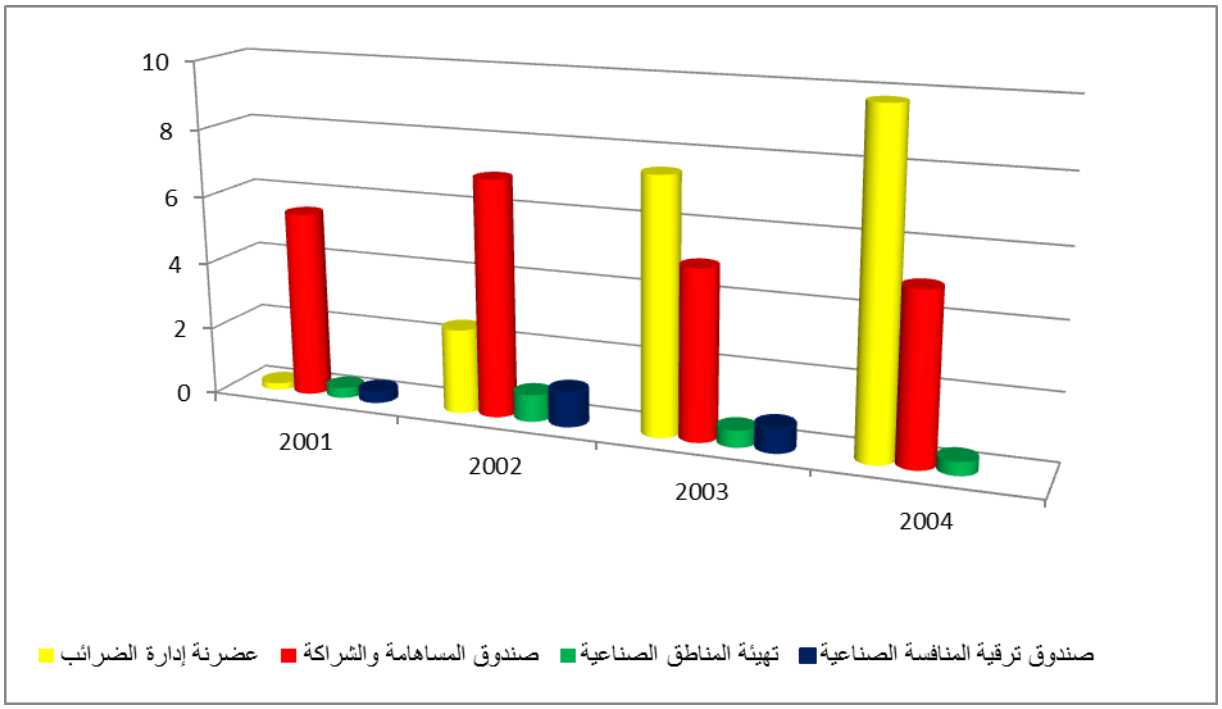

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 02 نلاحظ من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج كانت هناك عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الإقتصادي يتلائم مع الإقتصاد العالمي.

بحيث قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الإستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع للمنظمة العالمية للتجارة وإشراكه مع الإتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2014/2005)

أولاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005/ 2009

بحيث كان هناك برنامج تكميلي لدعم النمو من (2009/2005) وبرنامج آخر توطيدي من (2014/2010) بحيث سوف نتطرق أولاً إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005) أي كان بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي كان هناك دعم من طرف الدولة للإقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الانجازات التي حققها البرنامج الأول أي برنامج النمو (2004/2001) وتثمينها وهذا من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته حيث خصص له غلاف مالي أولي قدر بـ 4203 مليار دج، ولكن بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرنامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، حيث انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج أي حوالي 114 مليار دج.[2]

بحيث يتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شيء المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة والصيد والموارد المائية...).
- إنجاز البنى التحتية من أجل استقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية تطهير المياه والمحيط السكن تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الإستشفائي.

---

[1]– عبدالباقي محمد، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير، سنة 2010/2009، ص 122.

[2]– سمير شرقوق، **دور قطاع البناء، والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر من خلال الفترة الممتدة 2013/2001**، ملف الأبحاث في الإقتصاد ،العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص 20.

- النهوض بقطاع الإتصالات.
- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2001).

ومن هنا يمكن القول أن هذا البرنامج جاء ليكمل برنامج الإنعاش الإقتصادي مما يساعد على ضمان ديمومة النمو والتنمية، ويظهر ذلك جليا من حيث تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة.[1]

الجدول رقم 05: يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2009/2005)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي لناتج المحلي (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (%)	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
الفلاحة (%)	1.9	4.9	5	5.3	12.4
الصناعة (%)	2.5	2.8	0.8	4.4	5
البناء والأشغال العمومية (%)	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2
الخدمات خارج الإدارة العامة (%)	6	6.5	6.8	7.8	8.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	3122	3456	3934	4962	3925.9

المصدر: هواري عامر وآخرون: السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة، جامعة: محمد شريف مساعدية سوق اهراس، ص 11.

بحيث يمكننا القول والملاحظة من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو قد شهد انخفاض مستمر، ففي سنة 2005 قدر بـ 5.1 %، وفي سنة 2009 قدر بـ 2.4 % نتيجة تراجع نمو،

[1]– بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

قطاع المحروقات حيث انخفضت الكميات المستخرجة والمصدرة من البترول الخام والغاز الطبيعي، إذ تراجعت أسعار البترول من 99.77 دولار سنة 2008

وفي سنة 2009 بلغ 62.25 دولار، بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات، ليرتفع 9.3 % في نفس السنة، بعد ما كان 4.7 % سنة 2005 حيث مازال قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة وهذا راجع إلى التوسع في وما يصاحبه من خدمات خاصة الواردات.

أمّا فيما يخص متوسط نصيب الفرد فقد إرتفع إلى 3925.9 دولار أمريكي سنة 2009، كان 3122 دولار أمريكي سنة 2005، ويرجع هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

ولما كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن أساسا في خلق وظائف كافية للقوى العاملة المتنامية، فقد لحظ تزايد حجم العمالة خلال سنوات البرنامج، وهذا ما يؤكده الجدول التالي والذي يوضح تطور حجم معدلات البطالة في الجزائر خلال 2009/2005[1].

الجدول رقم 06: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009/2005

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009

[1]– هواري عامر وآخرون، مرجع سابق ، ص 13.

الحجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	/
بناء وأشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
التجارة الخدمات الإدارية	1439	1510	1589	1688	5318
معدل البطالة %	%15.3	%12.3	%11.8	%11.3	%10.2

المصدر: بودخدخ كريم وسلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، ص14 من الموقع الإلكتروني: iefpedia.com/arab/wp/.content/uploads/2011/12

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009/2005

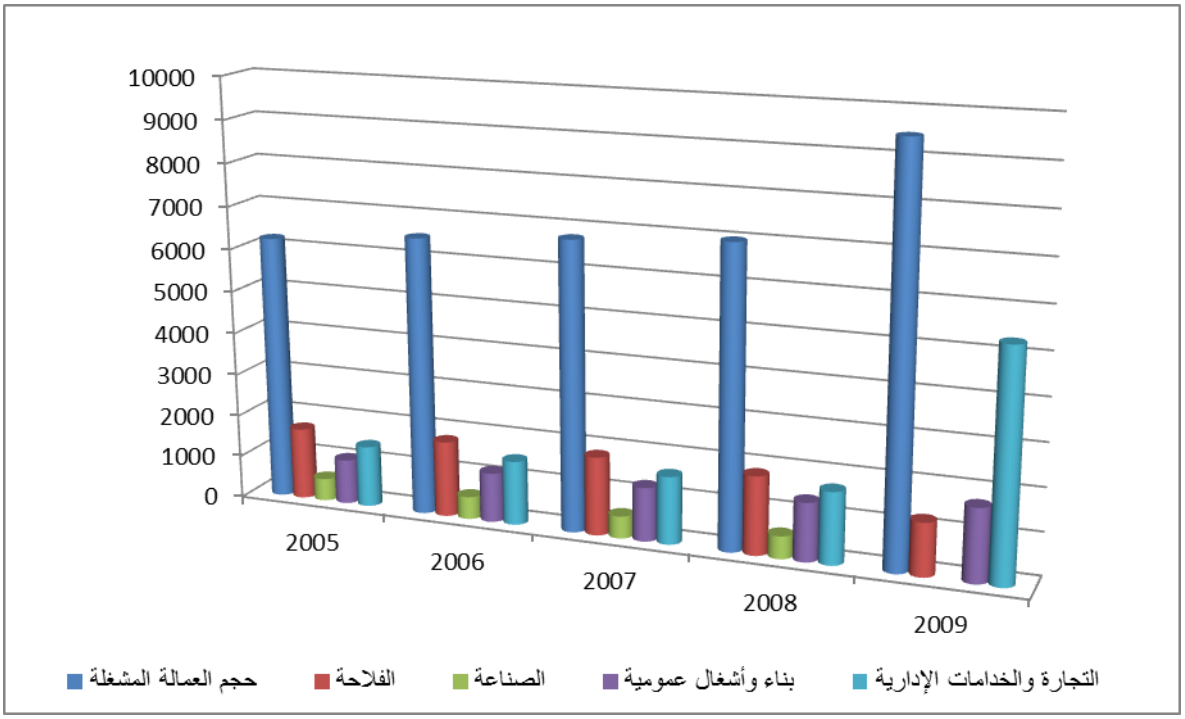

المصدر: من إعداد الطالبتين

إن مساهمة كل القطاعات في إحداث التنمية خلال هذه الفترة أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.3% سنة 2009.

نستنتج أن اليد العاملة ارتفعت بشكل كبير في قطاع التجارة و الخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 505978 منصب شغل.

وتشجيع كذلك سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة من إنشاء مؤسسات صغيرة يقابلها زيادة في معدلات التشغيل إذ تقدر عدد المناصب العمل المستحدثة سنة 2009 بـ 17541 منصب شغل.

كما قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الشبكات لتسهيل عملية الإستثمار كما تعددت أليات التمويل من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وصندوق ضمان القروض.[1]

ثانياً: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2014/2010):

لقد خصص هدا البرنامج حصة لتنمية الموارد البشرية بحيث بلغت حوالي 40 من إجمال الغلاف المالي والذي قدر بـ: 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار حيث كان من أولى اهتماماته هي نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، ودعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إنشاء مناطق صناعية مواصلة ليتطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير الإستقبال المستمرين وتحديث أجهزة الدولة المختلفة، كالجيش، حماية المدنية، شرطة، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والإتصال انجاز الموانئ.

كما يهدف كذلك هذا البرنامج إلى استعمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.[1]

[1]– أمال قاسي وآخرون، **الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1، سنة 2013، ص384.

وإضافة إلى ذلك يسعى إلى خلاق مشاريع جديدة بمبلغ 9.700 مليار دج أي مايعادل 156 مليار دولار، ولقد سعى هذا البرنامج كذلك إلى مكافحة البطالة وذلك بخلق 03 ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، وهذا يعني توفير 600.000 منصب شغل سنوياً وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 09 % وهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو.[2]

أمّا بالنسبة للغلاف المالي المخصص لها فقد بـ 360 مليار دج، موزعة بالشكل التالي:

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برنامج التكوين والتأهيل.
- 80 مليار دج لدعم واستحداث نشاطات مصغرة.
- 130 مليار دج موجهة لترتيب التشغيل المؤقت.

أمّا من حيث النتائج المحققة خلال هذه الفترة غير منتهية فقد حقق معدل النمو ارتفاعات 1.4% سنة 2009 إلى 2.4 % سنة 2011، وهذا راجع لإرتفاع أسعار المحروقات، حيث بدأت ترتفع سنة 2010،أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9.3% سنة 2009 إلى 6% سنة 2010 ثم إلى 5.2 سنة 2011، ويمكن السبب الرئيسي وراء هذا الإنخفاض في كون القطاعات المسؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات انخفاضا في معدلات نموها، بحيث بلغ معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية 3%سنة 2011، بعد ما كان 8.2% سنة 2009، وهذا راجع إلى أن أغلب

---

[1]– هويدي عبد الجليل، **السياسات الإقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية** ،مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، العدد السادس، أفريل 2014، ص 234.

[2]– صالحي ناجية ومختاش فتيحة، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 / 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص 20.

ورشات البناء والبنى التحتية لم يتم استكمالها وتسليمها، في حين أن قطاع الصناعة لازال يعاني منذ البداية، نظراً لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به.

ثالثاً: تشجيع الخطة الخماسية الجديدة 2015- 2019

يعتبر مشروع الدي جاء به قانون المالية لسنة 2016 من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك من أجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، وكذا المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير والهدف منها التخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض من أسعار المحروقات والتي اثرت علي التوازنات المالية الداخلية والخارجية لدولة،بحيث أثر أنهيار أسعار البترول وتراجع النمو الإقتصادي العالمي على القدرات المالية لدولة، ممّا تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العطيات المسجلة في إطار برنامج الإستثمار العمومي 2015-2019، وذلك بوضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الانتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.

أن الضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال:

- تعميق التوجه الهادف للإستغلال الأمثل للموارد المالية.
- تسريع ديناميكية النشاط الإقتصادي.
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
- الإستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الإقتصاد العمومي[1].
- تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات.

1 – اللجنة الاقتصادية لافريقيا، **تشجيع الخطة الخماسية الجديدة 2015-2019**، التقرير الوطني حول الاقتصاد الاخضر بالجزائر، ص10.

www.uneca.org/sites/default/files/.../egm_ge-algf بتاريخ: 2016/03/21، على الساعة 13:20.

فبالنسبة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية تم ذلك عن طريق وضع استراتيجية لعصرنة الإدارة وتحسن الخدمة العمومية بمجموعة من الإجراءات هي :

- إعداد وتسليم جواز السفر البيومتري.
- إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية ابتداءا من شهر جانفي 2016.
- إحداث رخصة سياقة بيومترية.
- استخراج المواطن وثائقه دون اللجوء إلى البلدية، وذلك عن بعد بواسطة نظام البلدية الإلكتروني.[1]

فيما يخص قطاع الطاقة:

تراجع أسعار المحروقات في سوق العالمية منذ منتصف 2014، أدى إلى تقلص مداخيل المحروقات في سنة 2015 مقارنة بتقديرات سنة 2014 وانخفاض الجباية البترولية نهاية شهر سبتمبر 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014.

وضع قطاع الطاقة برنامجا طموحا للتنمية يهدف أساس لموكبة احتياجات السوق وطنية من منتجات طاقوية[2].

أما قطاع الفلاحة":

فقد تبنى استراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم انتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور واللحوم بأنواعها في أفاق 2019، وذلك بهدف تقليص عمليات استراد المنتجات الغذائية والإتجاه نحو تصدير المنتجات الفلاحية وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسع المساحات المسقية التي يتوقع أن ترتفع إلى 2 مليون هكتار سنة 2019.

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الشعبي الوطني، التقرير التقليدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة دورة الفريق، لجنة مالية وميزانية**،2015/10/04، ص 03.

[2]– نفس المصدر، ص 05.

وبخصوص قطاع الأشغال العمومية:

بحيث تظل المشاريع الكبرى للأشغال العمومية نقطة محورية ضمن سياسة القطاع لاسيما بالنسبة لطريق السيار شرق مغرب، والطريق السيار الشمال جنوب والطريق السيار للهضاب العليا، والطريق العابر للصحراء إلى جانب مشاريع عصرنة شبتة الطرقات، وإصلاحها وصيانتها.[1]

وفيما يعتلق بقطاع التجارة:

استعرض السيد وزير التجارة ميزانية التسيير للقطاع التي بلغت 20.52 مليار دج أي بانخفاض نسبة 16.10% مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تنخفض الإعتمادات لتغطية أجور الموظفين والعلاوات والمنح والخدمات ذات الطابع الإجتماعي كما أن تراجع الميزانية بالإنخفاض جاء في سياق سياسة ترشيد النفقات العمومية مع استمرارية سياسة الدولة المتمثلة في دعم أسعار المواد واسعة الإستهلاك[2].

المطلب الثالث: تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي

إن تقييم فعالية أي سياسية اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الإقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الإقتصادي وتنخفض معدل البطالة باعتبارهما هدفان أساسيان لها.

[1]– جريدة المساء، مجلس الوزراء يوافق على قانون المالية 2016، من الموقع الإلكتروني:
www.el-massa.com\43 \autl\d.z يوم 06 أكتوبر 2015، على الساعة 13:30.

[2]– الجريدة الرسمية، مصدر سابق، ص08.

جدول رقم 07: التوزيع مجموعة من القطاعات ومعدلات النمو الحقيقي لمكونات الناتج المحلي إجمالي فتربط الوحدة %.

القطاع	2000	2004-2002	2008-2006	2010 المتوسط
أ/- المحروقات				
- نسبة المساهمة في إنتاج	39.19	37.85 - 32.51	45.06-45.59	39.14-34.69
- معدل نمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.3 - 3.7	2.3- 2.5	0.75-2.6
الفلاحة				
- نسبة مساهمة في النتائج	8.39	9.44 -9.18	6.55-7.53	8.73-10.43
- معدل نمو الحقيقي للقطاع	5.0	1.3 - %3.1	5.3-4.9	8.21-6.6
البناء والأشغال العمومية				
- نسبة مساهمة في النتائج	8.12	8.29-9.02	8.62-8.0	5.92-4.96 1.06-4.5
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.1	8.0-8.2	9.8-11.6	4.12-/
الصناعة				
- نسبة مساهمة في الناتج	7.01	6.16-7.41	4.68- 5.27	5.92-4.96
- معدل النمو الحقيقي للقطاع عمومي.	1.3	3.1-1.0	1.9-2.2	1.06-4.5
- معدل النمو الحقيقي للقطاع الطاعن	5.3	2.5-6.6	/ - 2.1	4.12-/

المصدر: بنك الجزائر، **التقريري السنوي للمؤشرات الإقتصادية للجزائر 2005-2010.**

وفق لمعطيات الجدول رقم 07 يمكننا تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي الفترة محل الدراسة 2010/2000 وذلك عبر القطاعات التالية:

أولاً: قطاع المحروقات

بحيث قدرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بـ 39.14% أي أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للإقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الإقتصادي في الجزائر، وهو ما تبينه معطياة الجدول أعلاه حيث أدى

انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2010/2008/2006، إلى تسجيل تباطئ في معدلات النمو الإقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2000/2004) التي سجلت معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل النمو قطاع المحروقات بسبب ارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق عالمية.

بحيث شهد صادرات المحروقات (البترول- الغاز) التي تشكل نحو 98% من إجمالي الصادرات و70% من المداخيل انخفاضا وقد انخفض مداخيل الصادرات بأزيد من 10% متنقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى نحو 63 مليار دولار سنة 2013.

ثانياً: قطاع الفلاحة

يأثر قطاع الفلاحة تأثير ضعيف في النمو الإقتصادي إذ ما قرن بقطاع المحروقات حيث لم تتعد نسبة مساهمتة في الناتج المحلي ب8.25% في فترة الدراسة كما أن الإرتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضه التقلبات حادة ،حيث في سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبه قدرت بـ 5.3% بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي 2010 سجل القطاع نسبة نمو[1]

هامة قدرت بـ 6.0 % نتيجة تحسين الظروف المناخية خلال نفس السنة.

ثالثاً: قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21% كمتوسط خلال فترة

[1]- نبيل بوفيلح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010/2000**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، ص 258.

تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الإقتصادي يبقى ضعيف بسبب تدني نسبة مساهمتة في الناتج المحلي 8.73% في نفس الفترة.

رابعاً: القطاع الصناعي

إن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـ 1.06% خلال فترة 2010/2000 بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الإقتصادي، حيث يعاني هذا القطاع من اختلالات هيكلية ومالية أثرت كثيرا على أدئه.[1]

[1]– طالبي صلاح الدين، **تقيم آثار برنامج إستثمارات العامة، وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2017**، أبحاث المؤتمر الدولي، ص 23.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

يلعب كل من التعليم والصحة وتدنى معدلات الفقر دورا أساسيا في تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية، وقد أدركت دول العالم ومنها الجزائر أهمية الإهتمام بالعنصر البشري فقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية وتجل ذلك من خلال مجانية كل من التعليم والصحة ومكافحة الفقر من خلال سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر.

المطلب الأول: سياسة التعليم في الجزائر

يكتسي التعليم في الجزائر الحجر الأساس للتنمية البشرية والإقتصادية وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، حيث أن المورد البشري يعتبر عنصر مهما في أي عملية تنموية ويأتي في المقام الأول ولعل أول هندسة لهذا الأخير تنطلق من المدرسة كمؤسسة رسمية تقوم بإعداد الأجيال إعدادا يتوافق ودوره في تحقيق التنمية البشرية.

فقد احتل التعليم مكانة بارزة في حياة الجزائر منذ عصور خلت، حيث أن المجال لا يسمح لنا هنا بالرجوع إلى مختلف المحطات التاريخية التي مر بها نظام التعليمي الجزائري فإن الوقوف عند أهم المحطات واستقرار دلالاتها يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لدراستنا هاتة لذا سوف يتم التركيز على فترة ما بعد الإستقلال[1].

أولاً: المرحلة الأول 5 جويلية 1962

وجدت الجزائر نفيسها في هذه المرحلة دون تأطير كاف وعجز على كافة المستويات بما في ذلك على مستوى النظام التربوي، فمن بين المراكز التي كانت تدبر التوجيه المهني والمدرسي استأنفت ثلاثة مراكز علمها بإمكانيات هزيلة هي مركز وهران، الجزائر، عنابة، أمام هذا الوضع المضطرب دفع بالقائمين على شؤون التربية والتعليم آنذاك م حيث تم بعث بعثة إلى المغرب الأقصى بهدف التكوين بها، وتم شيئا فشيئا فتح مراكز قسنطينة، تلمسان، سعيدة بين سنتين 1965/1967.

[1]– توفيق زروقي، **النظام التربوي في الجزائر، محكات نقدية لواقع التوجيه المدرس**، ، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، 2008، ص 65.

وتم في هذه المرحلة تنصيب للجنة الوطنية لإصلاح التعليم سنتي 1963و1964 كان من مبدأها ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم والإهتمام بمادة التاريخ وتصحيح مسارها تكثيف الجهود والإهتمام بإطارات التعليم المحلية نتيجة الفراغ الذي تركه المعلمون الفرنسيون وأبطال العمل بالقوانين والإجراءات التي تتعارض مع السيادة الوطنية[1].

ثانياً: المرحلة الثانية 1980/1971

في هذه المرحلة واصلت المدرسة الجزائرية رحلة البحث عن الذات من خلال تعريب التعليم الإبتدائي تعريبا كاملا وتم العمل بنظام الأقسام المزدوجة في لغة التدريس سنة 1971 كرحلة انتقالية بسبب قلة الإطارات في التعليم باللغة العربية فطهرت أقسام مزدوجة وأخرى معربة، وأبرمت الدولة عقود مع الدول الشقيقة لتقديم اليد العون للمدرسة الجزائرية، فشهدت هذه المرحلة تطور في الأقسام المعربة وتراجع عدد الأقسام المزدوجة كما يوضحه الجدول التالي:[2]

جدول رقم 08: يوضح تطور نسبة المعربين في المدرسة الجزائرية 1977/1976.

التعليم	المجموع	المعربون	النسبة المئوية
• المتوسط	480646	225314	%49.9
• الثانوي	108581	61590	%56.7
• التقني	11806	1000	%08.5
• المعاهد لتكنولوجية للتربية ابتدائي	8230	7217	87.7%
• المعاهد لتكنولوجية للتربية متوسط	2966	2276	%76.7

المصدر: إبراهيم هياف، "اتجاهات أساتذة التعليم لمتوسط نحو إصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولى ججلال وسيدي خالد نموذج"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،جامعة قسنطينة ،كليةالإنسانية الإجتماعية، ص14.

أما علي المستوى الثانوي فكانت تحضر شهادة البكالوريا في ثانويات التعليم العام في الشعب التالية الرياضيات والعلوم والأدب، ونلاحظ في هذه المرحلة تسجيل تقدم ملحوظ

[1]– إبراهيم هياف، مرجع سابق، ص 130.

[2]– خولة طالب الإبراهيمي، **الجزائريون والمسألة اللغوية**، ترجمة محمد حيانت، الجزائر: دار المكتبة، 2007، ص 136.

في السنة الدراسية 1970 كان عدد المسجلين (232000) تلميذ ومع مطلع 1974/1973 كان عدد المسجلين (420000)، ويدل هذا الرقم على تطور التعليم والتعليم الإسلامي في شكل معاهد إسلامية تقوم بتعليم التلاميذ اللغة عربية والعلوم الفرعية بكل فروعها.[1]

ثالثاً: المرحلة الثالث 1990/1981

في هذه المرحلة تم وضع جملة من المبادئ الأساسية من خلال الأمر: 76-35 المؤرخ في: 1976/04/16 أو ما عرف بالمدرسة الأساسية وكان من مبادئه، تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة[2].

- اكتساب المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية.
- الإستجابة للطلعات الشعبية للعدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.

وتم في هذه المرحلة أصدارمجموعة من المراسيم المتضمنة نصوص كثيرة تتعلق بمجانية التعليم والزاميته والشروط التنظيمية لسير مؤسسات التعليم التحضيري والأساسي والثانوي وإعداد الخريطة المدرسية وإحداث مجلس لتربية وضمان التعليم في المدرسة لكل جزائري لمدة 09 سنوات.

تعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد وربط نظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية، نظرا للإرتباط الوثيق بيت التربية والتنمية فلا يمكن حدوث تنمية بدون تربية فاعلة.

الخدمة الإجتماعية في الوسط المدرسي، من خلال تقديم يد المساعدة لمن هم حتى حاجة لها بواسطة المنح الدراسية، ومجانبه الكتاب المدرسي النقل المدرسي الصحة، التغذية للوازم المدرسية[1].

[1]- إبراهيم هياف، مرجع سابق، ص 136.

[2]- الأمر: 76-35 المؤرخ في: 1976/04/16 الجريدة الرسمية، العدد 33، السنة /1976/04/23.

رابعاً: المرحلة الرابعة

إن هذه المرحلة كانت امتداد لسابقتها بالعمل بالنظام التربوي وفق المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات الإجبارية بأطوارها المختلفة، وتختم فيها الدراسة بامتحان شهادة التعليم الأساسي (B.E.F) غير أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو التحولات المرافقة لها في الجزائر بعد دستور 23 فيفري 1989 وإقرار التعدية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي بمعنى الإنتقال من الأحادية الي التعددية هذه من الجانب السياسي، أما الجانب الإقتصادي فلم يكن بمنشأ عن التحولات، حيث رافق ذلك مصطلحات ومفاهيم اقتصاد السوق والإقتصاد الحر كل هذه التحولات كان لابد أن تعكس على المنظومة لتربوية من، حيث مصلحاتها ومفاهيمها المتداولة، وتم في هذه المرحلة إعادة هيكلية التعليم الثانوي عن طريق تخفيف الهيكلة الحالية وتفادي التخصص المبكر والدقيق، وتقليص عدد الشعب واعتماد نظام الجذوع المشتركة التي ترمى عدم مكتسبات التعليم والعناية به باعتباره عنصر مهما من عناصر التنمية البشرية.[2]

تحسن المناهج التعليمية من حيث تصورها ومحتوياتها وطريقة عرضها، حيث تم تنصيب الجذوع المشتركة لتعليم الثانوي السنة لأول وفي هذه السنة يدرس التلاميذ في جذعين متركب هما جذع المشترك: علوم انسانية والجذع مشترك علوم وتكنولوجيا وفي السنة الثانية يوجه التلاميذ الذين تتوفر فيهم الشروط الي لسنة الثالثة من التعليم الثانوي.

أما على مستوى التعليم العالي فنسجل تحقيق الجامعة خلال هذه المرحلة من عمر الجزائر توسعا كبيرا على مستوى الهياكل البيداغوجية، من خلال توسيع الجامعات وإنجاز المراكز الجامعية الجديدة، وارتفاع عدد المنتسبين من الطلبة للجامعة يفصل ديمقراطية التعليم لمجاني.[3]

---

[1]– أحمد لشهب، **صنع السياسة التربوية في الجزائر**، مجلة الفكر، العدد 11، جامعة: الجزائر، 2012، ص 261/260.

[2]– محمد أحمد، **مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر**، مقال، عن موقع فدرالية جمعيات أولياء التلاميذ، 15 فيفري 2015، nt tps : // Ar Wittig pedia, crg/ Nive

[3]– نجم إسلام، **التعليم في الجزائر بعد الإستقلال**، مقال، عن موقع منتدى واد العرب، في 2015/12/10 www . Naclilarab. Com

خامساً: المرحلة الخامسة 2003 الي يومنا هذا

في هذه المرحلة حققت الجزائر مجموعة من الإنجازات يمكننا أن نلخصها في ما يلي:

بنيه قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس ومتوسطات وثانويات ومراكز جامعة وجامعات ومعاهد لبحث والتوثيق من 369 متوسطة و39 ثانوية إلى 458 متوسطة 16900 ثانوية ومن جامعة واحدة وفرع جامعي في وهران بلغ عدد جامعات 36 جامعة و15 مركز جامعي و15 مدرسة وطنية عليا و3 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضرية و02 قسمان تحضريان، أما في مجال البحث العلمي فنسجل 10 مراكز لبحث العلمي و5 وحدات بحثيه و3 كالات بحث العلمي مع انشار العديد من مخابر البحث العلمي.

مخزون يشري ورأس مال كبير يوجد في الوسط التربوي اي ما يعادل ربع سكان في الدخول المدرسي 1999 إلى 2000، كما أن نسبة التمدرس فئة العمر من 06 سنوات إلى 15 قدرت ب 90 %.

تحقيق مستوى عالي من ديمقراطية التعليم ومجانية من خلال القضاء على الفوارق من أبناء الجزائر في تحصيل الدراسي وتقريب المدرسة والجامعة من كل مواطن تطور ملحوظ للطلبة الجامعيين في كل التخصصات اتساع مجال التكوين المهني والتمهيني وإعادة تنظمه وهيكلة ليستجيب لمتطلبات البلاد من الأيدي الفاعلة والفنية[1].

المطلب الثاني: السياسة الصحية في الجزائر

لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل أكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء تلك المتقدمة أو متخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق تنمية بشرية عالية فقد شهدت الجزائر بعد الإستقلال قطاع صحي متردي شهد مجموعة من المراحل تبعا للمحددات التي تحكمت في السياسة الصحية بحيث يمكن رصد 03 مراحل .

[1]– أحلام مرابط، "واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسات التربية بمدينة بسكرة "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة: محمدخيضرة ، كليةأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية سنة 2006،ص 64/63.

أولاً: المرحلة الأولى من 1962/ 1965

ورثت الجزائر سنة 1962 حالة الصحية متردية ومتدهورة حيث كان النظام الصحي موجودا ومتكرزا أساسا في كبريان المدن كالجزائر، وهران ،وقسنطينة ويتمثل في الطب العمومي الذي يتم داخل المستشفيات وعيادات تشرف عليها البلديات وتقدم المساعدات الطبية إستعجاليه ، ومن جهة أخرى هناك الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيا ويعملون في عيادات خاصة جلهم كانوا من الأجانب.[1]

ثانياً: المرحلة الثانية من 1965/ 1979

مع بداية المخطط الوطني من جهة، وبداية النشاط المعهد الوطني للصحة العمومية الذي انشى عام 1966 م، وبصدور الأمر منظم لمهنة الأطباء والصيادلة عام 1966 من جهة ثانية أخذت الأمور تتحسن تحسينا شيئا فشيئا من خلال عجلة التكوين الطبي وتشبه الطبي، وكذا إنشاء بعض الهياكل القاعدية سنتي 1967/1969.[2]

ثالثاً: المرحلة الثالثة من 1969 إلى 1979

وتم في هذه المرحلة مضاعفة قاعات العلاج بين سنتين 1969 و1979، وذلك عن طريق توفير قاعات العلاج والمراكز الصحية على مستوى كل بلدية ومستوى كل حي وإنشاء العيادات متعددة الخدمات بداية من سنة 1974

وبما نسبة 37% من السكان فقط كانت ممونة بالمياه الصالحة للشرب و23% بها تتوفر بها قنوان الصرف الصحي وما تحمله هذه الأرقام من مؤشرات عن انتقالا الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، لم نقف الدولة موفق متفرج بل أخذت التدابير اللازمة من أجل تنفيذ بعض البرامج التي سطيرت بهذا الشأن ذات أولوية بالغة مثل التكفل بالطب المجاني للأطفال من طرف الدولة سواء في إطار مركز حماية الطفولة والإمومة وفي إطار الطب المدرسي، كما

[1]– حسينة، **تطور منظمة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال**، مقال (جريدة المساء) الجزائر، العدد 4686، 2012/10/5، ص 14.

[2]– حاروش نور الدين، **الإدارة الصحية وقف نظام الجودة الشاملة**، ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 192-194.

صدر مرسوم رقم 96/69 المؤرخ في جويلية سنة 1969 والقاضي بإلزامية التلقيح ومجانتيه، هذا الأخير الدي يعتبر خطوة إيجابية توصى إلى القضاء على الأمراض المعدية كما تم قرار التكفل الشامل من طرف الدولة بمكافحة بعض الأوبئة مثل مرض السل.[1]

جدول رقم 09: المنجزات المحققة في المجال الصحي من سنة 1962 إلى غاية ستة 1976

المنجزات / السنوات	الأطباء الجزائريين	المستشفيات	المراكز الصحية
1962	342	156	188
1974	1425	163	558

المصدر:حاروش نور الدين، مرجع سابق، ص 200

رابعاً: المرحلة الرابعة من 1979 إلى 2007

في هذه المرحلة تم انشاء هياكل صحية جديدة سنة 1986 وهي المراكز الإستشفائية الجامعية، وفي نهاية الثمانيات جاء دستور 23 فيفري 1989 ليحدد تدخل الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض المعدية، كما نصت عليه المادة 51 من الدستور سالف الذكر، والتي تقول أن: "الرعاية الصحية حق للمواطنين تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض المعدية وبمكافحتها، ويؤكد ذلك قانون المالية لسنة 1993 حيث نص على أنه بداية من هذه السنة، ان مجال تدخل الدولة سيكون لوقاية والتكفل بالمعوزين والتكوين، كما عرفت هذه المرحلة اعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك سنة 1997، من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية، وفي سنة 2007، أعيد تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية أي فصل الإستشفاء عن العلاج

[1]– حفيظة دوناس،" واقع القطاع الصحي الخاص على السياسة الصحية العامة في الجزائر، دراسة حالة عيادة دلزاري بسكرة" ، شهادة ماستر، جامعةبسكرة: محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص ص 28 –29.

والفحص، وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول وتقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن"[1].

خامساً: المرحلة الخامسة من 2007 إلى 2012

عرفت هذه المرحلة إعادة النظر في النصوص القانونية المسيرة لمؤسسات الصحي، بما فيها المستشفيات الجامعية والمؤسسات المتخصصة والمراكز الصحية إلى تطبيق نظام السير لنشاطات الإضافية القطاع العمومي والقطاع الخاص وإعادة بعث البرامج الوطنية وتخلى الدولة عن احتكارها للمواد الصيدلانية في المجال الصحي، حيث استفاد القطاع خلال سنة 2009 من غلاف مالي[2] بقيمة 244 مليار دينار تم استثماره في إنجاز 2000 مؤسسة استشفائية وجوارية وبخصوص في التغطية الثقافية فقد حقق القطاع خلال العشرية الأخيرة عدة كاسب تمثلت في تعميم التغطية للقاحية بنسبة 90%، مما ساهم في القضاء على عدة أمراض خطيرة أدت خلال السنوات الأول للإستقلال إلى الوفيات والإعاقات إلى جانب القضاء على الأمراض المتنقلة وتراجع وفيات لدى أطفال، بإضافة إلى تراجع وفيات الحوامل بنسبة 5 % كل سنة فيما تعزز القطاع بتجهيزات طبية عصرية لعبت دورا هاما في الكشف المكبر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهورها خلال السنوات الأخيرة مما على مواكبه لمجتمع الجزائري للتحولات التي شهدها المجتمعات المتقدمة.[3]

جدول رقم 10: يمثل عدد المؤسسات الصحية الجزائرية في الفترة (2003/2000)

البيان	2000		2001		2002		2003	
	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد

[1]– عبد الحميد جفال عمار دريس سيدي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

[2]– عبد الحميد جفال، عمار السيدي، **التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية**، ط1، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2012، ص 72 73.

[3]– : النظام الصحي في الجزائر بين الرهنات السياسة والواقع ، ملتقى وطني حول **السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية لمجتمع الجزائر**، 26-04-2004.

القطاعات الصحية	35115	244	34770	217	333/9	187	31004	177
العيادات الاستشفائية	-	-	-	-	962	14	600	8
المراكز الجامعية	13087	13	13465	13	13236	13	13466	13
المستشفيات المتخصصة	6416	31	2661	32	5960	32	6046	32
عيادة الولادة العامة	3393	292	3132	395	424	412	3517	359
عيادة الولادة	450	38	494	42	470	35	439	30

المصدر: عبد الحميد جفال وعمار دريس سيدي، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثالث: مؤشر الفقر والدخل في الجزائر

لقد مضى أكثر من 50 سنة منذ بدأت للتنمية الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر وبالرغم مما اتاحته هذه التنمية من تحسن في مؤشرات التنمية البشرية كمؤشر التعليم والصحة والدخل الفرد من الدخل القومي، إلا أنها مازالت قاصرة عن الإرتقاء بالغالبية العظمى من افراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدولة المتقدمة بسبب تفشي ظاهرة للفقرة منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا.

إن ظاهرة الفقر منتشرة بشكل ملحوظ خلال الفترة الإستعمارية نتيجة لسياسة التميز والإخضاع التي مارسها المستعمر في حق المجتمع الجزائري من خلال سياسة تجريد الجزائريين من أراضيهم مما أدى إلى انتشار البطالة وقلة المداخيل والتي اثرت على مستوى المعيشي للجزائريين، وغداة الإستقلال أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية النهوض بالحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسة للمواطن جزائري، ذلك عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الرفاه الإجتماعي وساعد في ذلك عوائد البترول التي كانت معتبرة نظرا لإرتفاع أسعاره فنتهج الجزائر مبدأ التنمية البشرية في سياسة التنمية[1]، والتي جمعت فيها بين السياسة الإقتصادية والسياسة الإجتماعية بشكل وطيد، واعتبار مبدأ التنمية البشرية هدف نبيلا لكل استراتيجيه اقتصادية.

[1]– نادية حصر وردي، "تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية"، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة: منتوري، كلية لعلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2009، ص 72 73.

حيث عرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفقر في الجزائر "على أنه حالة الأفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصاً في الموارد المتوفرة، وتدنياً في مكانه الإجتماعية وإقصاءات من الحياة ماديا وثقافيا"[1].

فقد أظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهلية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2007- 2009 أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7.5% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، والتي بلغت ذروتها سنة 1995 ب 22% وانخفضت إلى 17 % سنة 1999 في حين حقق الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 2008- 2013، كما يبينه الجدول التالي[2].

جدول رقم 11: يوضح معدلات الفقر خلال الفترة من 2008- 2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

المصدر: الفقر في الجزائر بين تصريحات الرسمية وغير رسمية 29/11/2013 من الموقع http:\\Islanfir.O-Forun.Net 29/11/2013

وصنفت الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للإنخفاض الخطير في مستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها وتدهور الوضعية الإجتماعية والصحية والنقص الفادح في ضروريات الحياة، حيث جاءت في مقدمة الولايات بنسبة 36% من الأسرة فقيرة، فيما سجلت نفس النسبة حسب الدراسات في ولايتي تيسمسيلت وادرار أما ولاية غليزان سجلت نسبة فيها 32% بينما تصل في كل من وهران، تيبازة، المدية، تلمسان إلى 25% وتعد ولاية الطارف

[1] - Consiel nationale economique et sociel la ministre de la globalistion, une necessrite les plus faibles, sesion pleniere algerire, mai 2001, p 107.

[2]- بن زايد مبارك، **تقيم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة : بشار، المنظم في 8- 9 ديسمبر 2014، ص 20.

الإغنى بعد أن سجلت أقل نسبة فقر بحوالي 11%، كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن الأشخاص الذين تم ادراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون 9.5%. [1]

خلصت الدراسة أيضا إلى أن الأشخاص الذين تم ادراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون 9.5% بعدما كان في حدود 8% سنة 2009 ووصل قبل ذلك إلى 9.14 % سنة 1995 أما فيما يخص الفقر المتقع فإن النسبة استقرت عند حدود 5.7% بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6% ولكن في المقابل الحد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر بالجزائر لا تقل عن 40% واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الإقتصاد على بعض الدراسات والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45 % من الإجراء يعيشون تحت خط الأدنى للفقر فيما أكدت دراسات أخرى أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف خوصصة وغلق كبرى المؤسسات الإقتصادية التي ترتب عنها تصريح حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر[2].

أما فيما يخص مؤشر الدخل فنلاحظ تطور ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان خلال الفترة 1987- 1994 يتناقص، والذي انعكس بدوره على انخفاض استهلاك العائلات لكنه في فترة 1995- 2000 عرف ارتفاع بمعدل متوسط سنوي يقدر ب 3.1% وهذا ما ساهم في زيادة معدلات دخل الفرد الجزائري، وفي فترة 2000 إلى 2004 قد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي ب 4.9% كل هذا ناتج عن تحسن عنصرين بارزين هما أسعار النفط التي تشكل الدخل الرئيسي للوطن، وحالة الإستقرار السياسي بعد استفتاء الوئام المدني في عام 1999 إلى يومنا هذا، كما نلاحظ ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مكافئ للقوة الشرائية خلال الفترة 1990 إلى 2008 من 4488 دولار للفرد عام 1990 إلى 7416 دولار للفرد عام 2006 تم 7838 دولار للفرد سنة 2007 ليصل إلى 7838 دولار عام 2008[3].

---

[1]- حاحقوبدرين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لعالية، لبطالة والتضخم** ،مجلة الدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم القانونية، العدد 12 جوان 2014، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 20-21.

[3]- علي حميدوش، "التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2005 "،دكتوره دولة تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، 2005، ص 146.

جدول رقم 12: يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للفرد 1990- 2008

السنوات	1990	1995	2000	2003	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	4488	4590	5418	6107	7749	7416	7838	8737

الشكل رقم 04: دائرة مثلثية توضح تطور نفس الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد 1990-2008

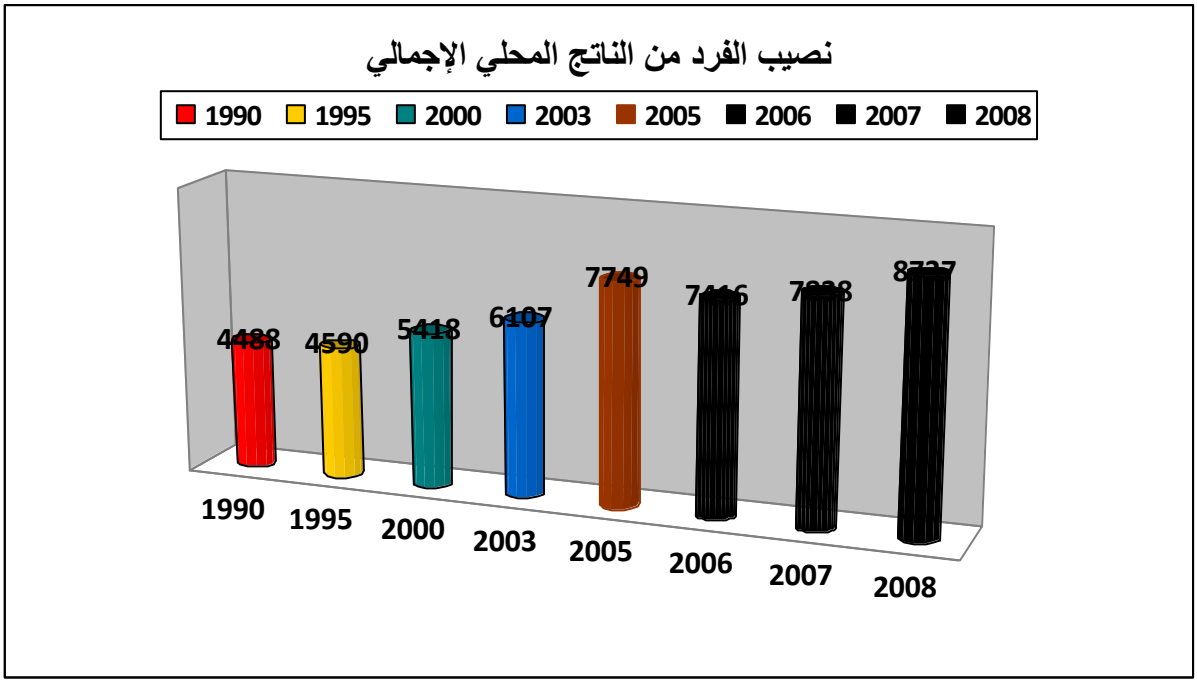

المصدر : من اعداد الطالبتين

المبحث الثالث: تقييم السياسات الإجتماعية في الجزائر

بعد تطرقنا وتتبعنا الأهم مراحل تطور المنظومة التعليمية والصحية في الجزائر سوف نقوم في هذا المطلب بتقييم هذه السياسات عن طريق عرض أهم المشاكل الأساسية في منظومتنا التربوية وأهم الإصلاحات المنتهجة.

المطلب الأول: تقييم السياسة التعليمية

أولاً: الإشكالات الأساسية في منظومة التربوية الجزائرية

1/- إشكالية التسرب المدرسي:

حيث يلاحظ تفشي لهذه الظاهرة على جميع المستويات التعليمية خاصة بالنسبة للذكور وذلك لجملة من الأسباب على رأسها أن التعليم في وقتنا هذا لا يؤدي إلى نتيجة مرضية من

الناحية المادية فأكبر نسبة البطالة توجد بين خريجي الجامعات كما ان فتح مجالات المهنية والتي رأسها الجيش والشرطة.

2/- اشكالية العنف المدرسي:

فالملاحظ أن جرائم الضرب والجرح والقذف وحتى القتل أصبحت من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية خاصة في السنوات الاخيرة، وهذا ليس من قبل الصدف وإنما هو نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية أدت إلى استفعال هذه الظاهرة[1].

3/- إشكالية تأطير:

تعتبر إشكالية التأطير إشكالية الإشكاليات فاغلب المؤطرين ليس لديهم مستوى تعليمي عالي الأمر الذي حد من أدائهم التعليمي ناهيك عن التربوي هذا من جهة، من جهة ثانية تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير وفي سبيل هذا نلجأ إلى سياسة استخلاف التي تجعل من عطاء المؤطر محدود لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم لكونه في حالة بحث عن عمل الامر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة ميكانيكية وليست علاقة عضوية تفاعلية، المسألة الإخرى التي يمكن ادراجها تحت هذا العنصر هي الظروف المهنية واجتماعية التي يحياها المؤطرون التي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام أكبر لعملهم والمتمثل في التأطير والتكوين.

4/- إشكالية الفراغ:

وهي من الإشكالات العامة حيث أن مسألة تأطير التلاميذ خاصة خارج أوقات التعليم الرسمية تبقي عملية فردية وغير جماعية او مؤسساتيه يساعدهم بسبب عدم وجود نوادي ومراكز الثقافية وحتى وان وجدت فهي محدودة وتعاني من التسيير البيروقراطي الطاغي عليها[2].

[1]- نعيم بن محمد، **صلاح منظومة التربوية في الجزائر**، مقال ،عن موقع الهقار،4 ماي 2008 ، على الساعة، 20د و37

[2]- نعيم بن محمد، مرجع سابق، ص 20.

5/- مشكلة التدريس بالكفاءات:

كشفت بعض الدراسات أن الغالبية من المدرسين يشكون من صعوبة تطبيق هذه البيداغوجيا ميدانيا وأنهم يفضلون التدريس وفق ما تعودوا عليه، وهذا يعود الا أن أغلبيتهم لم يتلقوا التكوين المطلوب في هذه الطريقة الجديدة[1].

6/- مشكلات على مستوى التكوين المهني:

فهذه المنظومة تنقصها استراتيجيات وطنية شاملة متطابقة مع سوق العمل ومع حاجيات السوق العالمية التي تقودها التكنولوجيا، حيث يعاني طلبة تكوين المهني من البرامج القديمة الغير مدعمة تكنولوجيا وكما أن الوسائل المستخدمة لم تعد تساير متطلبات العصر، إلى جانب أن مكونين غير مؤهلين، كما ان طرق التقييم والتقويم غير مناسبة وفي أغلب الأحيان لن يتلقى الطلبة التوجيه أو الإرشاد المناسب، وأكثر ذلك ليس لديهم أدنى فكرة عن مستقبل التشغيل[2].

7/- غياب الرقابة على المؤسسات التعليمية:

حيث تعاني المؤسسة التعليمية الجزائرية من وجود أنظمة لرصد تقييم المخرجات التعليمية، حتى أن أولياء التلاميذ لا يهتمون بذلك لأنهم يرغبون في الحصول أبنائهم على شهادات فقط تمكنهم من الحصول على راتب شهري مغري، بالإضافة إلى عدم وجود الحافز للتعليم الذي يعتبر في نظرية النمو الحديثة من أهم محركات النمو المستدام وهذا ما كدته تجارب الدول جنوب شرق أسيا[3].

---

[1]- لخضر عوايب، محمد الساسي الشايب، **تطور الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 07، جامعة: ورقلة، ، ص 444.

[2]- نادية بوشلالف، **استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة**، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التعديات الراهنة، جامعة بسكرة : محمد خضير، ص 173.

[3]- ناصر الدين فرنسي وسفيان الشارف بن عطية، **منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة :وهران 02، سنة 2015، ص 81.

ثانياً: الإصلاحات المنظومة التربوية الجزائرية

بعد المشاكل والإختلالات التي مست قطاع التعليم في الجزئر، وضعت المنظومة التربوية الجزائرية وسخرت مجموعة من الإصلاحات تمحورت أساسا حول الجانب التنظيمي والإداري، وأخرى متعلقة بالعنصر البشري فتم إعادة هيكلة التعليم الإجباري عن طريق تقليص مدة الطور الإبتدائي الى 05 سنوات، وتمديد مدة الطور المتوسط الى 4 سنوات مع اقرار ضرورة التعليم التحضيري، وبالتالي وضع نظام التعليم القاعدي المشكل من 9 سنوات بالإضافة الى السن التحضيرية، ويهدف الى الإصلاح اكتساب التلميذ المعارف الضرورية والكفاءات الأساسية ومنحه المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من التشبع بقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع، أما فيما يخص هيكلة التعليم الثانوي فقد سمح الإصلاح بتوفير مسارات دراسية تسمح بتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات واستعدادات التلاميذ، وتم ايضا ترسيم التعليم الخاص إذا اضحي دلك ضرورة لا مناص منها طالما أنه يندرج ضمن تطور المجتمع الجزائري الدي بات يتميز بمشاركة القطاع الخاص[1].

أما علي مستوي قطاع التعليم العالي خصص له هذا الإصلاح مبلغ مالي قد بحوالي 100 مليار دينار جزائري في اطار مخطط الخماسي الجديد ضمن أوليات الوطنية حيت تستدعي تجنيد كامل القدرات في اطار منسق من تجهيز وسائل مالية هامة تغطي الإحتياجات في مجال البحث وسيتم الإستفادة منها لتعويض الباحثين والمؤطرين وتجهيز مخابر البحث[2].

وتقنين براءات الإختراع وإرتفاع عدد المجابر من 640 إلي 783 مخبر معتمد لدي مؤسسات التعليم العالي وتبرز ميزانية المخصصة للقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة لتنمية البشرية من خلال منح هده الأخيرة 40بالمئة من المبلغ

[1]– عبد السلام ، "مشروع المؤسسة كأسلوب لتسير المؤسسة التعليمية في الجزائر"، مدكرة مقدمة لنيل الماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2010، ص 50–51.

[2]– خميس قايدي وابن خزناني امينة، "تقيم الإستثمارات العامة وانعكاستها علي الشغل والنمو الإقتصادي خلال 2001 2014، رسالة دكتوارة، جامعةسطيف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، سنة 2003، ص41.

الإجمالي لبرنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014 والدي يقدر ب21.14 دج اي مايعادل 286 مليار دولار[1].

أما اصلاحات علي مستوي الموارد البشرية فقد ظهر ذلك من خلال اصدار الأمر 35/76، الصادر بتاريج 16 افريل 1976، إلى توظف عدد هائل من المساعدين ومعلمين وأساتذة التعليم الأساسي، فكانت مقايس التوظيف تخضع لضغوط الكم لا نوع، ولم يتعدي اعلي مستوي جل الموظفين المترحشين للهدا التوظيف مستوي القسم النهائي وهذا مالايتانسب مع واقع التشغيل، حيث اقتصر التكوين علي مجرد بعض الدروس المسائية أو الملتقيات وأيام التربوية، ونظر للهدا الإختلال تقرير انشاء مديرية التكوين خاصة كلفت بتجسيد ومتابعة سياسة التكوين، كما حدد برنامج حكومة بالخادم سنة 2007 في إطار العمل علي تنمية راس المال البشري مخططا تطويرا قائما علي تكوين اولي والدي تميز باشتراط الحصول علي شهادة البكالوريا لمزاولة التكوين الخاص بالمدرسين وتمديده فترة التكوين وتثمين التكوين البيداغوجي والمهني، أما علي مستوي التكوين المتواصل هنا يتعلق الأمر بمواصلة تنفيد البرنامج العشري للتكوين خلال التشغيل الذي شرح فيه 2005 لفائدة مدرسي التعليم الإبتدائي والمتوسط للأرتقاء بهم إلى مستوي لليسانس حيث بلغ العدد الإجمالي للمسجلين في هذا النمط من التكوين خلال العام الدراسي 2008-2009، 131 مدرس مابين[2].

معلم ابتدائي 7700 واستاذ تعليم اساسي 5400 وانتقلت نسبة المدرسين الحائزين علي مؤهل المطلوب ليسانس من 14 في 2004-2005، إلى 31.6 في 2008-2009، كما تم إعادة النظر في نظام التوظيف وشروطه، حيث يقتض الترشح لأحد المناصب الإدارية أن يتمتع المترشح بالأضافة الي مؤهلات وشهادات أكاديمية إلى عامل الخبرة في ميدان التعليم من ثلاثة الي خمس السنوات ويشترط في بعض المناصب حصول المترشح علي شهادات عليا "ماجستير" بالنسبة للمستشار التعليم الثانوي والمقتصد "والدكتوارة" بالنسبة لمفتش الأكاديمية،

[1]- خميس قايدي وابن خزناني امينة ، مرجع سابق، ص 60.

[2]- عبد السلام دخيل ، مرجع سابق ، ص45

كما عملت الدولة الجزائرية علي محاربة الأمية التي تعتبر من أهم المؤشرات، قياس راس المال البشري والتنمية والجدول التالي يوضح تطور نسبة الأمية في الجزائر[1].

جدول رقم 13: يوضح تطور نسبة الأمية في الجزائر من 1990-2014

السنوات	1990	1945	1988	2002	2014
معدل الأمية	41.62	38.4	31.9	26.5	5.6

المصدر: عبد السلام ، مشروع المؤسسة كأسلوب لتسير المؤسسة التعليمية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص60

الشكل رقم 05: منحنى بياني يوضح تطور نسبة الأمية في الجزائر من 1990-2014

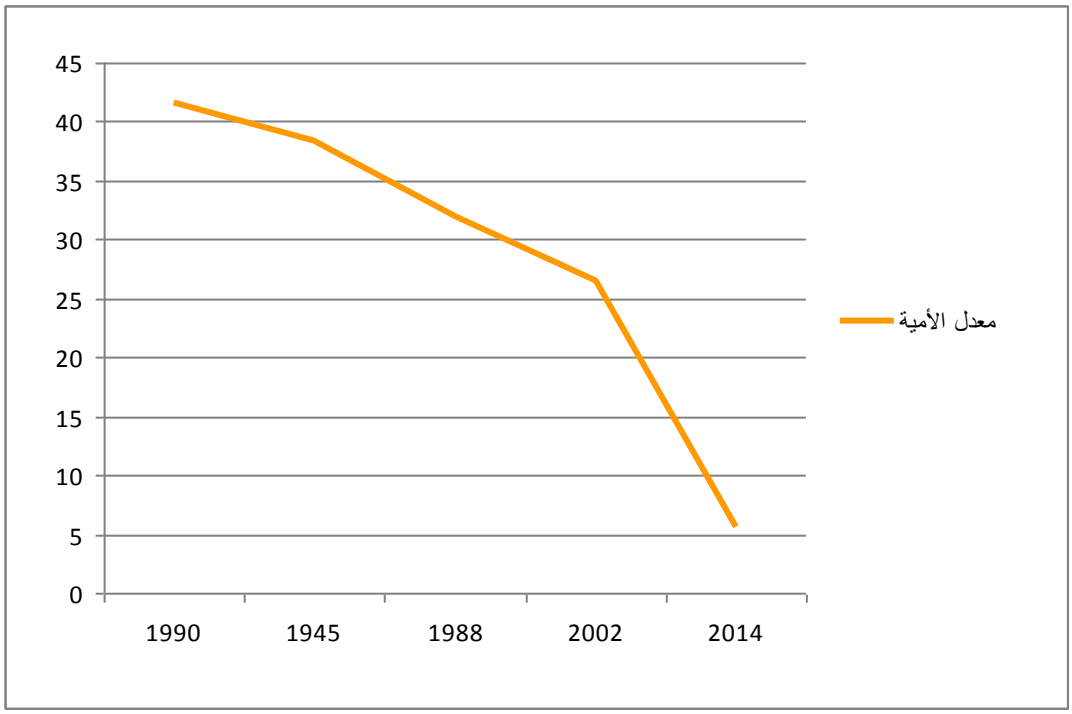

المصدر : من اعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول والمنحي ان نسبة الأمية في الجزائر في انخفاض مستمر حيث سجلت اعلي نسبة لها عام 1990ب 42" وهي اعلي نسبة عالية مقارنة بنسبة 1995 و1998 و2002 بنسبة 38.4 و31.9 و29.5 علي التوالي وهدا راجع الي مشاكل العشرية

[1] خميس قايدي وابن خزناني امينة ، مرجع سايق ص 75

السوداء اما فيما يخص السنوات الأخيرة فعرفت معدلات الأمية انخفاضا كبير سجله 6.6 سنة 2014 وهدا بفضل برامج محو الأمية التي طبقتها السلطات العمومية.

المطلب الثاني: تقيم السياسة الصحية

إن قطاع الصحة أو السياسة الصحية في الجزائر مازالت منهارة علي الرغم من ارتفاع الميزانية المخصصة للهدا القطاع الحساس، مما يدعو الي ضرورة إعادة النظر في السياسة الصحية والمنتهجة وجعلها تتماشي والتوزيع السكاني عبر التراب الوطني فنجاحها مرهون بوجود نظام صحي عصري ومتطور، حيث سنتطرق في هدا المطلب إلى أهم الإختلالات التي يعاني منها قطاع الصحة في الجزائر وسبل اصلاح هذه الإختلالات.

أولاً: اختلالات متعلقة بالتنظيم

الملاحظ للمؤسسات الإستشفائية في تراب انها ذات طابع خدمي أي تقدم خدمات للمواطن وتخضع في تسيرها الي منطلق الإداري، لكن العلاقات الوظيفية غير محددة بوضوح، إذا نجد تعدد الأجهزة وتكون في غالب احيان امتداد عضويا الإدارة المركزية،كما نلاحظ غياب التحفيز لدى المواطنيين بسسب سوء ظروف العمل والأجور مقارنة مع القطاع الخاص وعدم المساواة في توزيع الموارد البشرية والمادية بين جهات الوطن، إذا نجد فوارق كثيرا فمثلا في الشمال طبيب لكل 800 ساكن يمقابله طبيب واحد لكل 1200 نسمة في الجنوب[1].

ثانياً: اختلالات متعلقة بالتسير المالي

لا تعاني المنظومة الصحية الجزائرية من قلة الموارد المالية و انما سوء تسير هذه الموارد المتاحة الامر الذي زاد من تأزم وضعية هذا القطاع، فهيكلة النفقات والإيرادات غير مرتبة حسب أولويات وغياب التحكم في النفقات، وعدم دقة المعطيات المتعلقة بتكاليف المصالح والنشطات الصحية.

[1]– أسماء دريسي، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إصلاح المنظومة الصحية خلال فترة 2006 2013**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد06، سنة 2015، ص 145–146.

ثالثاً: الإختلالات المتعلقة بالتمويل وطرق معالجتها

يعاني قطاع الصحة العمومي من عدة إختلالات ترجع إلى نقص الوسائل المالية الضرورية لمواجهة طلبات العلاج المتزايد با لدرجة الاولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي: تخصيص وتوزيع غير ملائم للموارد المالية غياب التحكم في التكلفة والنفقات الصحية.

رابعا: إختلالات المرتبطة بكل من التنظيم والإعلام وتكوين المستخدمين وطرق ومعالجتها

لا يمكن التكلم عن تمويل أي نظام صحي في غياب تنظيم محكم للوسائل المادية والموارد البشرية، وكذلك في غياب نظام إعلامي موثوق فيه وتكوين فعال للمستخدمين حيث أدى تعدد أجهزة التدخل على مستويات مختلفة مما يجعل الوصاية شديدة الثقل وغير فعالة وضعف الإعلام الصحي في كل من قطاع العمومي وخاص.

وأمام كل هذه الإختلالات ومشاكل التي تعاني منها المنظومة الصحية في الجزائر استلزم حتميا إصلاح جذري للمستشفيات بصفة خاصة والمنظومة الصحية بصفة عامة، ذلك عن طريق تحسين قطاع الصحة وتقريب هياكله ومؤسساته الصحية من المواطن الجزائري من خلال إتخاذ مبدأ الوقاية خير من العلاج، وتم اصلاح مجموعة من المخططات هي:[1]

1/- مخططات قصيرة المدى 2000-2003:

لقد تم تحديد عدة نقاط من خلال هذه المرحلة حيث تعتبر هذه النقاط من المحاور الأساسية الواجب إعدادها وتنفيذها في الوقت نفسه[2].

عن طريق التشاور مع مختلف الفاعلين في قطاع الصحة بشأن مشروع الإصلاح.

[1]- خروبي بزارة عمر، "اصلاح المنضومة الصحية 1999 -2005"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام،2011، ص 77 -78.

[2]- أسماء دريس، مرجع سابق، ص 147- 148.

إعداد ومباشرة العمل في برامج الإتصال الإجتماعي والخاص بإشراك السكان في المباحثات والمناقشات حول السياسات الصحية ودعم وتوطيد المشاركة من اجل التكفل بحل المشاكل الصحية في الجزائر.

مراجعة قانون رقم 85-05 الخاص بحماية وترقية الصحة ومراجعة الإتفاقيات المبرمة مع صناديق الضمان علي المرض وتحسين مدونة العقود الطبية وشبة الطبية عن طريق مباحثات مع الوزير التعليم العالي بخصوص اصلاح الدراسات الطبية وشبه طبية وتحكم في منهاج التكوين، واعطاء الأولوية في التكوين الي طب المتخصص من أجل الإستجابة إلى احتياجات الوطنية[1].

2/- مخططات متوسطة المدي الي غاية 2005

- اختيار اسلوب والوسائل الواجب توفرها من اجل تحقيق التوازن بين التغطية الصحية والشاملة ومستوي التمويل.
- وضع شبكة المراكز من أجل الكشف عن الأمراض المزمنة وتنظيم طرق التكفل بالمرضي.
- تطبيق القوانين الأسياسية الجديدة للمؤسسات الصحية والتي تكرس اثر استقلالية في التسير.
- تطبيق القواعد الضرورية للوصول الي تحقيق 45% على الاقل من اجل الأحتياجات الوطنية الأدوية وضع نظام وطني للأعلام الصحي مع تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام الألي[2].

3/- مخططات طويلة المدي من 2009 حتي 2014

توفير الوسائل الضرورية لتسير المراكز الجهوية من اجل تقديم خدمات عالية التخصص في مكافحة السرطان وامراض القلب والأعضاء والأمراض العصبية، حيث استفاد القطاع في ظل هده المخطط بغلاف مالي يقدر بحوالي 691 مليار دج في اطار برنامج الإستثمارات

[1]- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، **تقرير المجلس اولويات الأنشطة المستعجلة** ، الجزائر، 2003، ص26.

[2]- خروبي عمر، مرجع سابق ، ص80- 81.

العمومية للفترة 2010-2014 المصادق عليه من طرف مجلس الوزارء المنعقد في يوم 16 ماي، وسيخصص هدا المبلغ الإنجاز 172 مستسفي و45 مركب متخصص في الصحة و377 عيادة متعددة الإختصاصات و100 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي واكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين[1].

المطلب الثالث: أثر السياسات الإجتماعية علي التنمية البشرية في الجزائر

بعد تطرقنا للتطور التاريخي لكل من سياسة التعليم والصحة في الجزائر وتقيمنا للهتان السياستان، سوف نتطرق في هدا المطلب للأثر السياسات الاجتماعية بصفة عامة علي التنمية البشرية، حيث مما لاشلك فيه مازالت الجزائر تخطو خطوات كبيرة من اجل تحسين مستويات التنمية البشرية من خلال الإهتمام بقطاعات السياسية .

حققت الجزائر تقدما ملحوظا علي مستوي التنمية البشرية، ويعكس هدا التحسن فعالية السياسات الإجتماعية التي انتهجتها من اجل تحسين نسب التعليم والتغطية الصحية وتحسين دخل الأسر، ويتجلي دلك بوضوح بعد سنة 2000، حيث بدأت اسعار النفط ترتفع في الأسواق العالمية مامكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى، وما نتج عنها من ارتفاع في الإستثمارات العمومية وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة نسب التشغيل وارتفاع دخول الأسر، حيث سعت الجزائر بعد نيل استقلالها الي تبني سياسات تعليمية هدفها تنمية مواردها البشرية وتحسين المستوي التعليمي، وذلك لتمكين الأفراد وتحسين مستوياتهم العلمية والثقافية والمعيشية ، وتجاوز مرحلة التخلف والجهل التي كانت سائدة في مرحلة الإستعمار[2].

حيث حققت تطورا ملموسا إنعكس في تضاعف اعداد الطلبة والمعلمين، وزيادة الإهتمام بكافة مراحل التعليم وتبنت سياسات وبرامج محو الأمية التي تعتبر عائق من عوائق التنمية

[1]- احمد زيان ، **المخطط الخماسي 2010-2014**، متلقي التسير والأبداع ، في 17 -06-2010 نقلا عن موقع اخبار الجزائر

[2]- بولصباع رياض، "التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع وتحديات دراسة مقارنة : الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف :فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، سنة 2013،ص147.

البشرية، أما علي مستوي الوضع الصحي فقد حققت الجزائر علي مدي العقود الأربعة الماضية تقدما مشهودا في مجال الحد من مسببات الوفاة ومن تم اطالة العمر الفرد ،ويتضح دلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع، غيرانه مازالت انظمة الصحة في الجزائر مكبلة بالعجز البيروقراطي، ونقص التمويل علي الرغم من الموارد التي تزخربها الدولة الجزائرية، وعلي العموم تعتبر المؤشرات الصحية مشجعة[1].

أما علي مستوي مجال السياسة السكانية فقد عرف قطاع السكن في فترة مابعد الإصلاحات تطورا ملحوظا ويتجلي دلك من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة كاعادة الإعتبار لكن من السكن الإجتماعي والترقوي، والتنويع في الأنماط السكانية الحضرية وطهور صيغة السكن التساهمي والإيجاري في سنة 2001، بالإضافة الي فتح المجال امام القطاع الخاص ليساهم بدوره في انعاش هذا القطاع الحساس وبالتالي تطويروالإرتقاء بحياة العنصر البشري بصفة خاصة والتنمية البشرية بصفة عامة.

أما علي مستوي سياسة التشغيل واثرها علي التنمية البشرية، حيث تبين من خلال العشرية الأول من الألفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة، حيث شهد تحسنا كبيرا في المرحلة الأول (2000-2007) بسسب انعاش الإستثماروحرص لدولة علي تأمين مناصب عمل لكل طالب له نظرا لكثرة طالبي الشغل من الشباب[2].

أما خلال المرحلة من (2003-2011) تحسنا ملحوظا وماتبعه من نتائج عن تراجع البطالة في الجزائر اما فيما يخص السنوات الاخيرة ونتيجة الانخفاض اسعار النفط وحالة التقشف التي تعرفها البلاد عاد سوق الشغل الي الركود من خديد وبالتالي أدي الي ارتفاع معدلات البطالة من جديد.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 156.

[2]- العوفي حكيمة، "السياسات الاجتماعي: إعانات ونمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)"، أطروحة دكتواه تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر: إسطنبولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص 123 - 127.

المبحث الرابع: واقع ومعوقات التنمية البشرية في الجزائر

إن معوقات التنمية البشرية في الجزائر عديدة ومتعددة، بحيث سوف نتطرق ونركز علي بعض منها كقضية الفساد واشكالية تسير السياسات الإجتماعية وواقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

المطلب الأول: مشكلة الفساد في الجزائر

قبل التطرق الي مشكلة الفساد في الجزائر يجب اولا تعريفه، بحيث يعبر الفساد عن سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل الرشوة والابتزاز وهنا يدخل في العملية طرفان أو اكثر وقد يكون فرديا وذلك في حالة الأعمال المحضورة كالإحتيال ولإختلاس والمحسوبية واستغلال النفود ومن أهم عوامل الفساد مثلا: العوامل السياسة كاأزمة مشروعية، عدم الإستقرار السياسي .....الج[1].

أما فيما يخص العوامل الإقتصادية كالضعف النمو الإقتصادي أزمة التنمية والإقتصاد الريعي والتبعية الإقتصادية، حيث أن تقدير حجم المداخيل الغير مشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والتستر عليها، ولذلك نعتمد علي الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هدا المجال[2].

جدول رقم 14: يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2001-2007

السنوات / الدول	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88	2.7	97	2.8	97	84		3.1	3
مصر	3.6	54	3.4	62	3.3	70	3.2	77	3.4	70	3.3	70	105	2.9

المصدر: عبد القادر خليل، دراسة أقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، جامعة المدية، سنة 2012، ص10.

[1]- بولصباع رياض، مرجع سابق، ص 148.

[2]- وارث محمد، **الفساد واثره علي الجزائر اشارة الي حالة الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي ،2013، جامعة البليدة ، سعد دحلب ، ص 86.

نلاحظ من خلال الجدول تدحرج ترتيب الجزائر بـ 15 نقطة من سنة 2006 إلى سنة 2007 ويعني ان البلاد تشهد معدلا خطير للفساد ويؤدي هذا إلى التإثير علي مجهودات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر للمواجهة البطالة والحد من الفقر الآن هذا النوع من الإستثمار يتطلب بيئة ادارية نزيهة ونظيفة من مختلف اشكال الفساد وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر بـ 18 رتبة حسب تقرير المنتدي الإقتصادي العالمي لسنتي 2008-2009 حيث احتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 دولة سنة 2008 مقابل 81 من مجموع 131 دولة لسنة السابقة لها وحسب تقرير منظمة الشفافية دولية تقع الدول العربية ضمن اكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد وقدرت الأموال المهربة خلال سنة 2005 بمائة مليار دولار بغض النظر عن الأموال غير المحصاة كما قدرت هده الأموال بـ 300 مليار دولار خلال 12006.

ولقد احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن مؤشر الفساد لدول المصدرة سنة 2006، والدي يتعلق بـ 158 دولة اخضعت للدارسة والمراقبة والدي صدر في 2006/10/04 بعد الأول الصادر في 2002، حيث حصلت الجزائر علي 28 نقطة سنة 2005 من 10 مختلفة المرتبة 97[2].

حيث ان الفساد في الجزائر قد أضعف من شرعية الدولة، وأحدث اضطرابات مما يؤدي الى التشكيك في فعالية القوانين ودل على ذالك مايلي:

- ساهم الفساد في الجزائر في اعادة توزيع الثروات لصالح الفئة الأكثر قوة في المجتمع خاصة أولئك الدين يحتكرون السلطة، وقوى من نفود الأثرياء.
- ظهور بعض النشاطات الموازية وتغير الشرعية في تقديم الخدمات العمومية باقل ثمن مما يهدد المصلحة العامة. في الصحة والتعليم والسكن والشغل..الخ.

[1]- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص10.

[2]- باديس بوسعيد، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة تيزي وزو: مولود معمر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، مدرسة الدكتوراه للحقوق والعلوم السياسة، 2015، ص120.

التفاوت الطبقي الدي ساهم في الفساد في الجزائر في ايجاد طبقة فقيرة ومحرومة لدلك فان فعالية السياسات الإجتماعية في الجزائر تبقى محصورة في مدى توفير البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية السليمة، من طرف الدولة وهذا بمحاربتها أشكال الفساد وهذا لايتم بواسطة شعارات انتخابية وإنما بتفعيل القوانين وماسسة القيم والأخلاق لدى مسيرة إدارات ومرافق الخدمة العمومية، وتعميم الكفأة...الخ.

وعليه لا يمكن التحدث عن سياسات اجتماعية وتنمية اجتماعية فعالة في حين لايزال المال العام تحت سطوة رجال السياسة، وسيطرة رجال الدولة ومن أجل الإيضاح ذلك لدي مسيري الجماعات المحلية في الجزائر الدين ينهبون المال العام كقضية "والي البليدة والطارف" واخرها قضية "عاشور عبد الرحمان"، الذي اختلس 3200 مليار دج باستعمال مؤسسة متخصصة في الأشغال كواجهة للإختلاس مؤسسة "عقرب الشمال" واختلاس أكثرمن 1300 مليار من الجزائر من طرف اطارات ومدراء ببريد الجزائر كل هذا يحدث في غفلة من الرقيب[1].

والأول مرة في الجزائر نجد المشرع الجزائري يفرد نصا خاصا ومستقلا عن قانون العقوبات ويرجع هدا الي الأهمية البالغة حسب المسؤولين في الجزائر "لمكافحة الفساد" وتعزيز النزاهة ودولة القانون وشفافية في تسير القطاعين العام والخاص وذلك من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 20 فيفري 2006 والأمر المؤرج في 15 جويلية 2006.

يوضح تقزيز المنظمة الشفافية الدولية لمؤشر الفساد في الجزائر يوضح أن معدلات الفساد بين سنوات 2006 الي 2014 يتأرجح بين الأرتقاء والأ نجفاض، حيث وصلت معدلات الفساد في 2006 الي 28 نقطة من 100 مقياس للفساد وارتفع الفساد في سنة 2007، حيث وصل الي 31 نقطة من 100 نقطة تم انخفظ الفساد قيلا في سنة 2008 ووصل اليؤ 30 نقطة ليرتفع مجددا في سنة 2009 ووصل الي 32 نقطة تم عاد وانخفظ الفساد مرة اخري في سنة 2010 ليصل الي 28 نقطة لتبقي درجات الفساد علي حالها في سنوات 2011 و2012

[1]– أسامة عاشور عبد الرحمان، **مؤسسة عقرب الشمال صورة للإختلاس وممارسته**، الشروق اليومي عدد:2652، الخميس 20 جويلية 2009، ص33.

ليرتفع الفساد مجددا في سنة 2013 و2014 من 34 الي 36 نقطة من مقياس 100 لفساد مما يدل علي وجود عقبات تعكسها الظروف الأمنية والأقتصادية التي عاشتها الجزائر في سنوات الأخيرة[1].

وبعد كل تلك مؤشرات الفساد التي تطرقنا إليها نذكر مثال عن الفساد مثل "قضية بنك الخليفة " واحدة من الفضائح التي أثبتت الفساد في الجزائر بحيث أخدت قضية بنك الخليفة فضيحة القرن، وفضل الآخرون وضعها بالقضية المالية القانونية، المهم أنها تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم الذي تتداخل فيه مختلف الأطراف والأبعاد السياسية والمالية والإقتصادية داخل محيط يطغى عليه التسيب والإهمال بفعل تغيب القانون والمسؤولية.بحيث سعى مجمع الخليفة الدي ضم بنكا وشركة طيران وشركة بناء وقناة تلفزيونية وخمسة فروع أخرى وقد انطلق من الصفر ليصير في ظرف ثلاثة أعوام إمبراطورية مالية وتجارية يملكها عبد المؤمن رفيق خليفة رجل الأعمال الشاب الذي بدأ مشواره بممارسة النشاط الصيدلاني ليؤسس شركة لإستيراد المواد الصيدلانية عام 1990 عندما أرادت الدولة التخلي عن احتكار التجارة الخارجية.

وبعد فضيحة الخليفة "وفضائح فساد أخرى بالجملة":

مع إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي مطلع الألفية الجديدة ذات الفساد، ولم يعد هناك قطاع واحد يخلو من ممارسات الرشوة، والتلاعب بالمال العام، فقد أثار هدا البرنامج شهية شبكات الفساد وأصحاب النفود، وصار يحقق برنامج الإنعاش النهب والفساد أكثر من 250 مليار دولار أمريكي صرفت من طرف الدولة في هذا البرنامج من أجل دعم البنى التحتية الوطنية في قطاع النقل والأشعال العمومية والمياه والنهوض بقطاع الفلاحة ضمن مخطط سميا برنامج الدعم الفلاحي، واشتدت سياية الإنفاق الحكومي مع ازدياد عوائد البلاد من النفط، التي

[1]– هندي عزيوي، **الجهود العربية ولدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد: 12، جامعة سكيكدة، 20 اوت 1955 ، سنة 2016 ، ص 80 .

دفعت الحكومة في 2010 إلى اتخاذ قرار بضخ 130 مليار دولار لتدارك التأخر المسجل في إنجاز الكثير من المشاريع، من بينها الأشغال العمومية والنقل والإسكان.[1]

ولقد تم الكشف كذلك عن مجموعة من الفضائح أكبرها فضيحة الطريق السيّار شرق-غرب، وفضيحة الشركة الوطنية (سونطراك).

المطلب الثاني: اشكالية تسيير السياسات الاجتماعية في الجزائر

تعرف الإدارة الجزائرية بالتعقيد من خلال لبرجوازية تكنوقراطية التي تحتل المناصب العليا من جهة وبرجوازية صغرى التي تحتل وسط ادنى السلم الاداري وعدم انضباط الإدارة ناتج عن عدم التوافق الكامل بين الطبقتين خصوصا اذ كانت سياسات توافق مصالح احداهما وهي نفس الوقت لصالح طبقات المجتمع الواسعة من شغيلة وفلاحين ...الخ. ويحكم هذه الإدارة انظمة اساسها العلاقات الشخصية وهي عبارة عن تحالفات يصعب تحديدها. تعمل داخل وخارج الجهاز الإداري الرسمي.

بحيث ليس هناك نظام اداري قائم على اسس علمية وبذلك اصبحت الإدارة ذات مسؤولية وسلطة تسمح بتسيير امكانيات الدولة بالثقة وتراقب وتسير وتحكتر المركز في الدولة والمجتمع ولقد اعطت هذه الوضعية وطريقة تسيير الإقتصاد مشاكل لها اثر بارز على سلوكيات وردود افعال المجتمع وباالتالي التأثرعلى ما هو تابع للقطاع العمومي.

ولزالت الإدارة في الجزائر تعاني من المشاكل بالرغم من الإصلاحات المطبقة خاصة مع اعتماد مبدأ استخدام نمط التسيير المستمد من مقترب المناجمنت العمومي الذي تعتمد عليه مدارس ادارة الأعمال شمال الأمريكي سنة 1991. لكن مازالت عقلية التركيز على تخريج مسيري دولة وليس مسيرين عمومين[2].

[1]- محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011، ص 214.

[2]- ناصر دادي عون. **ادارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية وتطبيقية**، الجزائر: دار المحمدية العامة، 2004، ص 184.

حيث لا زالت الإدارة التنفيذية تخضع للسلطة المركزية سواء على مستوى المحلية أو على مستوى الوزارات لدلك سعى الملتقى الدولي الذي ضم 200 خبير حول التسيير في الجزائر انعقد ايام 05/04 نوفمبر 2005 بالجزائر الى دعوة لتكييف برامج الجامعات مع متطلبات سوق العمل و تحقيق معادلة الشغل و التأهيل باعتبار ان الجزائر لا تزال تتجاهل الرأسمال الثري، وإن المسير الجزائري يقرر وحده دون إشراك اي احد عكس المسير الأمريكي الذي يؤمن بمبدأ وجود الحلول والقرارات الصائب والبدائل لدى العامل او الموظف[1].

أولاً: تسيير سياسات التشغيل في الجزائر

تعاني الجزائر من ازمة البطالة في اواسط الشباب حيث تقدر الإحصائيات أن من هم تحت 30 سنة بلغت نسبتهم 75% فيما يصل عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات الى 630 الف يضاف اليهم 50 الف طلب عمل سنويا فنجد ان الحكومة تصرح بان نسبة البطالة انخفضت من 30%سنة 1999 الى 11.03% سنة 2003 هذا بفضل الصندوق الوطني لدعم التشغيل الشباب الوكالة الوطنية للتشغيل، بحيث سمحت هذه الأجهزة بخلق 125 الف مؤسسة مصغرة، وهذا بأعتراف الجميع ولكن المشكلة تكمن في صيغ التشغيل الإخرى التي تم استحداثها كتشغيل الشباب والشبكة الإجتماعية والأشغال ذات المنفعة العمومية الى غاية صيغة الإدماج المهني هذه الطرق في تشغيل الشباب اتسمت بالغرض خاصة على مستوى مديريات التشغيل التي لم تستطيع تحديد الإختصاصات.

المطلوبة في سوق العمل بالإضافة إلى عزوف المؤسسات الإقتصادية في توظيف هؤلاء بسبب تحميلها نفقات تشغيلهم ودفع إتاوات الضمان الإجتماعي.

إن مشكلة البطالة الجزائرية تعود في الأساس إلى سوء التخطيط القوى العاملة من جهة وعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل مع تدني قيمة الإنفاق على الإستثمارات

[1]– جوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر: تيبازة المركز الجامعي، ص 557.

ففي هذا الشأن اصدرت السلطات في سنة 2001 الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المنوط بتنمية الأستثماروقانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشأت بذالك الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مكان الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب[1].

ولقد سعت هده الإستثمارات في توفير مناصب لا بأس بها في مجال الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل المؤشرات الإيجابية للنمو الإقتصادي الوطني والمقدر بـ 3% بالمائة وارتفاع اسعر البترول، لكن هذا النمو الإقتصادي ضعيف بالمقارنة مع النمو السكاني، وهذا الضعف والتباطئ راجع الى ضعف النشاطات الإنتاجية، والعراقيل البيروقراطية وغياب سياسة العقلانية رشيدة الإمتصاص البطالة وسوء التوزيع السكاني والإستغلال الأمثل اللموارد المتاحة ومن مشاكل تسيير سياسة التشغيل:

- نقص تنسيق بين مختلف الوظائف عند وضع تنفيذ سياسة التشغيل خاصة على مستوى المديريات المكلفة بالتشغيل.
- عدم جدوى البرامج دون التخطيط لها فالتكوين لا يلبي حاجيات.
- سوق العمل بالإضافة الي تباين نسبة البطالة علي مستوي الهيئات الدولية.[2]
- الطابع المتذبذب في التشغيل الدي انجر عنه استحداث اجهزة التشغيل المؤقتة وضعفها من حيث المعرفة الكلية للأهداف وعدم جدوي هذه الأجهزة والدليل علي ذلك الغاء مديريات التشغيل وتعويضها بأجهزة الأجهزة الإدماج المهني التابعة لمدريات النشاط الإجتماعي التي مهمتها تقديم الحماية الإجتماعية والمساعدات للفئات الفقيرة والمستعبدة dms.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديوقراطية الشعبية، الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في 20أوت 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار المادة 4 و 6.

[2]- مسعود ليلى،" واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر"، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسسة عامة وحكومات المقارنة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص 250.

- عدم ملائمة النصوص التي تسير هذه الأجهزة وتداخل الصلاحيات مع ارتباطها بتقلبات القوانين المالية.
- غياب قاعدة بيانات واحصاءات دقيقة عن سوق العمل والعاطلين عن العمل، والغير مصرح بهم وتضاربها من وزارة الي اخري.
- عدم ربط مسار الإصلاح في الجزائر بالعوامل الإجتماعية الأخري كاالفقر1 والطواهر الإجتماعية والأخلاقية للشباب عند اعتماد اليات التشغيل المختلفة.

ثانياً: تسير سياسة السكن في الجزائر

ان منطق التسير العشوائي لمخططات الإسكان وعدم اشراك الفاعلين في هذه السياسة قد أدي الي فقدان الأمل لدي الفرد الجزائري في الحلم بسكن الائق يضمن الحياة السعيدة ترعي فيه عددالأفراد ونمط البناء وغيرها من الأمور التي يحسب لها الف حساب ففي أوربا نجد لجان خاصة تقوم باستثمار دورية للمواطنين عند تهيئة او اعادة تهيئة اقليم أو مدينة فيما يخص الإنارة ونوعيتها والألوان المفضلة للطلاء وطبيعة التشجير وغيرها[2].

فالإقتصادي هو الذي يحدد الإجتماعي، والإجتماعي هو الدي يحدد السياسي، ففي الجزائر هناك ارتجالية من منطق حتمية تفرضها الظروف الأمنية التي عانت منها الجزائر والإحتياجات التي لا يكاد يمر يوم الأ وكان هناك غليان في الشارع بسبب قوائم الإستفادة من السكن ناهيك عن التجاوزات والإختلاسات في هذا الشأن، فمشروع المليون سكن الموزع مع نهاية سنة 2009 لم يحقق الأهداف المرجوة منه بسب غياب التخطيط والإستشارة والشراكة الضرورية من المواطن ومختلف الفواعل الرسمية والغير رسمية زيادة عن تخوف الإدارة المركزية من انعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، للذلك نجد في الجزائر أن السياسي هو الدي يحدد الإقتصادي والأخير يحدد الإجتماعي ، وبالتالي فمشروع المليون سكن قد تأجل

[1]– مسعود اليلي ، مرجع سابق، ص253

[2]– عزيز، **السياسة السكانية في الجزائر بعد اصلاحات**، الفصل 3 : من الموقع الألكتروني : lousing-policdg-iualevia-aftev-vefoums.ltiulld

الي مخطط الخماسي الدي تقررفيه اشراك فواعل جدد في مشروع لتطوير السكن والمرقبين العقارين الذين كانوا مغيبين عن الميدان وإجراءات جديدة متعلقة بإعانات الدولة للفئات ذات الدخل المحدود وغيرها.

غير انه لم تصل الجزائر الي تحسين الوضع الإجتماعي يرجع بالأساس الي اساليب التسير وطرق العمل الحكومي خصوصا وان الجزائر تحتل مراتب متقدمة ضمن قوائم الدول التي تعاني من الفساد فقد حذر رئيس عبد العزيز بوتفليقة أثناء انعقاد مجلس الوزراء الإقرار ميزانية 2009 عن عدم رضاه عن تصرف الشأن الإقتصادي والمالي وعدم جدوي المشاريع التي صرف عليها حوالي 160مليار دولار خلال (1999-2009) مع العلم أن الإنفاق قدر[1].

في ميزانية 2009 بـ 5191 مليار دينار جزائري (85.24 مليون دولار) مقابل 4322 مليار دج عام 2008، مما يدل بأن هناك إشكالية في تسيير الأموال وعدم التصدي للإفرط والتجاوزات، والبرمجة العشوائية للمشاريع، وضخ الأموال في إعادة تقييم تكلفة المشاريع وغيرها فقد قدّرت خسائر الخزينة العمومية نحو 38 مليون دولار جرّاء التبذير وسوء التسيير.[2]

المطلب الثالث: واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

أعلنت منظمة الأمم المتحدة يوم الخميس 04 نوفمبر تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ويشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد من بين عشر بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغييرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطن، حيث عرفت تطورا بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وأن التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا، وأنها تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت " أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث

[1]-سهام وناسي،" النموالحضري ومشكلة السكن والإسكان في الجزائر"، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الإجتماع والديمغرفيا، 2008-2009. ص166.

[2] - المرجع نفسه، ص 167.

المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010 بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس في المرتبة السابعة وقبل المغرب بالمرتبة العاشرة، في حين احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث "المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية" أي خارج الناتج الدخل الخام مما يثبت سدادة ونجاعة السياسات العمومية الموجهة لبلوغ هذا الهدف بالنظر إلى الجهود المبذولة خلال الفترة 1999-2010 موضّحا أن مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز، وما قد يفترض بل هو نتيجة للإنجازات الكبيرة التي حققتها هذه البلدان في الصحة والتعليم، أي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية[1].

أولاً: الجزائر حسب ترتيب التنمية البشرية

فيما يتعلق بترتيب التنمية البشرية لهذا العام، جاءت الجزائر في المركز 84 محقّقة تقدما بـ 20 نقطة بعدما كانت في المرتبة 104 وبهذا أصبحت تنتمي إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة، لكن رغم هذا التقدّم تبقى الجزائر في المركز الأخير بين الدول العربية ذات التنمية البشرية للدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول العربية التي أسقطت من التقرير منها العراق فلسطين، لبنان، نظرا لعدم توفر البيانات عن جميع عناصر دليل التنمية البشرية باستثناء الدخل القومي الإجمالي.

ثانياً: تطور دليل التنمية البشرية

أما فيما يتعلق بتطور مؤشر دليل التنمية البشرية تفيد بيانات الجدول (رقم 01) أدناه أن هذا التطور يعرف تطورا مطرد على مدى 20 سنة حيث انتقل من 0.677 سنة 1990 إلى 0.602 سنة 2000 وإلى 0.677 سنة 2010، ويعود انخفاض المؤشر في فترة التسعينات

[1]- كريمة قويدري، "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان: أبي بكر بلقايد، ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 114.

إلى الظروف المالية والإقتصادية والإجتماعية التي سادت الجزائر آنذاك والتي انعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة، ولكن بفضل المجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الإجراءات خاصة مع حلول الألفية الجديدة ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الإستثمارات في مجال الصحة والتعليم والسكن وغيرها من القطاعات بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية تحسنا سنة تلوى الأخرى، حيث انتقل من 0.564 سنة 1995 إلى 0.651 سنة 2005 وإلى 0.677 سنة 2010 مما سمح للجزائر بأن تحرز على ترتيب 84 عالميا وبالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة.

بالرغم من المكانة التي احتلتها الجزائر ضمن تقرير 2010 إلا أنها لم ترق طموحاتممثلي الحكومة، حيث عبّر بعض الأعضاء كوزير الصناعة ووزير التضامن عن تذمّرهم من هذه النتائج، وأنها تبقى دون المستوى المرغوب بالنظر إلى الإنجازات التي حققت في مجالات الصحة، التعليم، المياه والصرف الصحي...الخ[1].

الجدول رقم 15: تطور دليل مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر: 1990- 2010

0.573	1990	1995	2000	2005	2009	2010
دليل التنمية البشرية	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677

المصدر: نصير قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ص 40.

3/- تطورمؤشرات دليل التنمية البشرية: تتمثل مؤشرات دليل التنمية البشرية لسنة 2010في معدلات خاصة بالصحة، التعليم، والمستوي المعيشي معبراعنهم بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة ومتوسط الدراسة المتوقع للأطفال الدين هم في سن الدراسة

[1]- نصير قوريش،مرجع سابق، ص 38.

ومتوسط سنوات الدراسة للكبار ونصيب الفرد من الدخل القومي الأجمالي وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية ارتفع من 51 سنة في عام 1970الي 70 سنة وهو مايمثل أفضل تحسن شهدته مناطق العالم ويصل في الجزائر الي 73 سنة كما أشار التقرير الي انخفاض وفيات الرضع في الدول العربية من 68 وفاة لكل 1000 ولادة عام 1970 الي 38 حالة وفاة لكل 1000 ولادة اليوم الي مادون المعدل العالمي البالغ 44 حالة وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء [1].

ولمعرفة المقاييس المكونة لدليل التنمية البشرية والمتعلقة بالتعليم والصحة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حسب ما جاء به تقرير للجزائر وبعض الدول العربية 2010.

فبخصوص المؤشر المتعلق بالتعليم تشير الاحصائيات إلى تضاعف معدل الالتحاق بـ المدارس في البلدان العربية خلال العقود الاربعة الماضية، إذا ارتفع من 34 في المئة عام 1970الى 64 % عام 2014.

ووفق التقرير فان الجزائر تخصص 3.4% من الناتج الداخلي الخام الى القطاع التربية والتعليم. ونسبة 3.6 % للصحة، ونسبة 0.1% للبحث.

ويبقى قطاع التربية في الجزائر مصدر قلق وتوتر اجتماعي حيث تشير الإحصائيات المقدمة في التقرير المقدم من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة.الى ان التسرب المدرسي بلغ مستويات عاليةجدا.

وفيما يخص "مستوى المعيشة" فقد اوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2010، إن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي 81% من اجمال سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط العام وهي الجزائر، الأردن المغرب، سورية، مصر جيبوتي، السدان العراق، اليمن موريتانيا، ومن جانب اخر يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام في توسع دول هي: قطر

[1] -برنامج الأمم المتحدة، إرتفاع قو ى مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر مابين 1990 2012،المجلة الصحفية من الموقع الإلكتروني :www.andi.dz/index.php/ar/revue de presse

الامارات، الكويت البحرين، السعودية، عمان، لبنان، ليبيا، وتونس ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج.

المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام في تسع دول هي: قطر، الامارات، الكويت البحرين بين حوالي 460 دولار في السعودية و حوالي 2720 دولار في تونس.

وتجدر الإشارة الى ان الإمم المتحدة اعتمد لهدا العام ثلاثة ادلة جديدة لرصد التقدم في التنمية البشرية ويقيس الأول عدم المساواة في حين يقيس الثاني الفوارق بين الجنسين وأما الدليل الثالث فيقيس الفقر متعدد الأبعاد، ويقيس التقرير اثر عدم المساواة على التنمية البشرية وخاصة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل.حيث يوضح ان دليل التنمية البشرية في البلدان العربية يخسر من قيمته بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة وتسجيل المنطقة العربية اكبر معدل للخسائر بسبب عدم المساواة في توزيع التعليم حيث تبلغ الخسارة 43% مقابل متوسط يبلغ 28% لمجموعة من 139 بلدا طبق عليها دليل التنمية البشرية في الدول العربية بسبسب الفوارق بين الجنسين بلغ 70% مقابل متوسط عالمي يبلغ 56" وسجل اليمن اكبر خسارة في قيمة دليل التنمية البشرية 85% بسبب الفوارق بين الجنسين[1].

فبالنسبة لمؤشر الفقر في الجزائر الذي اصدره المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالتعاون مع الخبراء برنامج الإمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل الى ان مؤشر الفقر تراجع بين 1995 و2005 من 25.23% الى 60.16%، ويعود الفضل في هدا التحسن في مكافحة ظاهرة الفقر الى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو بالإضافة الى مخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ويشير نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية.

ثالثاً: ارساء شراكة عالمية من اجل التنمية

وبشأن إرساء شراكة عالمية من اجل التنمية "الهدف 8" يذكر التقرير ان الجزائر باشرت العديد من النشاطات من اجل اقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح (اصلاح القطاعات المصرفية والتامينات واصلاح الجبائي .مكافحة الفساد وفتح المفاوضات مع منضمة

[1]– نصير قوريش، مرجع سابق، .ص 55.

التجارة العالمية والإنضمام إلى المنضمة العربية للتبادل الحر) وتلبية الإحتياجات الخاصة للدول الأقل تطور، كما يتطرق ايضا الى النشاطات التي تباشرتها الجزائر من اجل تسير صارم وحدر لمواردها المالية العمومية وتعزيز فرعها الصيدلي ونشاطات تقليص الفاتورة الرقمية.[1]

خلاصة وإستنتاجات:

أن السياسات الإجتماعية في الجزائر ظرفية لايراعي فيها حجم المستفيدين ولا طموحاتهم والدليل أن في كل ازمة اجتماعية ألا ويكون هناك وصفة جاهزة دون معرفة حجم المشكلة ولا عواقبها.

- أن الهدف من السياسات الاجتماعية في الجزائر هو تحقيق تنمية بشرية واعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره اداة وهدف التنمية.
- القضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري.
- محاربة الفساد بمختلف انواعه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.
- التحطيط الإستراتيجي الجيد لسياسات الإجتماعية وللإرتباطها بالمدى الطويل.

[1]– نصير قوريش، مرجع سابق، .ص 56.

خاتمة

نستخلص مما سبق أن السياسات الإجتماعية في أساسها هي المبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان، فأذن إن السياسة الإجتماعية هي ذلك الجزء من التنمية البشرية وأن كلاهما يكمل الأخر، كما تعرف السياسة الإجتماعية على انها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال تنضيم التسويق للسلع والمواد في المجتمع وكيفية الوصول لها، وتتعامل السياسة الإجتماعية في الغالب مع قضايا الفساد، وأن التنمية البشرية كما وصفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يمكن تلخيصه بأنه عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر وأنه عملية التنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهرعملية التنمية ذاتها.

وأن دور السياسات الإجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر، تعكس تحسنا ملحوظا في مستويات المعيشة ونسبة التمدرس ومجال الصحة والسكن والتشغيل....الخ، بحيث تبقى في نظرنا نجاحات لا ترقى إلى مستويات التقدم التي يتطلع إليه الفرد الجزائري، وتقرير التنمية البشرية من جهة أخرى، بحيث سجل إنجازات تنموية التي يحتوي على نجاحان رئيسيان: أولهما أن دليل التنمية البشرية تحسن مقارنة بالسنوات الماضية مما أدى الى إنتقال الجزائر من فئة التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة التنمية المرتفعة.

ويتمثل النجاح الثاني في أن الحرمان البشري قد إنخفض بشكل كبير حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية أنه تم تحقيق تحسن كبير، ويعكس هذا التحسن جهود التنمية التي بذلت في العقد الأخير لاسيما فيما يخص سياسة الصحة والتعليم.

وإن السياسات الإجتماعية في الجزائر لا تزال تعتبر مسكنات سياسية ارتجالية سيما السكن والتشغيل لأنها لاتزال ظرفية ولا تستجيب لطموحات فئات المجتمع خاصة أن هناك معوقات تقف أمام تحقيق الأهداف النظرية لسياسات الإجتماعية، فالجزائر سعت من خلال البرامج الإجتماعية إلى إعطاء دفعة واستمرارية نظرا لمجهودات المبذولة ،فقد عملت على تعزيز إجراءات نظام الحماية الإجتماعية على ثلاث محاور: الحفاظ على نظام الضمان

الإجتماعي وتعزيز أهمية المساعدات والتحويلات الإجتماعية للدولة ووضع أجهزة التشغيل للإدماج وخلق النشاط ليس فقط بهدف محاربة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية ولكن أيضا لإرساء مناخ إجتماعي هادئ ومستقر يساعد على التنمية بشكل عام، حيث سمحت البرامج الإجتماعية بتراجع معدلات الفقر وإنخفاض نسبة البطالة، تحسن مؤشرات التنمية البشرية والسير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام 2017.

بحيث باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية لخلق قطاع خاص متن قادر عل المنافسة وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات بسبب إنخفاض أسعار البترول الرهيبة لسنة 2016 وقانون المالية الجديد الذي كان عبئ كبير على المجتمع الجزائري وخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة أي سياسة التقشف وتنويع القاعدة الإقتصادية لتقليص من حدة التقلبات، ويتعلق كذلك خصوصا بمواصلة الإصلاحات في المجالات المتعلقة بمحاربة الفساد، وتسهيل الحصول العقار الصناعي وتنويع الإقتصاد الوطني وكذلك تحدي التنمية الرئيسي بنسبة للجزائر.

قائمة المصادر والمراجع
المصادر

1/ القرآن الكريم

2/- الكتب العربية:

1. العيسوي ابراهيم، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق والتوزيع،ط3، 2003.

2. محمد زكي أبو النصر، **الإستعباد الإجتماعي الوجه الآخر للسياسة الإجتماعية**، مصر: لمكتب جامعي حديث، سنة 2011.

3. السيد النجار واحمد وآخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية**، بيروت:مركز دراسات لوحدة لعربية، ط 1، 2006.

4. عبلة افندي و منى عويس، **التخطيط الإجتماعي والسياسة الإجتماعية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، سنة 1996.

5. عبدالفتاح باغي ، **السياسات العامةالنظرية والتطبيق**، جامعة: الإمارات العربية المتحدة، 2009.

6. موسى البدانية ذياب ، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

7. مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي سياسة التشغيل**، عمان: دار الحماد، 2008.

8. سليمان أحمد بوزيد ، **السياسة الإجتماعية التعريف ومجال والإستراتيجيات**، الإسكندرية: دار معرفة الجامعية، 2002.

9. عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**،الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1 ، سنة 2011.

10. عبد الحميد جفال ، السيدي عمار، **التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية**، ط1، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2012.

11. السيد دريه حافظ ، **السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**، مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

12. خليل حسين ، **السياسات العامة في الدولة النامية**، بيروت: دار المنهل لبنان مكتبة راس النبع، 2007.

13. طالب الإبراهيمي خولة ، **الجزائريون والمسألة اللغوية**، ترجمة محمد حيانت، الجزائر: دار المكتبة، 2007.

14. ابراهيم مراد الدعمة ، **التنمية البشرية الإنسانية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010.

15. أحمد الدوري ، **التخلف الإقتصادي**، الجزائر: بديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

16. توفيق زروقي ، **النظام التربوي في الجزائر**، محكات نقدية لواقع التوجيه المدرس، ، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، 2008.

17. السروجى مصطفى طلعت وزملائه، **السياسة الإجتماعية** ، عمان: دار الفكر للنشر وتوزيع: ط 1 سنة 2015.

18. مصطفى طلعت السروجي ، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003.

19. غسان سنو ن و الطرح علي ، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة**، بيروت، 2004.

20. طارق السيد ، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

21. الرزاق عبد التميمي و سامي رعد ، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار الدجلة، ط1، 2008.

22. خباية عبدالله ، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، سنة 2014.

23. محمد حسيني العجمي ، **الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2010.

24. أبو المعاطى علي ماهر ، **السياسة الإجتماعية**، القاهرة: زهراء الشرق للتوزيع ونشر، ط 1، سنة 2013.

25. دادي عون ناصر ، **ادارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية وتطبيقية،** الجزائر: دار المحمدية العامة، 2004 .

26. محمود فيصل الغرابية ، **أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية،** الأردن: دار بافا للنشر والتوزيع، 2010.

27. أمال قاسي وآخرون، **الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1، سنة 2013، ص384.

28. بوحنيه قوى ، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات،** عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2008.

29. محمد ليمام حليم ، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011.

30. أحمد المبارك ، **دور الموارد البشرية في تنمية بلدان العالم (نموذج السودان)،** عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

31. نانى محسن محمد ، **تحديات ومحددات السياسة الإجتماعية،** المعهد العالي للخدمة إجتماعية:بورسعيد الدراسات العليا.

32. منال طلعت محمود ، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،** الإسكندرية: دار الكتب والوثائق القومية، ط 1، سنة 2012.

33. محمد المهدي محمود ، **ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية،** مصر: المعهد العالي للمقدمة الاجتماعية بالإسكندرية، 2001.

34. حاروش نورالدين، **الإدارة الصحية وقف نظام الجودة الشاملة،** ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

35. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،** مصر: دار الجامعة، 2003.

2/- الكتب الأجنبية:

1. Alejandro ramirez. "world devlopmet" economic ghrouth and human devlopment. Vol_28.no 2.pp197_219_2000 .university of oxford .p422.

2. Glenda gallardo. thein index as an effeort to measur well_being in houduras.busan korea.27_30 october 2009.oecd.

3/- القانونية:

الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.

الأمر: 76-35 المؤرخ في: 1976/04/16 الجريدة الرسمية، العدد 33، السنة 1976/04/23/.

4/- المقالات والمجلات:

1. الياس يوسف وأخرون، "**قضايا السياسة الاجتماعية الخليجية المفاهيم ومجالات والإشكاليات**"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، البحرين، العدد 66، ط1، 2012.

2. عباس خالد صالح ، "**مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات كلية الطب**"، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، سنة 2013.

3. بشير عادل محمد ، "**كلمة في التنمية الإدارية**"، نشرة دورية تصدر عن ادارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم والتكنولوجيا، العدد الخامس، سنة 2013.

4. حمداني محمد و كربالي بغداد، "**استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010.

5. وندي عناد أبو، "**التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**"، المحور: مواضيع وأبحاث، الحوار المتمدن، العدد 55، 2009.

6. ناصر مراد، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، عدد 26 جوان 2010، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

7. سمير شرقوق، "**دور قطاع البناء، والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر من خلال الفترة الممتدة 2013/2001**"، ملف الأبحاث في الاقتصاد، العدد الثالث، سبتمبر 2014.

8. عبد الجليل هويدي، "**السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السادس، أفريل 2014.

9. بوفيلح نبيل، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010/2000**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.

10. لشهب أحمد، "**صنع السياسة التربوية في الجزائر**"، مجلة الفكر، العدد 11، جامعة: الجزائر، 2012.

11. حسينة، "**تطور منظمة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال**"، **مقال جريدة المساء** الجزائر، العدد 4686، 2012/10/5.

12. عوايب لخضر، الشايب محمد الساسي، "**تطور الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جامعة، ورقلة.

13. فرنسي ناصر الدين وبن عطية سفيان الشارف، "**منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**"، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة :وهران 02، سنة 2015.

14. دريسي أسماء، "**تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إصلاح المنظومة الصحية خلال فترة 2006 "2013**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، سنة 2015.

15. محمد وارث، "**الفساد واثره علي الجزائر اشارة الي حالة الجزائر**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي، 2013، جامعة البليدة، سعد دحلب.

16. عزيوي هندي، "**الجهود العربية ولدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد: 12، جامعة سكيكدة، 20 اوت 1955 ، سنة 2016.

17. عبد الرحمان أسامة عاشور، "**مؤسسة عقرب الشمال صورة للاختلاس وممارسته**"، الشروق اليومي عدد:2652، الخميس 20 جويلية 2009.

18. العبادي سلام عبد علي والغزاوي عبد الله عيسى، "**السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق**"، مجلة كلية الأدب، العراق، العدد 96.

5/- الرسائل العلمية:

1. وردي نادية حصر، "**تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية**"، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة: منتوري، كلية لعلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2009.

2. بولحية عياش، "**دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر: كلية العلوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2010-2011.

3. شرقاوي محمد ، "**سياسة الرعاية الاجتماعية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ملك فيصل، كلية الآداب، 2015.

4. خديجة عصماني والغالية عمومن، "**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة ورقلة: قصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

5. بن شهرة مدني، "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية والدولية**"، جامعة: تيارت، ابن خلدون، سنة 2008.

6. محمد عبدالباقي، "**مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009.

7. مرابط أحلام ، "**واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسات التربية بمدينة بسكرة**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة :محمد خيضر، كلية أداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 2006.

8. دوناس حفيظة، "**واقع القطاع الصحي الخاص على السياسة الصحية العامة في الجزائر، دراسة حالة عيادة دلزاري بسكرة**"، شهادة ماستر، جامعة بسكرة:محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

9. حميدوش علي، "**التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2005**"، دكتوره دولة تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2005.

10. عبد السلام، "**مشروع المؤسسة كأسلوب لتسير المؤسسة التعليمية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2010.

11. قايدي خميس وامينة ابن خزناني، "**تقيم الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي الشغل والنمو الاقتصادي خلال 2001 2014**"، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2003.

12. عمر خروبي بزارة، "**اصلاح المنظومة الصحية 1999 –2005**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، 2011.

13. رياض بولصباع ، "**التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع وتحديات دراسة مقارنة : الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2013.

14. حكيمة العوفي ، "**السياسات الاجتماعي: إعانات ونمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**"، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر: إسطنبولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

15. بوسعيد باديس ، "**مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999–2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة تيزي وزو: مولود معمر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، مدرسة الدكتوراه للحقوق والعلوم السياسة، 2015.

16. ليلى مسعود ، "**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وحكومات المقارنة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

17. قويدري كريمة، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان: أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

18. وناسي سهام، "**النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2008-2009.

19. ناجية صالحي وفتيحة مختاش، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.

20. دوابه أشرف محمد ، **واقع التنمية البشرية في إقتصاديات البلدان الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى دولي الثالث، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2008.

6/- الملتقيات والدورات:

1. قريشي يوسف وبن سامي إلياس، **التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، 09-10 مارس 2004.

2. عبو عمر، **واقع وتحديات التنمية**، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة: شلف، حسيبة بن بو علي، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية.

3. احمد زيان، **المخطط الخماسي 2010-2014**، متلقي التسيير والأبداع، في 2010/06/17.

4. مبارك بن زايد ، **تقيم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة: بشار، المنظم في 8- 9 ديسمبر 2014.

5. ملتقى وطني حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية لمجتمع الجزائر بعنوان: **النظام الصحي في الجزائر بين الرهنات السياسة والواقع**، 26-04-2004.

6. صفية جوزار، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر: تيبازة المركز الجامعي.

7. أسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني، الجزائر: جامعة بويرة، 26-27 أفريل 2012.

7/- المقالات:

1. عزيز، **السياسة السكانية في الجزائر بعد اصلاحات**، الفصل 3 .

2. بوشلالف نادية، **استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة**، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التعديات الراهنة، جامعة، بسكرة، محمد خضير.

3. بن محمد نعيم ، **صلاح منظومة التربوية في الجزائر**، موقع الهقار، 4 ماي 2008.

4. نجم إسلام، **التعليم في الجزائر بعد الإستقلال**.

5. رفقي أحمد صلاح، **صنع وصياغة السياسة الإجتماعية**، مقال، 16 أوت 2014

6. أحمد محمد، **مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر**، فدرالية جمعيات أولياء التلاميذ، 15 فيفري 2015.

7. صلاح الدين طالبي، **تقيم آثار برنامج استثمارات العامة، وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2017**، أبحاث المؤتمر الدولي.

8. الأونروا، **أهداف التنمية البشرية**، حقوق النشر الأونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

9. كردي أحمد السيد، **دور التنمية الموارد البشرية في النهوض بالتنمية الإقتصادية**، جامعة بنها، كلية التجارة، 2010.

10. عارف ناصر، **مفهوم التنمية**، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية، الخميس 28 فبراير، 2008.

11. محسن نانى احمد عبد السلام، **تحديات سياسة الرعاية الإجتماعية**.

12. سامية عطية نبوية،"سياسة الرعاية الإجتماعية".

8/- التقارير بالعربية:

1. الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، تقرير التنمية البشرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. تقرير

2. **برنامج الأمم المتحدة، ارتفاع قوى مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر ما بين 1990 .2012**

3. الجريدة الرسمية، "**المجلس الشعبي الوطني، التقرير التقليدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة دورة الفريق، لجنة مالية وميزانية**، 2015/10/04".

4. حمزة نبيلة ، **نماذج السياسة الإجتماعية التجربة التونسية ودلالاتها**، أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، 17 جويلية 2002. تقرير

5. كلوغمان جيني، **الثروة الحقيقية للأمم المتحدة: مسارات إلى التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشرية حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010.

6. النبل عبد العزيز بن عبد الله، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية لعلوم الأمنية، 2001.

7. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، **تقرير المجلس اولويات الأنشطة المستعجلة** ، الجزائر، 2003.

9/- التقارير بالجنبية:

1. Consiel nationale economique et sociel la ministre de la globalistion, une necessrite les plus faibles, sesion pleniere algerire, mai 2001

2. human devlopent Report 1990, published by (undp), oxford university press, new yor

10/- المحاضرات والمداخلات:

1. إبراهيم مبارك، **سياسات الرعاية الإجتماعية**، جامعة: سعودية الفيصلاوي.

110/- المواقع الإلكترونية:

1. http://al-aqsa.ahlamontada.com/t45491-topic
2. http://kenanaonline.com /users/nannymuhsen1/posts/157203
3. http://www.googl.com/url
4. http:\\googl.com/url/psa
5. https //www.unrwa.org procurments.ar
6. https ://www.facebook.com.ahmedrafik.
7. https//Ar Wittig pedia, crg/ Nive
8. https\\lousing-policdg-iualevia-aftev-vefoums.ltiulld
9. Khttp ://www.comomma.net/vb/shonhhIhread.phpm
10. www.andi.dz/index.php/ar/revue de presse
11. www.el-massa.com\\autl\dz 43
12. www.Naclilarab.Com
13. www.uneca.org/sites/default/files/.../egm_ge-algeria_ar.pdf.

فهرس الجداول

الجدول رقم 01: يوضح ويلخص مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 32
الجدول رقم 02: يوضح عناصر التنمية البشرية 47
الجدول رقم 03: يوضح توزيع ميزانية الإنعاش الإقتصادي على بعض القطاعات الوزارية..... 60
الجدول رقم 04: يوضح السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 61
الجدول رقم 05: يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005/2009) 64
الجدول رقم 06: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005/2009..... 65
الجدول رقم 07: التوزيع مجموعة من القطاعات ومعدلات النمو الحقيقي لمكونات الناتج المحلي إجمالي فتربط الوحدة %. 72
الجدول رقم 08: يوضح تطور نسبة المعربين في المدرسة الجزائرية 1976/1977. 76
الجدول رقم 09: المنجزات المحققة في المجال الصحي من سنة 1962 إلى غاية ستة 1976 81
الجدول رقم 10: يمثل عدد المؤسسات الصحية الجزائرية في الفترة (2000/2003)..... 82
الجدول رقم 11: يوضح معدلات الفقر خلال الفترة من 2008- 2013..... 84
الجدول رقم 12: يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للفرد 1990- 2008 86
الجدول رقم 13: يوضح تطور نسبة الأمية في الجزائر من 1990-2014 91
الجدول رقم 15: تطور دليل مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر: 1990- 2010 107
الجدول رقم 14: يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2001-2007 97

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: أعمدة بيانية توزيع ميزانية الإنعاش الإقتصادي على بعض القطاعات الوزارية 61
الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضح السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004..... 62
الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005/2009 66
الشكل رقم 05: منحنى بياني يوضح تطور نسبة الأمية في الجزائر من 1990-2014 91
الشكل رقم 04: دائرة مثلثية توضح تطور نفس الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد 1990-2008 86

البسملة
شكروالعرفان
إهداء
مقدمة:..... 1

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الاجتماعية وتنمية البشرية

تمهيد:..... 8
المبحث الأول: مفهوم السياسة الإجتماعية..... 9
المطلب الأول: تعريف السياسة الإجتماعية..... 9
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الإجتماعية..... 11
المطلب الثالث: نماذج صنع السياسة الإجتماعية..... 12
المبحث الثاني: المضامين المختلفة لسياسة الإجتماعية..... 16
المطلب الأول: ركائز وعناصر السياسة الإجتماعية..... 16
المطلب الثاني: أهداف ووظائف السياسة الإجتماعية 21
المطلب الثالث: معوقات السياسة الإجتماعية. 23
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لعملية التنمية البشرية..... 26
المطلب الأول: التطور التاريخي لتنمية البشرية..... 27
المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية: 32
المطلب الثالث: أبعاد التنمية البشرية..... 36
المبحث الرابع: المضامين المختلفة لتنمية البشرية:..... 39
المطلب الأول: المفاهيم ذات الصلة بالتنمية البشرية: 40
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية..... 44
المطلب الثالث: أهداف التنمية البشرية: 48
خلاصة واستنتاجات:..... 50

الفصل الثاني: دراسة لوقائع التنمية البشرية من خلال السياسات الاجتماعية في الجزائر

تمهيد:..... 54
المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي للسياسات الإجتماعية في الجزائر..... 55
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي من 2001-2004 56
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005/2014)..... 63
المطلب الثالث: تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي 71
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر 75
المطلب الأول: سياسة التعليم في الجزائر..... 75
المطلب الثاني: السياسة الصحية في الجزائر 79
المطلب الثالث: مؤشر الفقر والدخل في الجزائر 83
المبحث الثالث: تقييم السياسات الإجتماعية في الجزائر..... 86
المطلب الأول: تقييم السياسة التعليمية 86
المطلب الثاني: تقيم السياسة الصحية..... 92
المطلب الثالث: أثر السياسات الإجتماعية علي التنمية البشرية في الجزائر 95
المبحث الرابع: واقع ومعوقات التنمية البشرية في الجزائر..... 97
المطلب الأول: مشكلة الفساد في الجزائر..... 97
المطلب الثاني: اشكالية تسيير السياسات الاجتماعية في الجزائر..... 101
المطلب الثالث: واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر..... 105
خلاصة وإستنتاجات:..... 110
خاتمة:..... 114
قائمة المصادر والمراجع..... 116
فهرس الجداول والأشكال
فهرس المحتويات
ملخص

ملخص الدراسة

تهدف هذه المذكرة الى دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتنمية البشرية في الجزائر، فبعد التطرق الى الجانب النظري والدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على دراسات احصائية خلال دراسة مجموعة من السياسات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية اليوم، بحيث تشير النتائج التي توصلنا إليها أن هناك علاقة طردية بين السياسات الاجتماعية والتنمية البشرية، حيث أن الاولى تؤثر على الثانية عن طريق التسير الامثل للقطاعات السياسية، أمافيما يخص برنامجي: الانعاش 2001 2004 وبرنامج دعم النمو من 2005 2016، جاء ايجابيا كل الانفاق على قطاع السكن والصحة والتشغيل والتعليم، مقارنة بحالة الجزائر غداة الاستقلال، ورغم هذا النفاق توجد معوقات تحول دون تسير الامثل للسياسات الاجتماعية وبالتالي تأثر في مستويات التنمية البشرية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية، التنمية البشرية، الانعاش الاقتصادي، سياسة دعم النمو.

ABSTRECT:

This project aimed to study the relation chip between the sociological policies, The human devlepment, After addressing boter the theoretical side the apphied studies and in ordu to also achiele that purpose , The ussearcher wlied on stahshical algsis though studying uatair Agerian pochicies is fran 1962 to uowdays, the uslts show that there is a relation between the sociological palicy the human development where the first one influences the secand one the best ided management of political sectors.ttowever concerning the recoveng progran 2001/2004, the growth support are fran 2005/2016 it was possihive in tens of expenditure on the housing ،health enploguent education sectors in compring with the independent alderin era Iu spite of these facts there still exist some obstacles preventing the idel management.

Key words: sociological policy homan dev the decovery progran economy.